كتاب

شذا العرف

في

فن الصرف

تأليف

الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي

أستاذ العلوم العربية بدار العلوم

وأحد عُلماء الأزهر الشريف رحمه الله

مراجعة وشرح

حجر عاصي



دار الفكر العربي

بيروت



دار الفكر العربي

للطباعة و النشر

كورنيش سليم سلام ـ مقابل مخفر المصيطبه

بناية الشروق ـ الطابق الاول

ص.ب. ١٤/٥٠٧٠ ـ بيروت ـ لبنان

ت: ٠١/٣١١١١٤ ـ ٠١/٣١١١١٥ فاكس: ٣١٣٧٣٦

الطبعة الاولى ١٩٩٩

مطابع يوسف بيضون

YOUSSEF BAYDOUN PRINTING PRESS

حارة حريك ـ حي الابيض. هاتف وفاكس: ٠١/٨٣٧٦٦٧ ـ ٠١/٨٣٧٤٤٩

مؤلف الكتاب

هو الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحَملاوي، نسبة إلى «منية حَمَل» من قرى «بُلْبَيْس» بمديرية الشرقية بمصر.

ولد سنة (١٢٧٣هـ - ١٨٥٦م) وتربى في حجر والده، وقرأ وتلقى العلوم الشرعية والأدبية عن كبار علماء عصره، ثم دخل مدرسة دار العلوم، وتلقى الفنون المقررة بها. حتى نال إجازة التدريس منها سنة (١٣٠٦هـ - ١٨٨٨م) فعين مدرساً بالمدارس الإبتدائية بوزارة المعارف. ثم عاد إلى دار العلوم ليعمل فيها مدرساً للعلوم العربية نتيجة لتفوقه وجدارته.

ثم ترك التدريس سنة ١٨٩٧ ليشتغل محامياً في المحاكم الشرعية، وبفضل طموحه وذكائه تمكن من نيل شهادة «العالمية من الأزهر، فكان أول من جمع «العالمية» و«إجازة التدريس».

ولذلك عهدت إليه الجامعة الأزهرية بتدريس التاريخ والخطابة والرياضيات لطلابها.

ثم في سنة ١٩٠٢ كُلّف إضافة إلى ذلك مهمة نظارة مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر، التي كانت تعلم القرآن والتجويد، ثم أضيف إلى ذلك العلوم الدينية والعربية والعلوم الحديثة. وكان متخرجو هذه المدرسة يلحقون بمدرسة القضاء الشرعي أو دار العلوم أو الأزهر لإتمام دراستهم.

وقد أمدّ طلابه خلال خمسٍ وعشرين عاماً بمعارفه الواسعة ونصائحه وتجاربه الكثيرة، وعهدهم بالتربية الإسلامية والقومية المعمّقة، فكان خير معين حملوا منه أفضل زاد. ومن هؤلاء من برع وذاع صيته فيما بعد وأهمهم: الشيخ عبد العزيز شاويش بك، ومحمد عاطف بركات باشا، والشيخ محمد الخضري بك، والشيخ مهدي زيكو، والشيخ أحمد الاسكندري، والشيخ حسن منصور، والشيخ محمد مهدي خليل. وهؤلاء أخذوا العلم عنه في دار العلوم، أ في مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر فقد اشتهر من تلامذته الكثيرون أيضاً ومنهم الأساتذة:

حسن مأمون رئيس المحكمة الشرعية العليا، وعبدالله عفيفي، وأمين الخولي، وأحمد زكيٍ صفوت، والمحامي حسن محمد زهران، وطه أبو بكر، ومهدي علام، ومصطفى السقا.

وفي سنة ١٩٢٨م آثر الراحة فتقاعد عن التدريس، ثم أدركته الوفاة سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

والجدير بالذكر أن تفوق شيخنا في علوم العربية: نحوها وصرفها ولغتها وعَروضها وبلاغتها وأدبها، يعود بالإضافة لنباهته وحماسته وقوة ذاكرته وذكائه الفطري وقدرته على القراءة والنقد الموضوعي، إلى الينابيع التي نهل منها معارفَه، وهيأت له سبل التحصيل الواسع، عنيت بذلك الأزهر الشريف الذي درس فيه علوم الدين بمختلف نواحيه، والعلوم اللسانية بشتى فنونها. ودار العلوم التي سبق ودرس فيها إضافة إلى العلوم الدينية علوم أخرى مثل البيداغوجيا، والأدب، واللغة والكتابة والخطابة والرياضيات والطبيعيات والتاريخ والجغرافيا والخط والرسم وغير ذلك.

وكان لهذه الثقافة المعمقة الواسعة الدور الأساس في تأهيله للتدريس في عدة علوم، منها الرياضيات والتصريف والإعراب واللغة والتاريخ، فجمع بذلك بين العلم والخبرة، وبزّ غيره في هذا المضمار بقدرته المميزة على التعليم النظري والتطبيقي، وكان ذلك سبباً لطرح الفائدة على سعتها بين يدي طلابه وطالبي علمه.

وتجدر الإشارة إلى أنه مع سعة معرفته، كان النحو والصرف واللغة والشعر الميدان المحبب إليه، يجول فيها فيمتع، ويتتبع أقوال الأوائل والأواخر، فلا يكتفي ولا يشبع. ويظهر أنه كان معجباً بإبن هشام الأنصاري من النحاة المصريين، وبما جمع شرحه لألفية ابن مالك المسمى «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» من مادة غزيرة، فحفظ مسائله، وجعله أساس دراساته النحوية والصرفية وتحقيقاته اللغوية. والذي كان له التأثير الواضح في كتابه هذا «شذا العرف في فن الصرف»، إضافة إلى ما اقتبسه من مفصّل الزمخشري، ومن شافية إبن الحاجب وشرحها لرضي الدين الأستراباذي.

ولكن نكهة الكتاب تبقى مدينةً لذوق الشيخ وخبرته بأساليب التعليم والتصنيف، حيث تصرف فيها توضيحاً وتهذيباً وتنسيقاً وتبويباً، حتى جاء هذا الكتاب محكم الطريقة واضح الأسلوب، جامعاً للعناصر الضرورية التي لا بد منها لدارسي اللغة وفنونها. والتي سنلمسها واضحة خلال دراستنا له.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى شاعرية الشيخ الحملاوي، الذي قال الشعر فأكثر، وطرق فيه عدة أبواب فأجاد، فأنشد قصائد في المناسبات العامة والخاصة، وقصائد فيما عرض لحياته من شؤون وما تطلع إليه من آمال، وما اضطرم في نفسه من آلام، وله قصائد أيضاً اعتبرها البعض ذات بُعد صوفي، يلتجئ فيها إلى الله ويطلب مغفرته. وقصائد في مدح النبي المصطفى وآل بيته، وأخرى في مدح أو رثاء بعض الزعماء والعلماء الأفاضل والشخصيات المحببة والمقربة إليه.

وامتاز شعره بالإجمال بصفاء الروح وقوة النفس والتمسك بآداب الدين وفضائله.

ونورد هنا مقطعاً من إحدى قصائه، يمدح فيه العلم ويوازن بينه وبين الجاه والمال. يقول:

الفخر بالعلم لا بالجاه والمال والمجدُ بالجِدِّ لا بالجَدِّ والخالِ
كم من مليءٍ وضيءِ الوجه تحسِبُهُ للعلمِ خِلاًّ ولكن فكره خالي
في المال والجاه أسبابُ الغرور ومَنْ يعتزُّ بالأهل كالمغتَرِّ بالآلِ
تلك الأمورُ سحاباتٌ تغيِّرُها حوادثُ الدهرِ من حالٍ إلى حالِ
ولكِنِ العلمُ لا ينفكُّ صاحبهُ معظّمِ القدرِ في حلٍّ وترحالِ
أفقُ السّماكينِ بل أعلاه مقْعَدُهُ في كلِّ حالٍ تراه ناعِمَ البالِ
إن عاش عاش أجلَّ الناس منزلةً أو مات مات بإعظامٍ وإجلال

وختاماً، يعتبر الشيخ الحملاوي ركناً هاماً من أركان النهضة اللغوية الحديثة، يشهد عل ذلك الجيل الذي تخرج على يديه فشغل معظم تلامذته مراكز هامة في القضاء الشرعي والمحاماة والتعليم في معاهد مصر الكبرى وجامعاتها.

حجر عاصي

خطبة الكتاب



اللهمَّ إنا نحمدُك يا مصرِّف القلوب على مَزِيد نعمك، ومترادِف جُودك وكرمك، غمرتنا بإحسانك، الذي مصدره مجرَّد فضلك، وشملتنا بُمضاعَف نعمك وطولك؛ فسبحانَك تعالتْ صفاتك عن الشبيه والمثال، وتنزهت أفعالك عن النقص والاعلال؛ لا رادَّ لماضي أمرك، ولا وصُول لقدْرِك حق قدرك، ونستمطرك غيث صلواتك الهامية، وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتق من ساطع نوره كلُّ موجود «محمد» المصطفى من خير العالمين نسباً، وأرفعهم قدراً، وأشرفهم حسباً، الذي صغَّر بصحيح عزمه جيش الجهالة، ومزّق بسالم حَزْمه شمْلَ الضلالة، وعلى آله مَظاهِرِ الحِكَم، وصحبه مَصادِرِ الهمم، الذين مَهّدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسداد سبيل الهُدَى ومعالم الرَّشاد.

وبعدُ، فما انتظم عقد علم إلا والصَّرف واسطته، ولا ارتفع مناره، إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تعرف سِعَة كلام العرب، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية، وكان ممن تطلع لرشف أفاويقه[1]، وتطلب جمع تفاريقه، طلبة مدرسة «دار العلوم»، فإنهم أحدقوا بي من كل جانب، وكان المطلاب فيهم أكثر من الطالب، فما وسعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وألا أضنَّ به على أهله، فسرَّحت نواظر البحث في فِجاجِ الكواغد[2]، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفتِ الأثر، حتى أتت بالمبتدأ والخبر، ثم جعلت أميِّز الصحيح من العليل. وأودِع ما أقتطفه من ثمار الكثير في السهل القليل، فجاء بحمد الله كتاباً تروق معانيه، وتطيب مجانيه، عباراته شافية، وشواهده كافية، فأنعم نظرك فيه، وقل: «ذلك فضل الله يؤتيه» وإن رأيت هفوة فقل طغى القلم،

(١) الأفاويق: ما اجتمع من الماء في السحاب فهو يمطر ساعة بعد ساعة..

(٢) الكواغد: الكتب أو القراطيس.

فإن ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم:

فإنْ رَأُوا هَفْوَةً طارُوا بها فَرَحاً ... منّي وما عَلِمُوا من صالح دفَنوا[1]

وقد سميته:

شذا العرف في فن الصرف

والله أسأل أن يُلبسه ثوبَ القبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسؤول.

وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب:

فالمقدمة فيما لا بد منه فيه. **والباب الأول**: في الفعل. **والثاني**: في الاسم. **والثالث**: في أحكام تعمهما.

---

(١) البيت لقعنب بن ضمرة.

مُقدمة

الصَّرفُ، ويُقال له التصريف، وهو لغةً: التغيير، ومنه تصريف الرياح، أي تغييرها. واصطلاحاً بالمعنى العَمَليّ: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى غير ذلك. وبالمعنى العِلْمي: علم بأصول يُعرف بها أحوالُ أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء.

وموضوعه: الألفاظ العربية من حيثُ تلك الأحوال، كالصحّة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختص بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة؛ وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصُوريّ لا حقيقيّ.

وواضعه: مُعاذ بن مُسْلِم الهَرَّاء، بتشديد الراء، وقيل سيدنا علي كرَّم الله وجهه.

ومسائله: قضاياه التي تُذكر فيه صريحاً أو ضِمْناً، نحو: كلُّ واو أو ياء تحرَّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ونحو إذا اجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وهكذا.

وثمرته: صون اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة.

واستمداده: من كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكلام العرب.

وحكم الشارع[1] فيه: الوجوب الكِفائي.

والأبنية جمع بناء، وهي هيئة الكلمة الملحوظة، من حركة وسكون، وعدد حروف، وترتيب. والكلمة: لفظ مفرد، وضعه الواضع ليدلَّ على معنى، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له.

---

(١) أي المشترع.

تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما وضِعَ ليدلَّ على معنى مستقل بالفهم ليس الزمن جزءاً منه، مثل رجل وكتاب.

والفعل: ما وُضع ليدل على معنى مستقل بالفهم، والزمن جزء منه، مثل كَتَبَ ويقرأ واحفظ.

والحرف: ما وضع ليدل على معنى غير مستقل بالفهم، مثل هَلْ وفي ولم، ولا دخل له هنا كما مرّ.

ويختص الاسم بقبول حرف الجر[1]، وأل، وبلحوق التنوين له، وبالإضافة، وبالإسناد إليه، وبالنداء، نحو:

الحمدُ لله مُنْشِئ الخَلْقَ مِنْ عَدَمِ

ونحو: ﴿يَاإِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾[2].

ويختص الفعل بقبول قَدْ، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم؛ وبلحوق تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المخاطبة له.

نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾[3]. ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى﴾[4]. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[5]. ﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[6]. ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[7]. ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً﴾[8]. ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[9]. ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّغِرِينَ﴾[10]. ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[11].

ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائصِ الاسم والفعل.

---

(١) أي أن يقبل الاسم بنفسه أو بمرادفه، أو بمعنى معناه، فنحو قط وعوض وحيث تقبلها بمرادفها، وهو الوقت الماضي، والوقت المستقبلي، والمكان، واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر، بناءً على أن معناه الحدث، أو بمعنى معناه، أي المعنى الضمني لمعناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل.

(٢) سورة الصافات، الآيتان (١٠٤ ـ ١٠٥).

(٣) سورة الأعلى، الآية (١٤).

(٤) سورة الأعلى، الآية (٦).

(٥) سورة الضحى، الآية (٥).

(٦) سورة آل عمران، الآية (٩٢).

(٧) سورة الإخلاص، الآية (٣).

(٨) سورة غافر، الآية (٧).

(٩) سورة القصص، الآية (٢٥).

(١٠) سورة يوسف، الآية (٣٢).

(١١) سورة الفجر، الآيتان (٢٧ ـ ٢٨).

الـمِـيزَان الـصَّـرْفـي

١ ـ لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثُلاثياً، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوّرة بصورة الموزون، فيقولون في وزن قَمر مَثَلاً: **فَعَلْ**، بالتحريك، وفي حِمْل: **فِعْل**، بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرُمَ: **فَعُلَ**، بفتح الفاء وضم العين، وهَلُمَّ جرًّا، ويُسمُّون الحرف الأوَّل فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

٢ ـ فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتُها ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدت في الميزان لاماً أو لامين[١] على أحرف «ف ع ل»، فتقول في وزن دَحْرَجَ مثلاً: **فَعْلَلَ**، وفي وزن جَحْمَرِشَ **أَفْعَلِلَ**.

وإذا كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة، كرَّرْتَ ما يقابله في الميزان فتقول في وزن قدَّم مثلاً، بتشديد العين: **فعَّلَ**، وفي وزن جَلْبَبَ: **فعْلل**؛ ويقال له مضعَّف العين أو اللام.

وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف «سألتمونيها»، التي هي حروف الزيادة، قابلت الأصول بالأصول، وعبّرْتَ عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قائم مثلاً: **فاعِل**، وفي وزن تقدَّمَ: **تَفَعَّلَ**، وفي وزن استخرج: **استفْعَل**، وفي وزن مجتهد: **مُفْتَعِل**، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال، يُنْطَقُ بها نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في وزن اضطرب: **افتعل، لا افطعل**، وقد أجازه الرضي.

٣ ـ وإن حصل حذف في الموزون حُذِف ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قل مثلاً: **فَـلْ**، وفي وزن قاضٍ: **فاعٍ**، وفي وزن عِدَة: **عِلَة**.

٤ ـ وإن حصَل قلبٌ[٢] في الموزون، حصل أيضاً في الميزان، فيقال مثلاً في وزن جاه: **عَفَل**، بتقديم العين على الفاء.

---

(١) فَعَلَّلَ زيادة لام واحدة في الإسم نحو جعفر وفي الفعل نحو دحرج، على وزن فَعْلَلْ وزيادة لامين في الإسم نحو سفرجل على وزن فَعَلَّلَ.

(٢) أي القلب المكاني، وهو سماعي. أما القلب بالاعلال في الموزون، فلا يغير في الميزان شيئاً، بل يبقى على حاله، مثل و«قام» و«قال» فهي على وزن «فعل».

ويُعرف بأمور خمسة:

الأول: الاشتقاق، كـ ناءَ بالمد، فإن المصدر وهو النَّأي، دليل على أن ناء الممدود مقلوب نأي، فيقال ناء على وزن فَلَعَ، وكما في جاه، فإن ورُود وَجْه ووُجْهة، دليل على أن جاه مقلوب وجه، فيقال: جاه على وزن عَفَل. وكما في قِسِي، فإن ورود مفردة وهو قَوْس، دليل على أنه مقلوب قُووس، فقُدِّمت اللام في موضع العين، فصار قُسُوْوٌ على وزن فُلُوعٌ، فقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طَرفا، والواو الأولى، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وكُسِرت السينُ لمناسبة الياء، والقاف لعُسر الانتقال من ضم إلى كسر... وكما في حادي أيضاً، فإن ورود وحْدَة دليلٌ على أنه مقلوب «واحد»، فوزن «حادي»: عالف.

الثاني: التصحيح مع وجود مُوجِب الإعلال، كما في أيسَ، فإن تصحيحه مع وجود الموجِب، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب يئِسَ، فيقال: أيِسَ على وزن عَفِلَ. ويُعرَفُ القلبُ هنا أيضاً بأصله، وهو اليأس.

الثالث: نُدْرَة الاستعمال، كآرام جمع رِئم، وهو الظبي، فإنَّ نُدْرَته وكثرة أرآم، دليل على أنه مقلوب أرآم، ووزن أرآم: أفعال: فقدِّمت العينُ التي هي الهمزة الثانية، في موضع الفاء، وسُهِّلَتْ، فصارت آرام، فوزنه: أعْفال. وكذاء آراء، فإنه على وزن أعفال، بدليل مفرده، وهو الرأي. وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورودُ الأصل، وهو رئم ورأي.

الرابع: أن يترتَّب على عدم القلب **وجود همزتين في الطرف.** وذلك في على اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أُعلَّ الفعل بقلب عينه ألفاً، أعِلَّ اسم الفاعل منه بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطِق باسم الفاعل من جاء جائيء بهمزتين، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فتقول: جائيٌ بوزن فالع، ثم يُعل إعلال قاض فيقال جاء بوزن [فاع][1].

الخامس: أن يترتب على عدم القلب **منع الصرف** بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع «أفعال» من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفاً. قال تعالى: **﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾**[2]، فنقول: أصل أشياءَ شيْآء، على وزن فعْلاَءَ، قُدِّمَتِ الهمزة التي هي اللام، في موضع الفاء، فصار أشياء على وزن لَفْعَاءَ، فَمنعها من الصرف نظراً إلى الأصل، الذي هو فَعْلاَء، ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار.

---

(١) سقطت في الأصل.

(٢) سورة النجم الآية (٢٣).

الباب الأول

في الفعل وفيه عِدّة تقاسيم

التقسيم الأوَّل: إلى ماضٍ ومضارع وأمر

ينقسم الفعل إلى ماض، ومضارع، وأمر.

فالماضي: ما دلَّ عَلَى حدوث شيءٍ قبل زمن التكلم، نحو قام، وقعد، وأكل، وشرب. وعلامته أن يقابل تاء الفاعل، نحو قرأتُ. وتاء التأنيث الساكنة[1]، نحو قَرَأَتْ هِنْد.

والمضارع: ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلّم أو بعده، نحو يقرأ ويكتب، فهو صالح للحال والاستقبال. ويُعيّنَه للحال لام الابتداء، و«لا» و«ما» النافيتان، نحو: ﴿إِنِّي

(١) وتحريك تاء التأنيث بالكسر أو الفتح عند التقاء الساكنين حركة ضرورة لا يعتد بها، ولا يغيّر كونها ساكنة.

وتقسيم أزمنة الفعل في اللغة العربية إلى ماضٍ ومضارع وأمر تقسيم أصلي، أما تقسيم أزمنة الفعل حسب تقسيمات أزمنة الفعل في اللغات الأخرى فهو حاصل بالفعل لكن لم تذكره كتب الصرف، وهاك بعض الأمثلة مطبقة على فعل «أحب» مع ضمير المتكلم المفرد.

صفة الدليل:

الحاضر: أحب.

الماضي الناقص: كنت أحب.

الماضي المحدود: أحببت.

الماضي غير المحدود: كنت قد أحببت.

الماضي السابق: كنت أحب.

الماضي الأتم: كنت أحببت.

المستقبل: سأحب.

المستقبل السابق: كنت سأحب.

وكذا في الصيغ الأخرى كصيغة الشرط، وصيغة الأمر وصيغة المنصوب وصيغة المصدر وصيغة المشتق، وكذا حال النفي والاستفهام والاستفهام الإنكاري.

لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ﴾[1]. ﴿لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾[2]. ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾[3].

ويعينه للاستقبال السينُ، وسوف، وَلَنْ، وأنْ، وإنْ، نحو: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾[4]. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[5]. ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[6]. ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[7]. ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ﴾[8].

وعلامته: أن يصح وقوعه بعد «لم»، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[9]. ولا بد أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف «أنيت»، وتسمى أحرف المضارعة.

فالهمزة: للمتكلم وحده، نحو أنا أقرأ. والنون: له مع غيره أو للمعظم نفسه، نحو نحن نقرأ. والياء: للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو محمد يقرأ، والنسوة يقرأن. والتاء: للمخاطب مطلقاً، ومفرد الغائبة ومثناها، نحو أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرآن، وأنتم تقرأون، وأنت يا هند تقرئين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرآن.

والأمر: ما يُطْلَبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو اجتهدْ. وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة؛ مع دلالته على الطلب.

وأما ما يدل على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له اسمُ فِعل، وهو على ثلاثة أقسام اسم فعل ماض، نحو هيْهاتَ وَشتان، بمعنى بعُدَ وافترق. واسم فعل مضارع، كـ «وي» و«أُف»، بمعنى أتعجب وأتضجر. واسم فعل أمر، كـ «صه» بمعنى اسكت، وآمينَ بمعنى استجبْ، وهو أكثرها وجوداً[10].

---

(١) سورة يوسف، الآية (١٣).

(٢) سورة النساء، الآية (١٤٨).

(٣) سورة لقمان، الآية (٣٤).

(٤) سورة البقرة، الآية (١٤٢).

(٥) سورة الضحى، الآية (٥).

(٦) سورة آل عمران، الآية (٩٢).

(٧) سورة البقرة، الآية (١٨٤).

(٨) سورة آل عمران، الآية (١٦٠).

(٩) سورة الإخلاص، الآية (٣).

(١٠) اسم الفعل نوعان: أحدهما ما وضع من أول الأمر كذلك، كشتان وصه ووي. والثاني: ما نقل من ظرف أو جار ومجرور، نحو دونك بمعنى خذ. أو من مصدر، سواء استعمل فعله أم لم يستعمل، نحو رويد زيد أو زيداً، بمعنى أمهله، وهو سماعي في غير فعال، فأنه ينقاس في كل فعل ثلاثي متطرف.

التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتلّ.

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلّة، وهي الألف، والواو، والياء، نحو كَتَبَ وَجَلَسَ. ثم إنَّ حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى لِيناً، كثَوْب وسَيْف، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مدًّا، كقال يقُول قِيلا؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرفَ علة، ومدٍّ ولين، لسكونها وفتح ما قبلها دائماً، بخلاف أختيها.

والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف عِلة، نحو **وجد**، **وقال**، **وسعى**. ولكل من الصحيح والمعتل أقسام:

أقسام الصحيح:

يقسم الصحيح إلى سالم، ومضعَّف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف، كـ ضرب ونصر وقعد وجلس، فإذَنْ يكون كل سالم صحيحاً، ولا عكس.

والمضعَّف: ويقال له الأصمّ لشدته، وينقسم إلى قسمين: مضعف الثلاثي ومزيده، ومضعف الرباعي.

فمضعف الثلاثي ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: فرّ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وهو محل نظر الصرفي. ومضعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزلزلَ، وَعَسْعَسَ، وقَلْقَلَ.

والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتلّ:

ينقسم المعتلّ إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو وَعَدَ ويَسَر، وسُمِّي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو قال وباع. وسُمِّيَ بذلك لخلو جوفه، أي وسطه، من الحرف الصحيح. ويسمى أيضاً ذا الثلاثة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرف، كقُلت وبِعت، في قال وباع.

والناقص: ما اعتلت لامه، نحو غزا ورمى. وسُمِّي بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض

التصاريف، كغَزَتْ وَرَمَتْ. ويسمى أيضاً ذا الأربعة، لأنه عند إسناده لفاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَوْتُ وَرَمَيْت.

واللفيف قسمان:

مَفْروق، وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو وَفى ووَفي، وسُمِّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة.

ومَقْرون: وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو طَوَى وَرَوَى. وسُمِّي بذلك لاقتران حرفي العلة بعضهما ببعض.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضاً في الاسم، نحو شمْس، ووجه، ويُمْن، وقَوْل، وسيف، ودلو، وظَبِيْ، وَوَحْي، وَجَوّ، وَحَيّ، وَأمْر، وبئر، ونبأ، وَحَدّ، وبلبل.

التقسيم الثالث للفعل
بحسب التجرُّد والزيادة، وتقسيم كلّ

ينقسم الفعل إلى مجرَّد ومزيد:

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علَّة.

والمزيد: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثُلاثي ورباعي. والمزيد قسمان: مَزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي. أما الثلاثي المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب، لأنه دائماً مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة أو مضمومة، نحو نَصَرَ وَضَرَبَ وفَتَحَ، ونحو كَرُم، ونحو فَرِح وحَسِب. وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب، لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذن تكون أبواب الثلاثي ستة.

الباب الأول: فَعَلَ يَفعُل:

بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كـ نَصَرَ يَنْصُر، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وأخَذَ يأخُذُ، وبَرأ يَبْرُؤُ، وقال يقُول، وغَزَا يَغْزُو، ومَرَّ يَمُرُّ.

الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِل:

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كـ ضَرَب يَضْرِب، وجَلَسَ يجْلِسُ، ووَعَدَ

يَعِد، وباع يبيع، ورَمى يرمِي، ووقى يقي، وطَوَى يطْوِي، وفرَّ يفِرُّ، وأتى يأتي وجاء يجِيء، وأبَر النخلَ يأبِرُه، وهَنَأ يهنِيءُ، وَأوى يأوِي ووَأى يَئِي، بمعنى وعد.

الباب الثالث: فعَل يَفْعَل:

بالفتح فيهما، كـ فَتَح يفتَح، وذَهب يذهَب، وسَعى يَسْعى، ووَضَع يضَع، ويفَع ويَيْفَعُ، وَوَهَل يَوْهَل، وَأَلَهَ يأْلَهُ، وَسأل يَسْأل، وَقَرأ يَقْرَأُ[1].

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حلقي العين أو اللام. وليس كل ما كان حلقياً كان مفتوحاً فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والخاء، والعين والغين.

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حلقي فشاذ، كأبَى يأبَى، وهَلَكَ يهْلك، في إحدى لغتيه، أو من تداخل اللغات، كـ رَكَن يرْكن، وقَلَى يقْلي: غير فصيح. وَبَقَى يبقى: لغة طيِّئ، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً، وهذا قياس عندهم.

الباب الرابع: فَعِل يَفْعَل:

بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كـ فرِح يفرَح، وعلِم يعلَم، ووَجِل يوجَل، ويَبِسَ ييبَس، وخاف يَخاف، وهاب يَهاب، وغيِدَ يغْيَد، وعَوِرَ يَعْوَر، ورَضِي يرضى، وقَوِي يَقْوَى، وَوَجِيَ يوْجَى، وعَضَّ يَعضّ، وأمِن يأمَن، وسَئِم يَسْأَمُ، وصَدِئَ يَصْدَأ.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالَّة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخلُوّ، والألوان والعيوب والخِلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغَزَل: كـ فرِح وطرب، وبطر وأشِر، وغضِب وحزن، وكَ شبع وروِي وسكِر، وكـ عطِش وظمئ وصَدِي وهَيم، وكحَمِر[2] وسوِد، وكـ عَوِر وعمِش وجهِر وكـ غَيِدَ وهَيِف وَلَمِيَ.

الباب الخامس: فعُل يفعُل:

بضم العين فيهما، كـ شرُف يشرُف، وحسُنَ يحْسُن، ووسُم يوسُم، ويَمُن ييمُن، وأسُل يأسُل، ولؤُم يلؤُم، وجرُؤ يجرُؤ، وسَرُوَ يَسْرُو.

ولم يرد من هذا الباب يائي العين إلا لفظة هَيُؤَ: صار ذا هيئة. ولا يائيَّ اللام وهو متصرف إلا نَهُو، من النُّهْية، بمعنى العقل، ولا مُضاعَفاً إلا قليلاً، كـ شَرُرْت مثلث الراء، ولَبُبْت، بضم العين وكسرها، والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير.

---

(١) يقال يفع الجبل: صعده، والغلام: راهق العشرين كأيفع، ووهل إلى الشيء: ذهب وهمه إليه، وأله: عبد. أو صار من العبّاد الزهّاد.

(٢) هذا على القياس، لوجود مصدره «الحمرة»، والوصف منه «أحمر، وحمراء» ولكن العرب لم ينطقوا بالفعل الثلاثي استغناء باحمارَّ، ولعله وجد ثم أميت. قال سيبويه: «استغنوا باحمارَّ عن حَمِرَ».

وهذا الباب للأوصاف الخِلْقية، وهي التي لها مُكْث.

ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه. وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجُّب، فتنسلخ عن الحدَث.

الباب السادس: فَعِلَ يَفْعِل:

بالكسر فيهما، كـ حسِب يحسِب ونَعِم يَنعِم. وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتلّ، كما سيأتي.

تنبيهات:

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة. وأما رَحُبَتْك الدارُ فعلى التوسع، والأصل رَحُبَتْ بك الدارُ، والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب.

الثاني: أن فَعَلَ المفتوحَ العين، إن كان أوَّله همزة أو واواً، فالغالب أنه من باب ضرب، كـ أسَر وأتَى، يأتي ووعد يعِد، ووزَن يزِن، ومن غير الغالب: أخَذ وأكَل ووَهَل. وإن كان مُضاعفاً فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعدّياً كَـ مَدّه يَمُدُّه، وصدّه يصُدُّه. ومن باب ضرب، إن كان لازماً، كـ خَفَّ يَخفُّ، وشذّ يشِذ، بالذال المعجمة.

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

١ ـ أن المضاعَف يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفرح، نحو سرَّه يسرُّه، وفرَّ يفِرّ، وعضّه يعَضُّه.

٢ ـ ومهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرِح، وشرُف، نحو: أخذ يأخُذ وأسَرَ يأسِر، وأهَب يأهَبُ، وأمِنَ يأمَن، وأسُل يأسُل.

٣ ـ ومهموز العين يجيء من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشَرُف، نحو: وأى يَئي، وسأل يسأل، وسئِم يسأم، ولَؤُم يَلْؤُم.

٤ ـ ومهموز اللام يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب وفتح، وفرح، وشَرُف، نحو: بَرَأ يبرُؤ[١]، وهَنَأ يهنئ[٢]، وقرَأ يقرَأ، وصدئ يَصْدأ، وجرُؤ يجرُؤ.

٥ ـ والمثال يجيء من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشَرُف، وحسِب؛

(١) أي من برأ المريض، وهذه إحدى لغاته، وكذلك هنأ يهنئ في إحدى لغاته. أما «بَرَأَ» بمعنى خلق فمضارعه «يَبْرَأُ».

(٢) أي طلى الإبل بالقار وهو القطران.

نحو: وعَد يعِد، ووهِل يَوْهَل، ووجِل يوجَل، ووسُم يوسُم، وورِث يرِث، وقد ورد من باب نصر لفظة واحدة في لغة عامرية: وهي وَجَدَ يَجُد قال جرير:

لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوادِي لا يَجُدْنَ غليلاً

رُوي بضم الجيم وكسرها. يقول لمحبوبته: لو شئت قد رَوِي الفؤادُ بشربة من ريقك، تترك الصَّوادِي، أي العِطاش، لا يجدن حرارة العطش.

٦ ـ والأجوفَ يجيء من ثلاث أبواب: من باب نَصَر، وضرب، وفرِح، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وَغيدَ يَغْيَد، وعَورِ يعوَر، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واوياً، وفي الثاني يائياً، وفي الثالث مطلقاً، وجاء طال يطول فقط من باب شرُف.

٧ ـ والناقص يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف. نحو: دعا، ورمى، وسعى، ورضيَ، وسرُو. ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني، ما اشترط في الأجوف منهما.

٨ ـ واللفيف المفروق يجيء من ثلاثة أبواب: من باب ضرب، وفرح، وحسب. نحو: وَفَى يفِي، ووجيَ يَوْجَى، ووليَ يَلِي.

٩ ـ واللفيف المقرون يجيء من بابي ضرب، وفرح. نحو: روَى يرْوي، وقويَ يَقْوَى، ولم يَرد يائي العين واللام إلا في كلمتين من باب فرح، هما عَيِيَ، وحَيِيَ.

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر. كـ قال يقول، ما عدا طال يطول، فإنه من باب شرُف. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب كـ باع يبيع. وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح، كـ خاف يخاف، وغَيد يُغْيد، وعوِر يَعور.

والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، كـ دَعَا يَدْعُو. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب كـ رَمَى يَرْمِي. وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كـ سَعَى يسعَى. وإن كان بالواو فيهما، فهو من باب شرُف كـ سرُو يسرُو. وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حسِب، كـ ولِي يلِي. وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، فهو من باب فرح، كـ رضِي يرضَى.

الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثَةَ عَشَرَ فعلاً، وهي: وثِقَ به، ووجد عليه: أي حزِن، وورِث المال، وورع عن الشبهات، وورِك: أي اضطجع، وورِم الجُرح وورِي المخ: أي اكتنز، ووعِق عليه: أي عَجِل، ووَفِق أمرَه: أي صادفه موافقاً، ووقِه له أي سمع ووكِم: أي اغتمَّ وولي الأمر، وومِق: أي أحبَّ.

وورَد أحد عشر فعلاً، تُكْسَر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع، وهي بَئِس، بالباء الموحدة، وحسِب، وومِق: أي هلك، ووحِمَتِ الحُبلَى، ووحِرَ صدرُه، ووَغِر: أي اغتاظ فيهما، وولِغ الكلب، وولِه، ووهِل، اضطرب فيهما، ويئِس منه، ويبِس الغصن.

السادس: كون الثلاثي على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعي، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط. ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً، لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط، لأن لكل ماض مضارعاً لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُنِيَ من الأفعال مطلقاً للدلالة على الغلَبَة في المفاخرة، فقياس مضارعه ضم عينه، كـ سابقَني زيد فسبقته، فأنا أسبُقه، ما لم يكن واويَّ الفاء، أو يائي العين أو اللام، فقياس مضارعه كسر عينه، كـ واثبته فوَثَبْته، فأنا أثِبه وبايعته فبِعته، فأنا أبيعه، وراميته فرمَيْته، فأنا أرمِيه.

أوزان الرباعـيّ المجـرَّد وملحقاته:

للرباعي المجرد وزن واحد، وهو فعلل، كـ دحرج يدحرج، ودَرْبَخَ[1] يدربِخ. ومنه أفعال نحتتها العرب من مُرَكَّباتٍ، فتحفظ ولا يقاس عليها، كـ بسمَل: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلاَّ بالله، وطَلْبَق إذا قال: أطال الله بقاءك، ودمْعَزَ إذا قال: أدام الله عزك، وجَعْفَلَ إذا قال: جعلني الله فداءك.

وملحقاته سبعة: الأول: فعْلَلَ، كـ جلببَه: أي ألبسه الجلباب. الثاني: فوعل، كـ جَوْرَبَهُ: أي ألبسه الجَوْرب. الثالث: فعْوَل كـ رَهْوك في مِشيته: أي أسرع. الرابع: فَيْعَل كـ بَيْطَر، أي أصلح الدواب. الخامس: فعْيَلَ، كـ شَرْيفَ الزرعَ. قطع شِرْيانه. السادس: فعْلى، كـ سَلقَى: إذا استلقى على ظهره. السابع: فعنَلَ كـ قلنسه: ألبسه القلنسوة.

والإلحاق: أن تزيد في البناء زيادة، لتلحقه بآخر أكثر منه، فيتصرف تصرفه.

أوزان الثلاثـيّ المزيد فيه:

الفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة؛ بخلاف الاسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة، لِثقل الفعل، وخِفة الاسم، كما سيأتي. فالذي زِيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان.

الأول: أفْعَلَ، كـ أكرم، وأولَى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقرّ.

---

(١) دربخ الرجل: إذا طأطأ رأسه سوى ظهره.

الثاني: فاعَلَ، كـ قاتل، وآخذ، ووالى.

الثالث: فَعَّلَ بالتضعيف، كفرَّح، وزكّى، وَوَلّى، وبَرَّأ.

والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان:

الأول: انفعَلَ، كـ انكسر، وانشقَّ، وانقاد، وانمحى.

الثاني: افتعلَ، كـ اجتمع، واشتقَّ، واختار، وادَّعى، واتصل، واتقى، واصطبر، واضطرب.

الثالث: افْعَلَّ كـ احمرَّ، واصفرَّ، واعورَّ. وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعيوب؛ وندر في غيرهما، نحو: ارْفَضَّ عرَقاً، واخضلَّ الروضُ، ومنه ارْعَوَى.

الرابع: تفعَّل، كـ تعلَّم وتزكّى، ومنه اذّكر واطَّهَر.

الخامس: تَفاعَلَ كـ تباعَدَ وتشاوَرَ، ومنه تبارك وتعالى، وكذا اثَّاقل، وادَّارك[1].

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:.

الأول: استفعلَ، كـ استخرج، واستقام.

الثاني: افْعَوعَلَ، كـ اغدودَنَ الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشْبه.

الثالث: افْعَالَّ كـ احمارّ واشهابّ: قَوِيَت حُمرته وشُهْبته.

الرابع: افْعَوَّلَ كـ اجلوَّذ: إذا أسرع، واعلَوَّط: أي تعلق بعنق البعير فركبه.

أوزان الرباعيّ المـزيد فيه وملحقاته:

ينقسم الرباعي المزيد فيه إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذي زيد فيه حرف واحد، وزن واحد، وهو تفَعللَ كتدحرجَ. والذي زيد فيه حرفان وزنان.

الأول: افعنلَلَ، كـ احرنجم.

والثاني: افعلَلَّ، كـ اقشعرّ، وأطمأنَّ.

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:.

الأول: تفعللَ، كـ تجلببَ.

الثاني: تفعولَ، كـ ترهوكَ.

الثالث: تَفَيْعَل، كـ تشيطَنَ.

الرابع: تَفَوْعَل، كـ تجوربَ.

---

(١) الأصل: تذكر، وتطهر، وتثاقل، وتدارك، وقلبت التاء في الجميع من جنس الحرف الثاني، وأدغم المثلان، فاجتلبت همزة الوصل.

الخامس: تَـمَفْعَل، كـ تمسكنَ.

السادس: تفَعلَى، كـ تسلقى.

والملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افعنلَلَ، كـ اقعنسَسَ.

والثاني: افعنلَى، كـ اسلنقى.

والفرق بين وزْنَي احرنجم واقعنسس، أن اقعنسَسَ إحدى لاميه زائدة للإلحاق بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان.

تنبيهان:

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام: ثُلاثي، ورُباعي، وخُماسي، وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسَّكنَات سبعة وثلاثون باباً.

الثاني: لا يلزم في كل مجرَّد أن يستعمل له مزيد، ولا في كل مَزِيد أن يستعمل له مُجَرَّد، ولا فيما استُعْمِل فيه بعضُ الـمَزيدات، أن يستعمل فيه البعض الآخر، بل المدار في كل ذلك على السماع. ويُستثنى من ذلك الثلاثي اللازم، فتطرد زيادة الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب أذهب، وفي خرج أخرج.

فصل في معاني صيغ الزوائد

١ ـ أفْعَلَ:

تأتي لعدَّة معان:

الأول: التَّعدية، وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً، كأقمت زيداً، وأقعدته، وأقرأته. الأصل: قام زيد وقعد وقرأ، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مُقاماً مُقْعَداً مُقْرَأ، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد، وإذا كان متعدياً لواحدٍ صار بها متعدياً لاثنين، وإذا كان متعدياً لاثنين، صار بها متعدياً لثلاثة. ولم يُوجد في اللغة ما هو متعدّ لاثنين، وصار بالهمزة متعدياً لثلاثة، إلا رأى وعَلِمَ، كـ رأى وعلم زيد بكراً قائماً، تقول: أريتُ أو أعلمتُ زيداً بكراً قائماً.

الثاني: صيرورة شيءٍ ذا شيءٍ، كـ ألبنَ الرجلُ وأتمرَ وأفلس: صار ذا لبَن وتمْر وفُلُوس.

الثالث: الدخول في شيء، مكاناً كان أو زماناً، كـ أشأم وأعرق وأصبحَ وأمسى، أي دخل في الشأم، والعراق، والصباح، والمساء.

الرابع: السلب والإزالة، كـ أقذيت عين فلان، وأعجمت الكتاب: أي أزلتُ القَذَى عن عينه، وأزلتُ عجمة الكتاب بنقطه.

الخامس: مصادفة الشيء على صفة، كـ أحمدت زيداً: وأكرمته، وأبخلته: أي صادفته محموداً، أو كريماً، أو بخيلاً.

السادس: الاستحقاق، كـ أحصد الزرع، وأزْوَجَتْ هند، أي استحق الزرع الحصاد، وهند الزَّواج.

السابع: التعريض، كـ أرهنت المتاع وأبَعْتُهُ: أي عرّضته للرهن والبيع.

الثامن: أن يكون بمعنى استفعل، كـ أعظمته: أي استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوعاً لفعّل بالتشديد، نحو: فطَّرته فأفطر وبشَّرته فأبشر.

العاشر: التمكين، كـ أحفرته النهرَ: أي مكنته من حَفْره.

وربما جاء المهموز كأصله، كـ سَرَى وأسْرَى، أو أغنى عن أصله لعدم وروده، كـ أفلح: أي فاز. وندر مجيء الفعل متعدياً بلا همزة، ولازماً بها، كـ نَسَلْتُ ريشَ الطائر، وأنسَلَ الريشُ، وعرَضْتُ الشيء: أظهرته، وأعرض الشيءُ: ظهر، وكبَبْتُ زيداً على وجهه، وأكبَّ زيد

على وجهه، وقشَعَتِ الريحُ السحاب، وأقشعَ السحابُ، قال الشاعر:

كما أبْرَقَتْ قوْماً عِطاشاً غَمامةٌ   فلما رأوها أَقْشَعَتْ وَتَجلَّتِ[1].

٢ ـ فاعَلَ:

يكثر استعماله في معنيين، أحدهما: التشارُك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، وحينئذٍ فيُنْسَب للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً، نحو ماشيته، والأصل مَشَيْت ومشى. وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويُدَلُّ على غَلَبة أحدهما، بصيغة فَعلَ من باب نَصرَ ما لم يكن واوي الفاء، أو يائي العين أو اللام، فإنه يَدُلُّ على الغلبة من باب ضرَب كما تقدم، ومتى كان «فعلل» للدلالة على الغلبة كان متعدياً، وإن كان أصله لازماً، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أي باب كان.

وثانيهما: المُوالاة، فيكون بمعن أفعل المتعدي، كـ والَيْتُ الصوم وتابعته، بمعنى أوليتُ، وأتبعتُ بعضَه بعضاً.

وربما كان بمعنى فعَّل المضعف للتكثير، كـ ضاعفت الشي وضعَّفته، وبمعنى فَعَلَ، كـ دافع ودَفع، وسافر وسفَر، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته، كـ ﴿**يُخادعون الله**﴾، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإِسلام، ومجازاته لهم، مخادعة.

٣ ـ فَعَّلَ:

يكثر استعمالها في ثمانية معان، تشارك أفعل في اثنين منها، وهما التعدية، كقوَّمت زيداً وقعَّدته، والإزالة كـجَرَّبتُ البعيرَ وقشَّرتُ الفاكهة، أي أزلت جَرَبَه، وأزلت قشره.

وتنفرد بستة:

أولها: التكثير في الفعل، كـ جَوَّل، وطوَّف،: أكثر الجَوَلان والطَّوفان، أو في المفعول، كـ غلَّقَتِ الأبواب، أو في الفاعل، كـ موّتَتِ الإبلُ وبرَّكَتْ.

وثانيها: صيرورة شيءٍ شبه شيءٍ، كـ قوَّس زيد وحَجَّر الطين: أي صار شبه القوس في الانحناء، والحجَر في الجمود.

وثالثها: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كـ فسَّقْت زيداً، أو كفَّرته: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

---

(١) أي أبرقت برقاً خلباً ظنوا بعده المطر، فلما أمِلُوا بسقوط المطر انقشعت وزالت.

ورابعها: التوجه إلى الشيء، كـ شرَّقتُ، أو غرَّبت: توجهت إلى الشرق، أو الغرب.

وخامسها: اختصار حكاية الشيء، كـ هلَّل وسبَّح ولَبَّى وأمَّن: إذا قال لا إله إلا الله، وسبحان الله، ولَبَّيك، وآمين.

وسادسها: قبول الشيء، كـ شفَّعت زيداً: قبلت شفاعته.

وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى تفعَّل، كـ ولَّى وتولَّى وفكَّر وتفكَّر. وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كـ عَيَّره إذا عابه، وعجَّزت المرأة: بلغت السن العالية.

٤ ـ انْفَعَلَ:

يأتي لمعنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون إلا في الأفعال العِلاجية. ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً، كقطعته فانقطع، وكسرته فانكسر؛ ولمطاوعة غيره قليلاً، كـ أطلقته فانطلق، وعدلته ـ بالتضعيف ـ فانعدل، ولكونه مختصاً بالعلاجيات[1]، لا يقال: علَّمته فانعلم، ولا فهّمته فانفهم.

والمطاوعة: هي قبول تأثير الغير.

٥ ـ افْتَعَلَ:

اشتهر في ستة معان:

أحدها: الاتخاذ، كـ اختتم زيد، واختدم: اتخذ له خاتماً، وخادماً.

وثانيها: الاجتهاد والطلب، كـ اكتسب، واكتتب، أي اجتهد وطلب الكسب والكتابة.

وثالثها: التشارك، كاختصم زيد وعمرو: اختلفا.

ورابعها: الإظهار، كـ اعتذر واعتظم، أي أظهر العُذر، والعَظَمة.

وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، كـ اقتدر وارتد، أي بالغ في القدرة والرِّدة.

وسادسها: مطاوعة الثلاثي كثيراً، كـ عَدَلته فاعتدل، وجمعته فاجتمع.

وربما أتى مطاوعاً للمضعَّف ومهموز الثلاثي، كـ قرَّبته فاقترب، وأنصفته فانتصف. وقد يجيئ بمعنى أصله، لعدم وروده، كارتجل الخطبة، واشتملَ الثوب.

٦ ـ افْعَلَّ:

يأتي غالباً لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازماً، كـ احمرَّ وابيضَّ واعورّ واعمشّ: قويت حمرته وبياضُه وعَوَرُه وعَمَشُه.

---

(١) نسبة إلى العلاج أو المعالجة، لما في ذلك من حركة تترك أثراً ظاهراً.

٧ ـ تَفَعَّل:

تأتي لخمسة معان:

أولها: مطاوعة فعَّل مضعف العين، كـ نبَّهته فتنبه، وكسَّرته فتكَسّر.

وثانيها: الاتخاذ، كـ توسَّد ثوبه: اتخذه وسادة.

وثالثها: التكلف، كـ تصبّر وتحلّم: تكلَّف الصبر والحلم.

ورابعها: التجنُّب كـ تحرّج وتهجّد: تجنب الحَرَج والهُجود، أي النوم.

وخامسها: التدريج، كـ تجرّعت الماء، وتحفَّظت العلم: أي شربت الماء جرْعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى؛ وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي، لعدم وروده، كـ تكلّمَ وتَصدَّى.

٨ ـ تَفَاعَلَ:

اشتهرت في أربعة معان:

أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ، مفعولاً في المعنى، بخلاف فاعَلَ المتقدم، ولذلك إذا كان فاعَلَ المتقدم متعدياً لاثنين، صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد، كـ جاذب زيد عَمراً ثوباً، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً. وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً، كـ خاصم زيد عمراً، وتخاصم زيد وعمرو.

ثانيها: التظاهر بالفعل دون حقيقته، كـ تَنَاوَمَ وتغافل وتعامى: أي أظهر النوم والغفلة والعمى، وهي منتفية عنه، وقال الشاعر:

لَيسَ الغَبِيُّ بسيِّدٍ في قومِهِ ... لكنّ سيِّدَ قومِهِ المتغابي

وقال الحريري:

ولما تعامَى الدهرُ وهو أبو الوَرَى ... عن الرُّشْدِ في أنحائهِ ومقاصِدِه

تعاميْتُ حتى قِيلَ إني أخو عَمى ... ولا غَرْوَ أن يحْذُو الفتَى حَذْو والِده

وثالثها: حصول الشيء تدريجاً، كـ تزايد النيلُ، وتواردت الإبل: أي حصلت الزيادة بالتدريج شيئاً فشيئاً.

ورابعها: مطاوعة فاعَلَ، كـ باعدته فتباعد.

٩ ـ استَفْعَلَ:

كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب حقيقة، كاستغفرت الله: أي طلبت مغفرته، أو مجازاً كاستخرجت الذهب من المعدن، سُمِّيت الممارسة في إخراجه، والاجتهاد في الحصول عليه طلباً، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

وثانيها: الصيرورة حقيقة، كـ استحجر الطين، واستحصن المهْرُ: أي صار حَجَراً وَحِصاناً، أو مجازاً كما في المَثَل: «إن البُغاثَ بأرْضِنا يِسْتَنْسِرُ».

أي يصير كالنِّسر في القوة. والبُغاث: طائر ضعيف الطيران، ومعناه: إن الضعيف بأرضنا يصير قوياً، لاستعانته بنا.

وثالثها: اعتقاد صفة الشيء، كـ استحسنت كذا واستصوبته، أي اعتقدت حسنه وصوابه.

ورابعها: اختصار حكاية الشيء كـ استرجع، إذا قال: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[1].

وخامسها: القوة، كاستُهْتِرَ واستكبر: أي قوي هِترُه وكبره.

وسادسها: المصادفة، كـ استكرمت زيداً أو استبخلته: أي صادفته كريماً أو بخيلاً.

وربما كان بمعنى أفعَلَ، كـ أجاب واستجاب، ولمطاوعته كـ أحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام.

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى، زيادة على أصله، فمثلاً اعشوْشَب المكانُ يدل على زيادة عُشْبه أكثر من عَشب، وأخشوشَنَ يدل على قوة الخشونة أكثر من خَشُن، واحمارَّ يدل على قوة اللون، أكثر من حَمِر واحمرَّ، وهكذا.

التقسيم الرابع للفعل
بحسب الجمود والتصريف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرّف.

فالجامد: ما لازم صورة واحدة وهو إما أن يكون ملازماً للماضي كـ ليس من أخوات كان، وكرب من أفعال المقاربة، وعَسَى وحَرَى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفِق، وأخذ وجعل وعَلِق، من أفعال الشروع، ونِعْمَ وحبَّذ في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها؛ وإما أن يكون ملازماً للأمرية، كهبْ وتعلَّم، ولا ثالثَ لهما.

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٥٦).

والمتصرّف: ما لا يُلازم صُورة واحدة، وهو إما أن يكون تام التصرف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كـ نصر ودحرج، أو ناقصه، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كـ زال يَزَال، وبرِحَ يبْرَحُ، وفَتِئَ يَفْتأ، وانفك ينفكُّ، وكاد يكاد، وأوشك يُوْشِك.

فصل في تصريف الأفعال بعضها من بعض:

كيفية تصريف المضارع من الماضي: أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة، مضموماً في الرُّباعي كـ يُدحرج، مفتوحاً في غيره، كـ يكتب وينطلِق ويستغفر.

ثم إن كان الماضي ثلاثياً، سُكِّنَتْ فاؤه، وحركت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نصّ اللغة، كـ ينصُر ويفتَح ويضرِب، كما تقدم، وإن كان غير ثلاثي، بقي على حاله إن كان مبدوءاً بتاء زائدة، كـ يتشارك ويتعلم ويتدحرج، وإلا كُسِر ما قبل آخره، كيُعَظِّم ويقاتِل، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت، كـ يُكْرِم ويَسْتَخرِج.

وكيفية تصريف الأمر من المضارع: أن يُحذَف حرف المضارعة، كـ عَظِّم وتشاركْ وتعلمْ، فإن كان أول الباقي ساكناً زيدَ في أوله همزة، كـ انصُر وافتَحْ. واضرِبْ، وأكرِمْ وانطلِق واستغفِر.

التقسيم الخامس للفعل
من حيـثُ التعدِّي واللزوم

ينقسم الفعل إلى متعدٍ، ويسمَّى مُجاوِزاً، وإلى لازم ويسمى قاصِراً. فالمتعدي عند الإطلاق: ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس، وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام، أي غير مقترن بحرف جَرّ أو ظرف نحو مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يتعدّى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وفهم المسألة.

٢ ـ وما يتعدى إلى مفعولين، إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها، وإمَّا لا، وهو أعطى وأخواتها.

٣ ـ وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كـ قعد محمد، وخرج علي.

وأسباب تعدي الفعل اللازم أصالة ثمانية:

الأول: الهمزة كـ أكرم زيد عَمراً.

الثاني: التضعيف، كـ فرَّحت زيداً.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجر، نحو: ذهبت بعلي.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التَّضمين النحوي[1]، وهو أن تُشْرَب كلمة لازمة بمعنى كلمة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو: ﴿وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾[2]، ضُمِّن تعزموا معنى تنْوُوا، فعُدِّي تعديته.

السابع: حذف حرف الجر توسعاً، كقوله:

تَمُرُّون الدِّيار ولم تَعُوجوا   كلامُكم عَلَيَّ إذَنْ حَرَامُ

ويطرد حذفه مع أنَّ وأنْ، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[3] ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[4].

الثامن: تحويل اللازم إلى بابِ نَصَرَ لقصد المغالبة، نحو: قاعدته فقَعدته فأنا أقعُدُه، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمعَت تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل «زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدِّي أصالةً خمسة:

الأول: التضمين، وهو أن تشْرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[5] ضُمن يخالف معنى يَخْرُج، فصار لازماً مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدي إلى فَعُلَ بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضَرُبَ زيدٌ: أي ما أضْرَبَه!.

---

(١) مثل رحُبَتكم الطاعة، أي وسعتكم، وطلُع بشر اليمن، بضم العين فيهما.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٣٥).

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٨).

(٤) سورة الأعراف، الآية (٦٣) والآية (٦٩).

(٥) سورة النور، الآية (٦٣).

الثالث: صيرورته مطاوعاً، كـ كسرته فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: ﴿**إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ**﴾[1].

الخامس: الضرورة، كقوله:

تَبَلَتْ فُؤادكَ في المَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

أي تَسقِيه ريقاً بارداً.

التقسيم السادس للفعل
من حيثُ بناؤه للفاعل، أو المفعول

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل، ويُسمَّى معلوماً، وهو ما ذُكِرَ معه فاعله، نحو: حَفِظ محمد الدرس. وإلى مبنيٌّ للمفعول، ويسمَّى مجهولاً، وهو ما حُذف فاعله وأُنيب عنه غيره، نحو: حُفِظ الدرس. وفي هذه الحالة يجب أن تغيَّر صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضياً غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفاً، ضُمَّ أولُه وكُسِرَ ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: ضُرب عليٌّ ورُدَّ المبيع؛ فإن كان مبدوءاً بتاء زائدة، ضمَّ الثاني مع الأول، نحو: تُعُلِّم الحساب، وتُقُوتِلَ مع زيد، وإن كان مبدوءاً بهمزة وصلٍ ضُمَّ الثالث مع الأول نحو: انطُلق بزيد واستُخرج المعدن، وإن كانت عينه ألفاً قلبت ياء، وكُسر أوله بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما في قال وباع واختار وانقاد، تقول بيع الثوب، وقيل القول، واختير هذا وانقيد له، وبعضهم يُبقي الضم، ويقلب الألف واواً كما في قوله:

لَيْتَ وهل ينفعُ شيئاً لَيْتُ ليتَ شَبَاباً بُوعَ فاشتَرَيْتُ[2]

وقوله:

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوكَ ولا تُشَاكُ

رُويا بإخلاص الكسر، وبه مع إشمام الضم، وبالضم الخالص. وتُنْسب اللغة الأخيرة لبني فَقْعَسٍ وَدُبَيْر، وادعى بعضهم امتناعها في انفعل وافتعل. هذا إذا أُمِنَ اللبس. فإن لم يؤمن، كُسِرَ أول الأجوف الواوي، إن كان مضارعه على يفعل بضم العين، كقول العبد: سِمت أي سامني المشتري، ولا تضمّه، لإيهامه أنه فاعل السوم، مع أن فاعله غيره، وضُمّ أول الأجوف اليائي، وكذا الواوي، إن كان مضارعه على يفعَل، بفتح العين، نحو: بُعتُ: أي باعني سيدي، ولا يُكسَرُ، لإيهامه أنه فاعل البيع، مع أن فاعله غيره، وكذا خُفْتُ، بضم الخاء، أي أخافني الغير.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٤٣).

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج.

وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف، نحو: شُدَّ ومُدَّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهي لغة بني ضبَّة، وقد قُرِئَ ﴿هَـٰذِهِ بِـضَـٰاعَـتُـنَـا رِدَّتْ إِلَيْنَـا﴾[1]، ﴿وَلَـوْ رِدُّوا لَعَادُوا لِـمَـا نُـهُـوا عَنْـهُ﴾[2] بالكسر فيهما وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء، بعد توهُّم سلب حركتها، وجوَّز ابن مالك الإشمام في المضعف أيضاً حيث قال:

(وما لِبَاعَ قد يُرى لِنَحْوِ حَبّ)

وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: يُضْرَبُ عَلَيٌّ، ويُرَدّ المبيع.

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدّاً، كـ يقول ويبيع، قلب ألفاً، كـ يُقال، ويُباع.

ولا يُبْنَى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين، أو المجرور الذي لم يلزم الجارُّ له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يومُ الجُمْعة، وَوُقِفَ أمامُ الأمير، وجُلس جلوسٌ حسن، وفُرِح بقدوم محمد، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو: عندَ، وإذا، وسُبحَانَ، ومَعَاذَ.

تنبيه ـ ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبني للمجهول، منها: عُنِيَ فلان بحاجتك: أي اهتم. وزُهِيَ علينا: أي تكبَّر. وفُلِجَ: أصابه الفالِج. وحُمَّ: استحرَّ بدنه من الحُمَّى. وسُلّ: أصابه السُّل. وجُنَّ عقله: استتر. وغُمّ الهِلال: احتجب. والخبزُ: استعجم. وأُغمِي عليه: غُشِيَ. وشُدِهَ: دَهِشَ وتحيَّر. وامتُقِع أو انتُقِع لونُهُ: تغير.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبنيِّ للمجهول، ما دامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فُعِل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً.

ووردت أيضاً عِدّة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادراً أو شذوذاً، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بَهِتَ الخصمُ وبَهُتَ، كـ فَرِحَ وكَرُمَ، وهُزِلَ وهَزَلَه المرض، ونُخِيَ ونَخاه، من النَّخوة، وزُكِمَ وزَكَمَهُ الله، ووُعِك ووعَكَه، وَطُلَّ دَمُه وَطلَّه، وَرُهِصَت الدابة وَرَهصَها الحَجَر، وَنُتِجَتْ الناقة، ونتجها أهلُها... إلى آخر ما جاء من ذلك، وعدَّه اللغويون من باب عُنِيَ.

وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٦٥).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٢٨).

التقسيم السابع للفعل
من حيث كونه مؤكَّداً أو غير مؤكّد

ينقسم الفعل إلى مؤكد، وغير مؤكَّد.

فالمؤكَّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ**﴾ [سورة يوسف: ٣٢] وغير المؤكد: ما لم تلحقه، نحو: يُسْجَنُ، ويكون.

فالماضي لا يؤكَّد مطلقاً، وأما قوله:

دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمتِ مُتَيَّما ... لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جانِحا

فضرورة شاذة، سهَّلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملة الأمر، كما شذ توكيد الاسم في قول رُؤبة بن العجَّاج:

(أقائِلُنَّ أحْضِروا الشُّهُودا)

والأمر يجوز توكيده مطلقاً، نحو: اكْتُبَنَّ وَاجْتَهِدَنْ.

وأما المضارع فله ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجباً.

الثانية: أن يكون قريباً من الواجب.

الثالثة: أن يكون كثيراً.

الرابعة: أن يكون قليلاً.

الخامسة: أن يكون أقلّ.

السادسة: أن يكون ممتنعاً.

١ - فيجب تأكيده إذا كان مُثبتاً، مستقبلاً، في جواب قسم، غير مفصول عن لامه بفاصل، نحو: ﴿**وَتَاللهِ لأكِيدَنَّ أصنَامَكُمْ**﴾. وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخُلُوُّه من أحدهما شاذ أو ضرورة.

٢ - ويكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً لإن المؤكَّدَة بما الزائدة، نحو: ﴿**وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً**﴾[1] ﴿**فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ**﴾[2] ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً**﴾[3]. ومن تَرْك توكيده قوله:

يا صَاحِ إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ ... فَما التَّخَلِّي عَنِ الخُلاَّنِ مِنْ شِيَمِي

(١) سورة الأنفال، الآية (٥٨). (٢) سورة الزخرف، الآية (٤١). (٣) سورة مريم، الآية (٢٦).

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة.

٣ ـ ويكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب: أمْرٍ، أو نَهْيٍ، أو دُعاءٍ، أو عَرْضٍ، أو تمنٍّ، أو استفهام، نحو: لَيَقومن زيد، وقوله تعالى: **﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾**[1]، وقول خِرْنِق بنت هَفَّان:

لا يَبْعَدَنْ[2] قومي الَّذينَ هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ

وقول الشاعر:

هلاَّ تُمنَّنْ بوَعْدٍ غيْرَ مُخْلِفَةٍ ... كما عهِدْتُكَ في أيَّامِ ذي سَلَمِ

وقوله:

فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقى تَرَيِنَّني ... لِكَيْ تَعْلَمِي أنِّي امْرُؤٌ بِك هائِمُ

وقوله:

أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبيلاً

٤ ـ ويكون قليلاً إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة، التي لم تُسبق بإن الشرطية، كقوله تعالى: **﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً﴾**[3] وإنما أُكِّد مع النافي، لأنه يشبه أداة النهي صورة، وقوله:

إذا ماتَ منهُم سيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ ... وَمِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها[4]

وكقول حاتم:

قليلاً بهِ ما يَحْمَدَنَّكَ وارِثٌ ... إذا نَالَ مما كنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما

وما زائدة في الجميع، وشَمَل الواقعة بعد رُبّ كقول جَذِيمة الأبرش:

رُبَّمَا أوْفَيْتُ فـي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثوْبي شَمالاتُ

وبعضهم منعها بعدها، لمضيِّ الفعل بعد رب معنى، وخصه بعضهم بالضرورة.

٥ ـ ويكون أقلّ إذا كان بعد «لَم» وبعد أداة جزاء غير «إما» شرطاً كان المؤكّد أو جزاء، كقوله في وصف جَبَل:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ ما لَم يَعْلَما ... شيخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

---

(١) سورة إبراهيم، الآية (٤٢).

(٢) لا يبعدن، أي لا يهلكن. والعداة بضم العين: جمع عاد، والجزر بضمتين جمع جزور وهي الناقة ينحرها اللاعبون بالميسر ويتقاسمونها ويقامرون عليها.

(٣) سورة الأنفال، الآية (٢٥).

(٤) سرق هنا بمعنى ورث شخصيته وصفاته، فهو مشابه له تماماً. والعِضة: شجر الشوك كالطلح والعوسج. وشكيرها: شوكها، أو ما ينبت حول الشجرة من أصلها. وقيل صغار ورقها للدلالة على أن ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.

أي يعلمنْ، وكقوله:

مَنْ تَثْقَفَنْ منهم فليْسَ بآئبٍ ... أبداً وقَتْلَ بني قُتَيْبَةَ شَافي

وقوله: «وَمَهْمَا تشأ منه فزارةُ تَمْنَعَا»[1]: أي تمنعَنْ.

٦ ـ ويكون ممتنعاً إذا انتفتْ شروطُ الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفي، ولو كان النافي مقدراً، نحو: تالله لا يذهبُ العُرْف بين الله والناس، ونحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[2] أي لا تفتأ. أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: ﴿لأُقْسِمُ بيوم القيامة﴾[3]، وقول الشاعر:

يميناً لأُبغِضُ كلَّ امرئٍ ... يزخرفُ قولاً ولا يفْعَلُ

أو كان مفصولاً من اللام، نحو: ﴿وَلَئِن مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[4]، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[5].

حكم آخر: الفعل المؤكَّد بنون التوكيد:

١ ـ إذا لحقت النون الفعل، فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكر، فُتِحَ آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحاً أو معتلاً، نحو: «لَيَنْصُرَنَّ زيد، وَلَيَقضِيَنَّ، وَلَيَغْزُوَنَّ، وَلَيَسْعَيَنَّ»، بردِّ لام الفعل إلى أصلها.

٢ ـ وإن كان مسنداً إلى ضمير الاثنين، لم يُحْذَف أيضاً من الفعل شيء، وحُذِفت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكُسِرَت نون التوكيد، تشبيهاً لها بنون الرفع، نحو: لَتَنْصُرانِّ يا زيدان، ولَتَقضِيانِّ، ولَتغزُوانِّ، ولَتَسْعيانِّ.

٣ ـ وإن كان مسنداً إلى واو الجمع، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع، لالتقاء الساكنين، نحو: لتَنْصُرُنَّ يا قوم، وإن كان ناقصاً وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضاً لام الفعل، زيادة على ما تقدم، نحو: لَتَغْزُنّ وَلَتَقْضُنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة حُذفت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحركت واو الجمع بالضمة، نحو: لَتخْشَوُنَّ وَلَتَسْعَوُنّ.

---

(١) عجز بيت للكميت بن معروف. وصدره:

* فمهما تشأ منه فزارة تعطكم *

(٢) سورة يوسف، الآية (٨٥).

(٣) سورة القيامة، الآية (١).

(٤) سورة آل عمران، الآية (١٥٨).

(٥) سورة الضحى، الآية (٥).

وسيأتي الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

٤ ـ وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو لتَنْصُرِنّ يا دعد، ولتَغْزِنّ ولتَرْمِنّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصاً وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها نحو: لتَسْعَيِنَّ ولتَخْشَيِنَّ يا دَعدُ.

٥ ـ وإن كان مسنداً إلى نون الإناث، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: لتَنْصُرْنانِّ يا نسوة ولتَسْعَيْنَانِّ، ولتَغْزُونَانِّ، ولتَرْمِينَانِّ.

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو اضربَنّ يا زيد، واغزُوَنَّ وارْمِيَنَّ واسْعَيَنَّ. ونحو: اضرِبانِّ يا زيدانِ وارمِيانِّ واسعِيانِّ. ونحو اضرُبَنّ يا زيدون واغزُنّ واقضُنَ، ونحو اخْشَوُنّ واسْعَوُنّ... الخ.

* * *

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث، لالتقاء الساكنين على غير حَدِّه، فلا تقول اخشَيْنانْ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تضْرِبانْ يا زيدان، لما تقدم.

ونقل الفارسي عن يونس إجازته فيهما، ونظّر له بقراءة نافع ﴿ومَحْيايْ﴾ [سورة الأنعام: ١٦٢]، بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأضبط بن قُرَيْع السَّعْدِي:

فَصِلْ حِبالَ البَعِيدِ إنْ وَصَلَ الحَبْلَ وأقصِ القَرِيبَ إن قَطَعَهْ
ولا تُهِينَ الفَقيرَ عَلَّكَ أن تَرْكَعَ يوماً والدَّهْرُ قد رفَعَهْ

أي لا تهينَنَّ.

الرابع: أنها تُعْطَى في الوقت حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو لنسْفعا، وليكُونا، ونحو:

وإيّاكَ والمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّها ولا تعبُدِ الشَّيْطانَ والله فأعْبُدا(١)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفت، ورُدَّ ما حذف في الوصل لأجلها. تقول في الوصل اضرُبنْ يا قوم، واضرِبنْ يا هند، والأصل؛ اضْرِبُون وَاضْرِبِينْ، فإذا وقفت عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء، لزوال الساكنين، فتقول: اضربوا، واضربي.

(١) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس، وهو أعشى بني قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل.

تتمة

في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١ ـ حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو كتبتُ، وكَتَبُوا، وكتَبَتْ.

٢ ـ وحكم المهموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أخَذَ وَأكلَ، تحذف همزته مطلقاً، نحو خُذْ وكُلْ؛ ومن أمر وسأل في الابتداء، نحو مُرُوا بالمعروف، وانْهَوْا عن المنكر، ونحو: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[1] ويجوز الحذف وعدمه إذا سُبقا بشيء، نحو قلت له: مُرْ، أو اؤْمُرْ، وقلت له: سلْ، أو اسأل.

وكذا تحذف همزة رأى، أي عين الفعل من المضارع والأمر، كيرَى، ورَه، الأصل: يَرْأى، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع ما بعدها؛ والأمر محمول على المضارع.

وتحذف همزة أرَى، أي عينه أيضاً في جميع تصاريفه، نحو أرَى وَيُرِي وأرِهْ.

وإذا اجتمعت همزتان في أول الكملة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مداً من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتي:

٣ ـ حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو مد واستمد، ومدُّوا واستمدوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو مَدَدْتَ، والنسوة مَدَدْن، واستمددت، والنسوة استمددن.

ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً، نحو يَرُدّ ويستردّ، ويردُّون ويستردون، ما لم يكن مجزوماً بالسكون، فيجوز الأمران، نحو لم يَرُدَّ ولم يَرْدُدْ، ولم يستردَّ ولم يستردِدْ، وما لم تتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو يَرْدُدْن ويستردِدْن. بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول لم يردُّوا ولم يستردوا.

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو رُدَّ يا زيدُ وارْدُدْ، واستردَّ واستردِدْ، وارْدُدْن يا نسوة، وردُّوا، واستردُّوا.

٤ ـ حكم المثال: قد تقدم أنه إما يائي الفاء، أو واويُّها.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢١١).

فاليائي لا يحذف منه في المضارع شيء، إلا لفظين حكاهما سيبويه، وهما يَسَرَ البعيرُ يَسِرُ، كوعَدَ يَعِدُ، من اليَسْر كالضَّرب: أي اللين والانقياد، ويَئِسَ يَئِسَ في لغة.

والواوي تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن «يفعِل» بكسر العين، وكذا من الأمر، لأنه فرعه، نحو وعَد يعِد عِدْ، ووزَنَ يَزِنُ زِنْ. وأما إذا كان يائياً كينَعَ يَيْنِع، أو كان واوياً، وكان مضارعه على وزن يفعُل بضم العين، نحو وَجُه يَوْجُه، أو على وزن يفْعَل بفتحها نحو وجِل يَوْجَل، فلا يُحْذف منه شيء وسمع يا جَل ويَيْجَل. وشذَّ يَدَع، ويَزَع، ويَذَر، ويَضع، ويَقَع، ويَلَع، ويلَغ، ويَهَب، بفتح عينها، وقيل لا شذوذ، إذ أصلها على وزن يفعِل بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحُمل يذَر على يَدَع.

أما الحذف في يَطأ ويَسَعُ فشاذّ اتفاقاً، إذ ماضيها مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

وأمَّا مصدر نحو وَعَدَ ووَزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعد يعد عِدَةً وَوَعْداً وَوَزَنَ يزن زِنَة ووَزناً، وإذا حذفت الواو من المصدر عوَّضت عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذاً كقوله:

إن الخليط أجدُّوا البَيْن فانجرَدُوا وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدُوا[1]

وشذ حذف الفاء في نحو رقة: للفضة، وحِشة بالمهملة للأرض الموحشة. وجِهة للمكان المتجَهِ إليه، لانتفاء المصدرية عنها.

٥ ـ حكم الأجوف: إن أعلّت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين.

وإن سكنت بالجزم، نحو لم يقل، أو بالبناء في الأمر، نحو قُلْ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرّك، حُذفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل فَعَلَ بفتح العين إلى فعُل بضمها إن كان أصل العين واواً كـ قال، وإلى فعِل بالكسر إن كان أصلها ياء كـ باع، وتنقل حركة العين إلى الفاء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأول، وياء في الثاني، تقول قُلْتُ وبِعْتُ، بالضم في الأوَّل، والكسر في الثاني. بخلاف مضموم العين ومكسورها، كـ طال وخافَ، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البنية، تقول: طُلْت وخِفت، بالضم في الأوْل، والكسر في الثاني.

هذا في المجرّد، والمزيدُ مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأُعِلَّت عينه بالقلب، كـ أقمت واستقمت، واخترت وانقدت. وإن لم تعلّ العين لم تحذف، كـ قاوَمْت، وَقوَّمْت.

---

(١) البيت لفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب.

٦ ـ حكم الناقص، إذا كان الفعل الناقص ماضياً، وأسند لواو الجماعة، حذفَ منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، ويضم إن كان واواً أو ياء، فتقول في نحو سَعَى سَعَوْا، وفي سَرُو ورَضِيَ سَرُوا ورَضُوا. وإذا أُسْنِد لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واواً أو ياء تبعاً لأصلها، إن كانت ثالثة، فتقول في نحو سَرُو سَرُونا. وفي رَضِي رضِينا، وفي غزا ورمى غزَونا وَرمَينا، وغَزَوَا وَرَمَيَا: فإن زادت على ثلاثة قلبت ياء مطلقاً، نحو أعْطَيْتُ واستعطيت، وإذا لحقت تاء التأنيث ما آخره ألف حذفت مطلقاً، نحو رمَتْ، وأعطت واستعطت، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء.

وأما إذا كان مضارعاً، وأسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، كما في الماضي، ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف واواً أو ياء، فتقول في نحو يسعَى: الرجال يَسْعَوْن، وتَسْعَينْ يا هند، وفي نحو يغزُو ويرمي: الرجال يغزُون ويرمُون، وتغزِين وترمِين يا هند.

وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو يغزو ويرمي: النساء يغزُون ويرمِين، وفي نحو يسعَى: النساء يسعَيْن.

وإذا أسند لألف الاثنين لم يحذَف منه شيء أيضاً وتقلب الألف ياء، نحو: الزيدان يغزُوَان ويرميان ويَسعَيان.

والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول: اغزُ، وارمِ، واسعَ، واغْزُوَا، وارمِيا، واسْعَيَا، واغْزُوا، وارْموا، واسْعَوْا.

٧ ـ حكم اللفيف: إن كان مفروقاً، فحكم فائه مطلقاً حكم فاء المثال وحكم لامه حكم لام الناقص، كـ وقى تقول: وَقَى يَقِي قِهْ؛ وإن كان مقروناً، فحكمه حكم الناقص، كـ طَوى يطوِي اطْوِ... إلى آخره.

تنبيه ـ يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثَة عَشَرَ وَجْهاً: اثنان للمتكلم نحو نَصَرْتُ، نصرنا. وخمسة للمخاطب نحو: نصرتَ، نصرتِ، نصرتما، نصرتُم، نصرتُنَّ. وستة للغائب نحو: نصَرَ، نصرا، نصروا. نصرتْ، نصرَتا، نصَرْنَ. وكذا المضارع، نحو أنصُرُ، ننصُر. تنصُر يا زيد، تنصُران يا زيدان، أو يا هندان، تنصُرون، تنصرين، تنصرنَ، ينصر، ينصران ينصرُونَ. هند تنصرُ، الهندان تنصران، النسوة ينصرن. ومثله المبني للمجهول.

ويتصرف الأمر إلى خمسة: أنصُرْ، انصرَا، انصُرُوا، انصُري، انصُرْنَ.

الباب الثاني

في الكلام على الاسم وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأول للاسم، من حيث التجرُّد والزيادة

ينقسم الاسم إلى مجرَّد ومزيد، والمجرد إلى ثُلاثيّ، ورُباعيّ، وخماسيّ.

١ ـ فأوزان الثلاثي المتفق عليها عشرة:

فَعْل: بفتح فسكون، كسَهْم وسَهْل.

فَعَل: بفتحتين: كـ قَمَرَ وبَطَل.

فَعِل: بفتح فكسر،، ككَتِف، وحَذِر.

فَعُل: بفتح فضم، كـ عَضُد ويَقُظ[1].

فِعْل: بكسر فسكون، كـ حِمْل ونِكْس.

فِعَل: بكسر ففتح، كَعِنَب وزِيَم: أي متفرق.

فِعِل: بكسرتين: كـ إِبِل وبِلِز[2]، وهذا الوزن قليل، حَتى ادَّعى سيبويه أنه لم يرد منه إلا إبِل.

فُعْل: بضم فسكون، كقُفْل وحُلْو.

فُعَل: بضم ففتح، كـ صُرَد وحُطَم.

فُعُل: بضمتين، كـ عُنُق، وناقة سُرُح: أي سريعة.

وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزناً، لأن حركات الفاء ثلاثة، وهي الفتح والضم والكسر، ويجري ذلك في العين أيضاً، ويزيد السكون، والثلاثة في الأربعة باثني عشر، يَقِلُّ **فُعِل** بضم فكسر، كدُئِل: اسم لدويْبة، أو اسم قَبيلة، لأن هذا الوزن قُصِد تخصيصه

(١) في إحدى لغتيه، والكسر «يَقِظ» أشهر.

(٢) البلز: الضخم ويقال امرأة بلز: أي امرأة ضخمة.

بالفعل المبني للمجهول. وأما فِعُل، بكسر فضم، فغير موجود، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم. ويُجاب عن قراءة بعضهم: ﴿وَالسَّمَاءُ ذَاتَ الحِبُكِ﴾[1] بكسر فضم، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ يقال حُبُك بضمتين، وحِبِك بكسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في العين من الأولى. وقيل كُسِرَت الحاء إتباعاً لكسرة تاء «ذات»[2].

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخفَّف، فنحو كتِف، يخفف بإسكان العين فقط، أو به مع كسر الفاء. وإذا كان ثانيه حرف حلق، خُفِّف أيضاً مع هذين بكسرتين، فيكون فيه أربَعُ لغات كـ فخذ. ومثل الاسم في ذلك الفعل كـ شَهِد، ونحو عَضُد وإبِل وعُنُق، يخفَّف بإسكان العين.

٢ ـ وأوزان الاسم الرُّباعي المجرد المتفق عليها خمسة:

فَعْلَل: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه كـ جَعفَر.

وَفِعْلِل: بكسرهما وسكون ثانيه كـ زِبْرِج للزينة.

وفُعْلُل: بضمهما وسكون ثانيه، كـ بُرْثُن لِمَخْلب الأسد.

وفِعَلّ: بكسر ففتح فلام مشدَّدة كـ قِمَطْر، لوعاء الكتب.

وَفِعْلَل: بكسر فسكون ففتح كـ دِرْهَم.

وزاد الأخفش وزن **فُعْلَل**، بضم فسكون ففتح، كَـ جُخْدَب: اسم للأسد. وبعضهم يقول: إنه فرع جُخْدُب بالضم. والصحيح أنه أصل ولكنه قليل.

٣ ـ وأوزان الخماسيّ أربعة:

فعَلَّل، بفتحات مُشدد اللام الأولى، كـ سفرجل.

وفَعْلَلِل: بفتح أوَّله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه كـ جَحْمَرِش للمرأة العجوز.

وفِعْلَلٌ: بكسر فسكون ففتح، مشدَّد اللام الثانية كقِرْطَعْب: للشيء القليل.

وفُعَلِّل: بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة كقُذَعْمِل، وهو الشيء القليل.

تنبيه ـ قد عَلِمْت مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا دخله

---

(١) سورة الذاريات، الآية (٧) ويقرأ بسكون الباء وقد ذكره ابن خالويه في مختصره قال: قال ابن مجاهد فقد روي عن الحسن الحَبَك والحِبَك والحُبْك. وقام ابن خالويه وقرأ بفتح الحاء والباء عكرمة: «الحَبَك والحسن: الحَبِك والحِبك بعضهم (ص ١٤٥).

(٢) قال العكبرى (٥١١/٢) يقرأ بسكون الباء وأصله الضم وهو جمع حَبِيك وهو طرائق الغيم وخفف الضمة ويقرأ بفتح الباء واحدته حُبْكَة مثل ظلمة وظُلَم ويقرأ بفتح الحاء والباء واحدتها حَبَكَة... إلخ.

الحذف، كيد ودم، وعِدَة وسِنة، وأن أوزان المجرَّد منه عشرون، أو أحَد وعشرون، كما تقدَّم.

٤ ـ وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة. فالاسم الثلاثيّ الأصول المَزيد فيه نحو اشهيباب، مصدر اشهابَّ. والرباعي الأصول المزيد فيه نحو احْرنجام، مصدر احرنجمت الإبل إذا اجتمعت. والخماسي الأصول لا يُزاد فيه إلا حْرفُ مدٍّ قبل الآخر أو بعده، نحو عَضْرَفُوط، مُهْمَل الطَّرَفين، بفتحتين بينهما سكون، مضموم الفاء: اسم لدُوَيْبَّة بيضاء، وقَبَعْثَرى، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشعر. وأما نحو خَنْدَرِيس: اسم للخمر، فقيل إنه رباعيٌّ مزيد فيه، فوزنه فنعليل، والأوْلى الحكم بأصالة النون، إذ قد ورد هذا الوزن في نحو بَرْقعيد: لبلَد، ودَرْدَبيس: للداهية، وسَلْسَبيل: اسم للخمر، ولعين في الجنة، قيل معرَّب، وقيل عَربيٌّ منحوت من سَلِسَ سَبيلُه، كما في شفاء الغليل.

وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلُغ ثَلاثَمائة وثمانية، على ما نقله سيبويه؛ وزاد بعضُهم عليها نحو الثمانين، مع ضَعْف في بعضها، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الزيادة، قانون به يعرف الزائد من الأصليّ.

التقسيم الثاني للاسم
من حيث الجمود والاشتقاق

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق.

فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ عَلَى حَدَث، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل رجل وشجَر وبقَر، وأسماء الأجناس المعنوية، كـ نصْر وفَهْم وقيام وقعود وضَوء ونُور وزَمان.

والمشتق: ما أخذ عن غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كـ عالم وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كـ فَهِم من الفهم، ونصرَ من النصر.

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كـ أورقت الأشجار، وأسبعت الأرض: من الوَرَق والسَّبُع، وكـ عقْرَبْتُ الصُّدْغ، وفَلفَلَت الطعام، ونَرْجَسْت الدواء: من العَقْرب، والفُلفُل، والنَّرْجِس، أي جعلت شعر الصدغ كالعقرب: وجعلت الفلفل في الطعام، والنرجس في الدواء.

[**الاشتقاق**]:

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ. وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

صغير: وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً، كعِلم من العلم، وفهِم من الفهم.

وكبير: وهو ما اتحدتا فيه حروفاً لا ترتيباً، كجبذ من الجَذْب.

وأكبر: وهو ما اتحدت فيه أكثر الحروف، مع تناسب في الباقي كنَعَق من النَّهق، لتناسب العين والهاء في المخرج.

وأهم الأقسام عند الصرفي هو الصغير.

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر، لكونه بسيطاً، أي يَدُل على الحدَث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يدُلُّ عَلَى الحدث والزمن. وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأن المصدر يجيء بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصَّرْفيين الأول.

ويُشْتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر، وقد تقدمت؛ واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة.

ويلحق بها شيئان: المنسوبُ والمصغر. وكلٌّ يحتاج إلى البيان.

المَصْدَر:

قد علمت أن أبنية الفعل ثُلاثية، ورُباعية، وخُماسية، وسُداسية؛ ولكل بناء منها مصدر.

مصادر الثلاثي

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ بفتح العين، ويكون متعدِّياً كـ ضربه، ولازماً كـ قعد، وفَعِلَ: بكسر العين، ويكون متعدياً أيضاً كـ فَهِمَ الدرس، ولازماً كـ رَضِيَ، وَفَعُلَ: بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

١ ـ ٢ ـ فأما **فَعَلَ** بالفتح، **وفَعِل** بالكسر المتعدِّيان، فقياس مصدرهما: فَعْل، بفتح فسكون، كضَرَبَ ضَرْباً، ورَدَّ ردًّا، وفَهِمَ فَهْماً، وأمِنَ أمْنا، إلا إن دل الأول على حِرفة، فقياسه فِعالة بكسر أوَّله، كالخِياطة والحِياكة.

٣ ـ وأما **فَعِل** بكسر العين القاصر، فمصدرُه القياسي: فَعَلَ بفتحتين، كـ فرِح فَرَحاً وجَوِيَ جَوىً، وشَلَّ شَلَلا؛ إلا إن دل على حِرفة أو وِلاية، فقياسه: فِعالة، بكسر الفاء، كـ وَلي عليهم وِلاية. أو دل على لون، فقياسه: فُعْلة، بضم فسكون كَ حَوِي حُوَّة، وحَمِرَ حُمْرة، أو

كان علاجاً ووصفه على فاعل، فقياسه: فعُول، بضم الفاء، كأزِف الوقت أُزُوفاً، وقدم من السفر قُدُوماً، وصعِد في السلَّم والدَّرَج صُعوداً.

٤ ـ وأما **فَعَلَ** بالفتح اللازم فقياس مصدره: **فُعُول**، بضم الفاء، كـ قعدَ قُعُوداً، وجلس جُلُوساً، ونهض نهوضاً، ما لم تعتل عينه، وإلا فيكون على **فَعْل** بفتح فسكون كـ سَيْر أو فُعال كـ قِيَام، أو **فِعالة** كـ نِيَاحَة. وما لم يدلَّ على امتناع، وإلا فقياس مصدره **فِعال** بالكسر، كـ أبى إباءً، ونَفَر نِفاراً، وجَمَعَ جِماعاً، وأبق إباقاً. أو على تقلُّب فقياس مصدره: **فَعَلان**، بفتحات كـ جال جَوَلانا، وغَلَى غَلَيانا. أو على داء فقياسه **فُعال** بالضم كـ مَشَى بطنُه مُشاء. أو على سير فقياسه: **فَعِيل**، كـ رحَلَ رحيلاً، وذَمَل ذَمِيلا. أو على صوت فقياسه: **الفُعال** بالضم والفَعيل، كـ صرَخَ صُراخاً، وعَوَى الكلب عُواء، وصَهَل الفرس صَهيلاً، ونَهَقَ الحِمار نَهيقاً، وزَأر الأسد زئيراً. أو على حرفة أو ولاية فقياس مصدره فعالة بالكسر، كـ تَجَر تِجارة، وعَرَف على القوم عِرَافة: إذا تكلم عليهم، وسفَر بينهم سِفارة: إذا أصلح.

٥ ـ وأما **فَعُل** بضم العين فقياس مصدره: **فُعولة**، كصعُب الشيء صُعوبة، وعَذُب الماء عُذوبة، وفَعالة بالفتح، كبلُغ بلاغة، وفَصُحَ فَصَاحة، وصَرُح صراحة.

[السَّمَاعي]:

وما جاء مخالفاً لما تقدَّم فليس بقياسي؛ وإنما هو سماعي، يُحفظ ولا يُقاس عليه.

فمن **الأول**: طَلَبَ طَلَباً، ونبَتَ نَبَاتاً، وكَتَبَ كِتاباً، وحَرَسَ حِراسة، وحَسَبَ حُسْبَاناً، وشَكر شُكراً، وذَكَرَ ذِكْراً، وكَتَمَ كِتْمانا، وكَذِب كَذِباً، وغَلَب غَلَبة، وحَمَى حِماية، وغَفَر غُفْرانا، وَعَصَى عِصياناً، وقَضَى قَضَاء، وَهَدَى هِدَاية، ورَأى رُؤية.

ومن **الثاني**: لَعِبَ لَعِبا، ونَضِج نُضْجَا، وكَرِه كَرَاهِية، وَسَمِنَ سِمَنا، وَقَوِيَ قُوَّة، وَقَبِل قَبُولا، وَرَحِم رَحْمَة.

ومن **الثالث**: كَرُم كرَما، وعَظُم عِظَما، وَمَجُدَ مَجْدا، وحَسُنَ حُسْنا، وحَلُمَ حِلْما، وَجَمُل جَمالا.

مصادر غير الثلائي

لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسي:

١ ـ فمصدر **فعَّل** بتشديد العين: **التفعيل**، كطهَّر تطهيراً، ويسَّر تيسيراً. هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأما إذا كان معتلَّها فيكون على وزن تفْعِلة، بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بتاء في الآخر، كـ زكـىّ تزكِية، وربَّى تربية. وندر مجيء الصحيح على تفعلة، كـ جرَّب

تجربة، وذكّر تذكِرة، وبصَّر تبصِرةَ وفكَّر تفكرة، وكَمل تكمِلة وفرَّق تَفْرِقة، وَكرَّم تكْرِمة. وقد يعامل مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كَ بَرَّأ تبرئة، وجَزَّأ تجزئة، والقياس تبريئاً وتجزيئاً.

وزعم أبو زيد أن وُرود «تَفْعيل» في كلام العرب مهموزاً أكثر من «تَفْعِلة» فيه، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاقتصار على ما سُمع، حيث لم يرد منه إلا نَبَّأ تنبيئاً.

٢ ـ ومصدر **أفْعَلَ**: **الإفعال** كأكرم إكراماً، وأحسن إحساناً، هذا إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتلها، فتنقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفاً، لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتي، وتعوض عنها التاء كـ أقام إقامة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافاً، على ما اختاره ابن مالك، نحو «وإقام الصلاة». وبعضهم يحذفها مطلقاً. وقد يجيء على **فَعَال** بفتح الفاء، كأنبت نباتاً، وأعطى عطاء، ويُسَمونه حينئذ اسم مصدر.

٣ ـ وقياس مصدر ما أوله همزة وصل قياسية كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكْسَر ثالث حرف منه، ويزاد قبلِ آخره ألف، فيصير مصدراً، كـ انطلاق واقتدار، واصطفاء واستغفار، فخَرَج نحو الطَّاير والطَّير، فمصدرها التَّفاعُل والتَّفعُّل، لعدم قياسية الهمزة. وإن استَفْعَلَ معتلّ العين عُمِل في مصدره ما عُمِل في مصدر «أفْعَلَ» معتل العين، كـ استقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

٤ ـ وقياس مصدر ما بُدِيءَ بتاء زائدة: أن يضم رابعه، نحو تَدَحْرَجَ تدَحْرُجاً، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنا، وتَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً، لكن إذا كانت اللام ياء كُسِر الحرف المضموم، ليناسب الياء، كتوانى توانِياً وتغالَى تغالِياً.

٥ ـ وقياس مصدر **فَعْلَل** وما ألحق به: **فَعْلَلَة**، كدَحرج دَحْرجة وَزَلْزَل زَلْزَلة، ووسْوَس وسوسة، وبيطَر بيطرَة، وفِعْلال بكسر الفاء، إن كان مضاعفاً، نحو زَلْزَل زِلَزالاً، ووسوس وِسواساً؛ وهو في غير المضعف سَماعيٌّ كـ سَرْهَفَ سِرْهافاً[1]، وإن فُتِح أول مصدر المضاعف، فالكثير أن يُرَاد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿**مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ**﴾[2] أي المُوَسْوِس.

٦ ـ وقياس مصدر فاعلَ: الفِعال بالكسر والمُفَاعلة، كـ قاتل قتالاً ومُقاتلة، وخاصَم خصاماً، ومُخاصمة. وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال، كياسر مُياسرة، ويامَنَ مُيامنة. هذا هو القياس.

---

(١) سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه.

(٢) سورة الناس، الآية (٤).

وما جاء على غير ما ذكر فشاذّ، نحو كَذَّب كذَّاباً، والقياس تكذيباً، وكقوله:

بَاتَ يُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيَّاً ... كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا[1]

والقياس: تَنْزية. وقولهم: تَحَمَّل تِحِمَّالا بكسر التاء والحاء وشدّ الميم، والقياس تَحَمُّلا. وترامَى القوم رِمِّيّا، بكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور. والقياس: تَرامِياً. وحَوْقل الرجل حِيقَالاً: ضعف عن الجماع، والقياس حَوْقَلة، واقشعرّ جلده قُشَعْرِيرَة، بضم ففتح فسكون: أي أخذته الرِّعدة والقياس اقْشعراراً.

فائدة ـ كل ما جاء على زنة تَفْعال فهو بفتح التاء، إلا تِبْيَان وتِلْقاءِ؛ والتِّنضال، من المناضلة، وقيل هو اسم، والمصدر بالفتح.

تنبيهات: فيما يصاغ للدلالة على المرّة والهيئة، والمصدر الميمي:

الأول: يصاغ للدلالة على المَرة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن «فَعْلَة» بفتح فسكون، كـ جلس جَلْسَة، وأكَلَ أكْلَة. وإذا كان بناء مصدره الأصليّ بالتاء، فيُدَلّ على المرة بالوصف، كَـ رَحِم رَحْمة واحدة.

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن «فِعْلَة» بكسر فسكون، كـ جلس جِلْسة، وفي الحديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة». وإذا كانت التاء في مصدره الأصلي دُلَّ على الهيئة بالوصف، كَـ نَشَدَ الضالّة نِشْدة عظيمة.

والمرة من غير الثلاثي، بزيادة التاء على مصدره كـ انطلاقة، وإن كانت التاء في مصدره دُلَّ عليها بالوصف، كـ إقامة واحدة. ولا يُبْنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، وشذ خِمْرة ونِقْبة وعِمَّة، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وتعمَّم الرجل.

الثاني: عندهم مصدر يقال له «المصدر الميمي» لكونه مبدوءاً بميم زائدة.

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو مَنْصَر ومَضْرَب، ما لم يكن مثالاً صحيح اللام، تحذف فاؤه في المضارع كـ وَعَد، فإنه يكون على زنة مَفْعِل، بكسر العين، كـ موعِد وموضِع. وشذّ من الأول: المرجِع والمَصِير، والمعرِفة، والمقدِرة، والقياس فيها الفَتْح. وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر، والأخير مثلّثاً، فالشذوذ في حالتي الكسر والضم.

ومن غير الثلاثي: يكون على زنة اسم المفعول، كـ مُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُقام.

الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له المصدر الصناعي، وهو أن يُزاد على اللفظة ياء مشددة، وتاء التأنيث، كـ الحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمَجية، والمَدَنية.

---

(١) كذا روي البيت في التهذيب والصحاح. وانظر هامش اللسان: مادة (ش هـ ل).

اسم الفاعل

هو ما اشْتُقَّ من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من الثلاثي على وزن **فاعِـل** غالباً، نحو ناصر، وضارب، وقابل، ومادّ، وراق، وطاوٍ، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعَلاّ قلبت ألفه همزة، كما سيأتي في الإعلال.

ومن غير الثلاثي على زِنَة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكَسر ما قبل الآخر، كـ مُدَحرِج وَمُنْطلِق وَمُستخرِج، وقد شذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي أسْهَب فهو مُسْهَب، وأحصَنَ فهو مُحْصَن، وألفج بمعنى أفلس فهم مُلْفَج، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعل على فاعِل، نحو أعشب المكان فهو عاشِب، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفعِل.

[صيغ المبالغة]:

وقد تحوَّل صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحَدَث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صِيغ المبالغة، وهي **فَعَّال**: بتشديد العين، كـ أَكَّال وشرَّاب. **ومِفعال**: كـ مِنحار. **وفَعُول** كـ غَفُور. **وفَعِيل**: كـ سميع. **وَفَعِل**: بفتح الفاء وكسر العين كـ حَذِر.

وقد سُمعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها **فِعِّيل**: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كـ سِكِّير. **ومِفْعِيل**: بكسر فسكون كـ مِعْطير، **وَفُعَلَة**: بضم ففتح، كـهُمَزَة، ولُمزَة. وفاعول: كفاروق. وفُعال، بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كـ طوال وكُبار، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿**وَمَكَرُوا مَكْراً كُبَّاراً**﴾[1].

وقد يأتي «فاعل» مراداً به اسم المفعول قليلاً، كقوله تعالى: ﴿**فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾[2] أي مَرْضية، وكقول الشاعر:

دعِ المكارم لا ترحلْ لبِغْيتها ... واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسي[3]

أي المطعوم المكسيّ، كما أنه قد يأتي مُراداً به النسب، كما سيأتي.

وقد يأتي **فعيل** مراداً به فاعِل، كـ قدير بمعنى قادر. وكذا **فَعُول** بفتح الفاء، كـ غفور بمعنى غافر.

---

(١) سورة نوح، الآية (٢٢).

(٢) سورة الحاقة، الآية (٢١).

(٣) البيت للحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر من رؤساء بني تميم.

اسم المفعول

هو ما اشْتُقَّ من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل.

وهو من الثلاثي على زنة «**مَفْعُول**» كـ منصور، وموعود، ومَقُول، وَمَبِيع، ومَرْمِيّ، وَمَوْقِيٍّ، وَمَطْوِيّ. أصل ما عدا الأولين مَقْوُوْل، وَمَبْيُوع، ومَرْمُوي وَمَطْوُوي، كما سيأتي في باب الإعلال.

وقد يكون على وزن **فَعيل** كـ قتَيل وجريح. وقد يجيء مفعول مراداً به المصدر، كقولهم: ليس لفلان مَعْقُول، وما عنده مَعلوم: أي عَقْل وَعِلم.

وأما من غير الثلاثيّ، فيكون كاسم فاعله، ولكن بفتح ما قبل الآخِر، نحو مُكْرَم، وَمُعَظَّم، وَمُسْتَعَان به.

وأما نحو مُخْتار وَمُعْتَدّ ومُنْصَب وَمُحَابّ وَمُتَحَابّ، فصالح لاسمَي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، بالشروط المتقدمة في المبنيّ للمجهول.

الصفة المشَبَّهةُ باسم الفاعل

هي لفظ مَصُوغ من مصدر اللازم، للدلالة على الثُّبوت.

ويغلب بناؤها من لازم باب فرِح، ومن باب شرُف؛ ومن غير الغالب نحو سيّد ومَيِّت: من ساد يسود ومات يموت، وَشيْخ: من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها إثنا عشر وزناً: اثنان مختصان بباب فَرِح، وهما:

١ ـ «**أفْعَل**» الذي مؤنثه «**فعْلاء**»، كـ أحمرَ وحمراء.

٢ ـ و«**فَعْلان**» الذي مؤنثه «**فَعْلى**»، كـ عطشْانَ وعَطْشَى.

وأربعة مختصة بباب شَرفُ، وهي:

١ ـ «**فَعَل**» بفتحتين، كـ حسَن وبَطَل.

٢ ـ «**وفُعُل**» بضمتين كـ جُنُب، وهو قليل.

٣ ـ و«**فُعَال**» بالضم، كـ شُجاع وفُرات.

٤ ـ و«**فَعَال**» بالفتح والتخفيف، كـ رجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهي العفيفة.

وستة مشتركة بين البابين:

١ ـ «**فَعْل**» بفتح فسكون، كـ سَبْطٍ[1] وضَخْم. الأول: من سَبِط بالكسر، والثاني: من ضَخُم بالضم.

٢ ـ و«**فِعْل**» بكسر فسكون: كـ صِفْر ومِلْح، الأول: من صَفِر بالكسر، والثاني: من مَلُح بالضم.

٣ ـ و«**فُعْل**» بضم فسكون، كـ حُرّ وصُلْب. الأوَّل: من حَرّ، أصله حَرِر بالكسر، والثاني من صَلُب بالضم.

٤ ـ و«**فَعِل**» بفتح فكسر، كـ فَرِح ونَجِس. الأول: من فَرِح بالكسر، والثاني: من نَجُس بالضم.

٥ ـ و«**فاعِل**»: كـ صاحب وطاهر. الأول: من صَحِب بالكسر، والثاني: من طَهُر بالضم.

٦ ـ و«**فَعِيل**» كـ بخيل وكريم. الأول: من بَخِل بالكسر، والثاني: من كَرُم بالضم. وربما اشترك «فاعِل» وفعِيل» في بناء واحد، كـ ماجد ومجيد، ونابه ونبيه.

وقد جاءت على غير ذلك، كـ شَكُس بفتح فضم، لسيِّء الخُلُق.

ويطرد قياسُها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدِل القامة، ومنطَلِق اللسان، كما أنها قد تُحَوَّل في الثلاثي إلى زنة «فاعل» إذا أريد بها التجدُّد والحدوث: نحو زيد شاجِعٌ أمسِ، وشارِف غداً، وحاسِن وجهُه، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان:

الأول: بالتأمل في الصفات الواردة من باب فرِح، يُعْلَمْ أن لها ثلاثة أحوال، باعتبار نسبتها لموصوفها، فمنها ما يحصُل ويُسْرع زواله، كالفرَح والطرَب. ومنها ما هو موضوع على البقاء والثُّبُوت، وهو دائر بين الألوان، والعُيوب، والحِلَى، كالحُمرة، والسُّمرة، والحُمق، والعمَى، والغَيَد، والهَيَف. وَمنها ما هو في أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالرِّي والعَطَش، والجوع والشَّبَع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن «فعِيلاً» يأتي مصدراً، وبمعنى فاعِل، وبمعنى مفعول، وصفة مشبهة. ويأتي أيضاً بمعنى مُفاعِل، بضم الميم وكسر العين، كـ جلِيس وسَمير، بمعنى مُجالس ومُسامر، وبمعنى مُفْعَل بضم الميم وفتح العين، كـ حكيم بمعنى مُحْكم، وبمعنى مُفعِل، بضم

---

(١) سَبط: قصير.

الميم وكسر العين، كـ بديع بمعنى مُبْدِع. فإذا كان فعيل بمعنى فاعِل أو مُفَاعِل أو صفة مشبهة، لحقته تاء التأنيث في المؤنث، نحو رَحيمة، وشريفة، وجليسة، ونديمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: كـ رجل جَريح وامرأة جريح، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف، نحو صفة ذميمة، وخَصْلة حميدة.

وسيأتي ذلك في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

اسم التفضيل

١ ـ هو الإسم المصُوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

٢ ـ وقياسه أن يأتي على «أفْعَل» كـ زيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتَتْ بغير همزة، وهي خيْرٌ، وشرٌّ، وَحبٌّ، نحو خيرٌ منه، وشرٌّ منه، وقولُه:

(وَأَحَبُّ شَيْءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا)

وحذفت همزتهن لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهُنَّ بالهمزة على الأصل كقوله:

(بلالُ خيرُ النَّاس وابنُ الأَخْيَرِ)

وكقراءة بعضهم: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾[1] بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله ﷺ: «أحبُّ الأعمال إلى الله أَدْوَمُها وإنْ قَلَّ». وقيل: حذفها ضرورة في الأخير، وفي الأولين، لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شذوذان على ما سيأتي.

٣ ـ وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فِعْل، وشذ ما لا فعل له: كـ هو أقْمَنُ[2] بكذا: أي أحق به، وألَصُّ من شِظاظ[3] بَنَوْهُ منْ قولهم: هو لِص أي سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً، وشذ: هذا الكلام أخْصَرُ من غيره، من اخْتُصِر المبني للمجهول، ففيه شذوذ آخر كما سيأتي، وسمح هو أعطاهم بالدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره، وبعضهم جوَّز بناءَه من أفعل مطلقاً، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل.

---

(١) سورة القمر، الآية (٢٦).

(٢) أقمن: أجدر والمضارع قمين: أي جدير.

(٣) شظاظ بكسر الشين: لص مشهور من بني ضبة.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفاً، فخرج نحو عَسى وَلْيَس، فليس له أفعل تفضيل.

الرابع: أن يكون حَدَثُهُ قابلاً للتفاوت: فخرج نحو مات وَفَنِي، فليس له أفعل تفضيل.

الخامس: أن يكون تامّاً، فخرجت الأفعال الناقصة، لأنها لا تدل عى الحدث.

السادس: ألا يكون مَنفيًّا، ولو كان النفي لازماً. نحو ما عاج زيد بالدواء، أي ما انتفع به، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أفْعل الذي مؤنثه فعْلاء، بأن يكون دالاً على لون، أو عيب، أو حُلْية، لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أفْعل مطلقاً، وعليهِ دَرَجَ المتنبيّ يخاطب الشيب، قال:

أبْعد بعِدْت بياضاً لا بياض لهُ لأنت أسودُ في عَيْني من الظُّلم

وقال الرضِيّ في شرح القافية: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرها، نحو فلان أبْلهُ من فلان، وَأرْعَنُ، وأحمَقُ منه.

والثامن: ألا يكونَ مبنياً للمجهول ولو صورة، لئلا يلتبس بالآتي من المبنيّ للفاعل، وسُمع شذوذاً هو «أزْهَى مِنْ دِيك»، و«أشْغلُ منْ ذات النِّحْيَيْن»، وكلامٌ أخْصَرُ من غيره، من زُهي بمعنى تكبر، وشُغل، واخْتُصر، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل إن الأول قد ورد فيه زَهَا يَزْهو، فإذْن لا شُذوذ فيه.

٤ ـ ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرّداً من أل والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مُذَكَّراً، وأن يُؤتَى بعده بِمِنْ جارّةً للمفضّل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿**لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا**﴾[1]، وقوله: ﴿**قُلْ إِن كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وأبناؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾[2].

وقد تُحذَف مِنْ ومَدْخُولُها نحو: ﴿**وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**﴾[3] وقد جاء الحذف والإثبات في: ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً**﴾[4].

الثانية: أن يكون فيه ألْ، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه، وأَلاَّ يُؤْتَى معه بِمِن، نحو محمد الأفضلُ، وفاطمة الفُضْلَى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهِنْدات الفُضْليَات، أو الفُضَلُ.

---

(١) سورة يوسف، الآية (٨).

(٢) سورة التوبة، الآية (٢٤).

(٣) سورة الأعلى، الآية (١٧).

(٤) سورة الكهف، الآية (٣٤).

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل في قول الأعشى:

وَلَسْتُ بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصىً   وإنما العِزَّةُ للكاثر

فخُرِّج على زيادة «أل»، أو أنَّ «مِنْ» متعلقة بأكثر نكرة محذوفة، مُبْدَلاً من أكثر الموجودة.

الثالثة: أن يكون مضافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة، التُزم فيه الإفراد والتذكير، كما يُلْزمان المجرَّد، لاستهوائهما في التنكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضلُ رِجال، وفاطمة أفضل امرأة. وأما قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[1]: فعلى تقدير موصوف محذوف، أي أولَ فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة، جازت المطابقةُ وعدمُها، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[2]، وقوله: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾[3] بالمطابقة في الأول، وعدمها في الثاني.

٥ ـ وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً:

الأولى: ما تقدم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسلُ أحْلَى من الخَلّ، والصيفُ أحرُّ من الشتاء، والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخَلِّ في حُموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحلّه، من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم: «الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بني مَرْوان»[4]: أي هما العادلان، ولا عدلَ في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة؛ وعلى هذا يُخَرَّج قولُ أبي نُوَاس:

كَأنّ صُغْرى وكُبْرَى من فَقاقِعها   حَصْباءُ دُرّ عَلَى أرْضٍ من الذَّهَب

أي صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العَرُوضيين: فاصلة صُغْرى وفاصلة كُبْرَى. وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في البيت، اللهمَّ إلاَّ إذا عُلِم أن مراده التفضيل، فيقال إذ ذاك

---

(١) سورة البقرة، الآية (٤١).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٢٣).

(٣) سورة البقرة، الآية (٩٦).

(٤) الناقص: هو يزيد بن الوليد، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبد العزيز، لأنه كان قد أصيب بشجة في رأسه تركت أثراً وعلامة.

بلحنه، لأنه كان يَلْزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

تنبيهان:

الأول: مثل اسم التفضيل في شروطه فِعلُ التعجب، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه.

وله صيغتان: ما أفْعَلَه، وأفعِلْ به، نحو ما أحسَنَ الصدقَ! وأحسِنْ به! وهاتان الصيغتان هما المبوّب لهما في كُتُب العربية، وإن كان صيغه كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾[1]! وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إنَّ المُؤمِنَ لاَ يَنْجَسُ حَيَّاً ولا مَيِّتاً»! وقولهم: للَّهِ درُّهُ فارساً!...

وقوله:

يا جارتا ما أنتِ جاره![2]

وأصل أحسِنْ بزيد! أحسَنَ زيدٌ، أي صار ذا حُسْن، ثم أريد التعجب من حسنه، فَحُوِّل إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت البناء في الفاعل، لتحسين اللفظ.

وأما ما أفْعَلهُ! فإن «ما»: نكرة تامة، وَأفْعَل: فعل ماض، بدليل لحاق نون الوقاية في نحو: ما أحوجني إلى عفو الله.

الثاني: إذا أردت التفضيلَ أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فأت بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفي تمييزاً لإسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو فلان أشدُّ استخراجاً للفوائد، وما أشدَّ استخراجَه، وَأشْدِدْ باستخراجه.

إسما الزَّمان والمكان

١ ـ هما اسمان مَصُوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

٢ ـ وهما من الثلاثي على وزن «مَفْعَل» بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضمومَ العين، أو مفتوحها، أو معتلَّ اللام مطلقاً، كمَنْصَر، ومَذْهَب، ومَرْمَى، وَمَوْقَى، ومَسْعَى، ومَقام، وَمَخَاف، وَمَرْضَى.

وعلى «مَفْعِل» بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالاً مطلقاً في غير معتل اللام، كمجلِس، ومَبِيع ومَوْعِد، ومَيْسِر، ومَوْجِل، وقيل إن صحت الواو في المضارع،

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨).

(٢) عجز بيت لأعشى بن قيس بن ثعلبة، وصدره:

بانَتْ لِتَحْزُنَنا عَفارة

كَوَجِلَ يَوْجَل، فهو من القياس الأوَّل.

ومن غير الثلاثيّ: على زنة اسم مفعوله، كمُكْرَم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعان.

ومن هذا يعلم أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميميّ واحدة في غير الثلاثي، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتمييز بينها بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر.

٣ ـ وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن «مَفْعلة»، بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، كمأسَدَة، وَمَسْبَعة، ومَبْطَخَة، وَمْقثْأة: من الأسد، والسبُع، والبطيخ، والقِثّاء.

٤ ـ وقد سُمِعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجد: للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسْجَد فيه، والمَطْلِع، والمَسْكِن، والمَنْسِك، والمَنْبِت، والمَرْفِق، والمَسْقِط، والمَفْرِق، والمَحشِر، والمَجْزِر، والمَظِنَّة، وَالمَشْرِق، وَالمَغْرِب. وسمع الفتح في بعضها، قالوا: مَسْكَن، وَمَنْسَك، وَمَفْرَق، وَمَطْلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المَجْمِع بالكسر.

قالوا: والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسْمع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المَرْصَفِيّ في «الوسيلة»: هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطاً، وإلا صح الفتح، كقولك أسجُدْ مَسْجَد زيد تَعُدْ عليكَ بَرَكَتُه، بفتح الجيم، أي في الموضع الذي سجَد فيه. وقال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجَد، بالفتح لا غير اهـ. فكأنه أوجب الفتح فيه.

اسم الآلة

١ ـ هو اسم مَصُوغٌ من مصدر ثلاثي ، لما وقع الفعل بواسطته.

٢ ـ وله ثلاثة أوزان: مِفْعال، ومِفْعل، ومِفْعَلة، بكسر الميم فيها نحو: مِفتاح، ومِنشار، ومِقراض، ومِحْلَب، ومِبْرد، ومِشْرَط، ومِكنسَة، ومِقرعة، ومِصفاة. وقيل: إن الوَزْن الأخير فرع ما قبله.

وقد خرج عن القياس ألفاظ منها: مُسْعُط، ومُنْخُل، ومُنْصُل، ومُدُقّ، ومُدْهُن، ومُكْحُلَة، ومُحْرُضَة، بضم الميم والعين في الجميع[1].

وقد أتى جامداً على أوزان شتَّى، لا ضابط لها، كالفأس، والقَدُوم، والسِّكين وهَلُمَّ جَرًّا.

---

(١) المنصل: السيف. والمحرضة: إناء الحرض بضمتين. وهو الأشنان. قال الرضي نقلاً عن سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية: أي أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة، وكذا أخواتها، فلم يكن مثل المكحلة والمصفاة. فلذا جاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة.

التقسيم الثالث للإسم
من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً

١ - ينقسم الإسم إلى مذكر ومؤنث: فالمذكر كرجل، وكتاب، وكرسي. والمؤنث نوعان: حقيقي، وهو ما دلَّ على ذات حرٍ، كفاطمة وهند. ومجازي، وهو ما ليس كذلك، كأذُن، وفار، وشمس. ويُستدل على تأنيثه: بضمير المؤنث، أو إشارته، أو لحقوق تاء التأنيث في الفعل، نحو هذه الشمس رأيتها طلعت، أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة، أو حذفها من اسم عدده كثلاث آبار.

٢ - وينقسم المؤنث إلى لفظي: وهو ما وُضِع لمذكّر وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة وزَكريَّاء والكُفُرَّى. وإلى مَعْنَوي، وهو ما كان علماً لمؤنث وليس فيه علامة، كمَرْيم وهند وزينب، وإلى لفظي ومعنوي، وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة، كفاطمة، وسَلْمى، وعاشُوراء، مُسَمَّى به مؤنث.

٣ - ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحتَج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث فله علامتان:

الأولى: التاء، وتكون ساكنة في الفعل، نحو قامت هند. ومتحركة فيه، نحو هي تقوم. وفي الاسم، نحو صائمة وظريفة. وأصل وضع التاء في الاسم: للفرق بين المذكر والمؤنث، في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كحائضٍ وحائل، وفارِك، وثيِّب، ومُرْضِع وعانِس[1]. وأما دخولها على الجامد المشترك معناه بينهما، فسماعي، كرجلٍ ورَجُلة، وإنسان وإنسانة، وفتى وفتاة.

ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ، فلا تدخل فيها:

أحدها: «فعول» بمعنى فاعل، كرجل صبور وامرأة صبور، ومنه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً﴾[2]، أصله بغُوياً: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء، وأدغمتا، وقلبت الضمة كسرة. وما قيل من أنه لو كان على زنة فعُول لقيل: بَغُوا كـ نَهُوا، مردود بأن نَهُواً شاذّ، في قولهم رجل نَهُوٌّ عن المنكر، وأما قولهم إمرأة ملُولة، فالتاء فيه للمبالغة، إذ يقال أيضاً رجل مَلولة، وأما عدُوَّة فشاذ، وسوَّغه الحمل على صديقه. وإذا كان «فعُول» بمعنى مفعول، لحقته التاء، نحو جمل ركوب، وناقة ركوبة.

---

(١) الفارك: المبغضة لزوجها. والمرضع: ذات الولد. أما المرضعة فهي المتسأجرة للإرضاع أو التي ترضع ولدها فعلاً. والعانس: البكر التي فاتها الزواج.

(٢) سورة مريم، الآية (٢٨).

ثانيها: «فعيل» بمعنى مفعول إن تبع موصوفه، كرجل جريح، وامرأة جريح، فإن كان بمعنى فاعل، أو لم يَتْبَع موصوفه، لحقته، كامرأة رحيمة، ورأيت قتيلة.

ثالثها: «مِفْعال» كمِهذار، وشذَّ مِيقانة.

رابعها: «مِفْعِيل» كَمِعْطير، وشذ مِسْكينة. وقد سُمِع حذفها على القياس.

خامسها: «مِفْعَل» كمِغْشَم.

وقد تزاد التاء لتمييز الواحد من جنسه، كلَبِن ولَبِنَة، وتَمرْ وتَمْرَة، ونَمْل ونمْلة، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة، ولعكسه في كَمءٍ وكَمْأة. وللمبالغة، كراوية. ولزيادتها كعلامة. ولتعويض فاء الكلمة كعدة، أو عينها كإقامة، أو لامها كسنة، أو مَدَّة كتزكية. ولتعريب العَجَمِيّ، نحو كَيْلَجَة في كَيْلَج: إسم لِمكيال. وتزاد في الجمع عِوضاً عن ياء النسب في مفرده، كأشاعثة وأزارقة، ولمجرد تكثير البِنية، كقرْيَةٍ، وغرْفة، أو للإلحاق بمفرد، كصيارفة، للإلحاق بكراهية.

العلامة الثانية: الألف. وهي قسمان: مفردة، وهي المقصورة، كحُبْلَى وبُشْرَى؛ وغير مفردة، وهي التي قبلها ألف، فتقلب هي همزة، كحمْراء وَعَذْراء.

وللمقصورة أوزان: منها:

فُعَلَى: بضم ففتح، نحو أُرَبَى: للداهية، وأُدَمَى: لموضع، وكذا شُعَبَي، قال جرير:

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَي غَرِيباً ألُؤْماً لا أبا لَكَ وَاغْتِرَابا

وفُعْلَى: بضم فسكون، كـ بُهْمَى لنبت، وحُبْلَى صفة، وبُشْرَى مصدراً.

وَفَعَلَى: بفتحات، كَـ بَرَدى اسم لنهر، قال حسان:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البريصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وَحَيدَى: للحمار السريع في مشيه، وبَشَكَى: للناقة السريعة.

وفَعْلَى: بفتح فسكون كَـ مرْضى جمعاً، ونَجْوَى مصدراً، وسبْعى صفة.

وفُعَالى: بالضم والتخفيف، كَـ حُبَارَى: لطائر، وسُكَارى: جمعاً، وعُلادَى: صفة للشديد من الإبل.

وفُعَّلى: بضم ففتح العين المشددة، كـ سُمَّهَى: للباطل.

وَفِعَلَّى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كـ سِبطرَى: لِمشية فيها تبختُر.

وفِعْلَى: بكسر فسكون نحو حِجْلى، جمع حَجَلَة بفتحات: إسم لطائر، وظِرْبَى، جمع ظَرِبان، بفتح فكسر: إسم لدُوَيْبَة مُنتنة الرائحة. ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا

هذان اللفظان وذِكرى مصدراً. وهذا الوزن إن لم يكن جمعاً ولا مصدراً، فإن لم ينوّن فألفه للتأنيث، كقِسمة ضِيْزَى: أي جائرة، وإن نوِّن، فألفه للإلحاق، نحو عِزْهًى: لمن لا يلهو؛ وإن نُوِّن عند بعض ولم ينون عند آخرين، ففيه وجهان، كذفرًى لعظم خلف أذن البعير.

وفِعِّيلَى: بكسرتين، مشدد العين، نحو هِجِّيرَى: للهذيان، وحِثِّيثَى: مصدر حَثّ.

وَفُعُلَّى: بضمتين مشدد اللام كـ حُذُرَّى: من الحَذَر، وكُفُرَّى: إسم لوعاء الطَّلْع.

وفُعَّيلى: بضم ففتح العين مشددة كـ لُغَّيْزَى: للغز، وخُلَّيْطَى: للاختلاط.

وفُعَّالى: بضم ففتح العين المشددة كـ خُبَّازَى وشُقَّارَى: لنبتين، وحُضَّارى: لطائر.

وللممدودة أوزان منها:

فَعْلاء: بفتح فسكون كـ صحراء: إسماً، ورَغْباء: مصدراً، وطَرْفاء: جمعاً في المعنى، وحمرَاء: صفة لمؤنث أفْعَل، وهَطْلاء: صفة لغيره، كـ ديمة هَطْلاء.

وأفْعِلاء: بفتح وسكون، مثلَّث العين، مخفَّف اللام، كـأربِعاء لليوم المعروف.

وفُعْلُلاء: بضمتين بينهما ساكن، كقُرْفُصاء. لهيئة مخصوصة في القُعود.

وفاعُولاء: كتاسوعاء وعاشوراء: للتاسع والعاشر من المحرَّم.

وفاعِلاء: بكسر العين كقاصِعاء ونافقاء: لبابَيْ جُحْرِ اليربوع.

وفِعْلِياء: بكسرتين بينهما سكون، مخفف الياء، كـ كِبْرياء.

وَفُعَلاَء: بفتح العين، وتثليث الفاء، كـ جَنَفاء بفتحات: لموضع، وسِيَرَاء: بكسر ففتح: لِثَوْبِ خزٍّ مخطَّط، ونُفَساء. بضم ففتح.

وفُنْعُلاء: بضمتين بينهما سكون، كـ خنفساء: للحيوان المعروف.

وفَعِيلاء: بفتح فكسر، كـ فرِيثاء بالثاء المثلثة: لنوع من التمر.

ومَفْعولاء: كَ مشْيوخاء: جمع شيخ.

ومما تقدم عُلِم أن هناك أوزاناً مشتركة بينهما، وهي فَعْلى، بفتح فسكون كَ سَكْرى وصَحْراء، وفُعَلى: بضم ففتح كـ أربَى وحُنَفاء، وفَعَلى، بفتحات كَ جَمَزَى: لسرعة العدْو، وجَنَفَاء: لموضع، وَأفْعَلَى: بفتح فسكون ففتح، كـ أجْفَلى: للدعوة العامة، وأرْبَعَاء: لليوم المعروف.

التقسيم الرابع للاسم
من حيث كونه منقوصاً، أو مقصوراً، أو ممدوداً، أو صحيحاً

١ - ينقسم الإسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح.

فالمنقوص: هو الاسم المُعْرَب، الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، كالداعِي والمنادي، فخرج بالاسم: الفعلُ كـ رَضِي، وبالمعرب: المبنيُّ كـ الذي، وبالذي آخرهُ ياءٌ: المقصورُ، وبلازمةٍ: الأسماء الخمسة في حالة الجرِّ، وبمكسور ما قبلها: نحو ظَبْي ورَمْي، فإنه ملحق بالصحيح، لسكون ما قبل يائه.

والمقصور: هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ألف لازمة، كالهُدَى والمصطَفى، فخرج بالاسم: الفعل والحرف، كَـ دَعَا وإلى، وبالمعرَب: المبني، كـ أنا وهذا، وبما آخره ألفٌ: المنقوصُ، وبلازمةٍ: الأسماءُ الخمسة في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع.

والممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزةٌ تلي ألفاً زائدة، كـ صحراء وحمراء.

والصحيح: ما عدا ذاك، كـ رجل وكتاب.

٢ - وكل من المقصور والممدود: قياسيٌّ، وهو موضع نظر الصرفي، وسماعي وهو موضع نظر اللُّغَوِيّ، الذي يَسْرُد ألفاظ العرب، ويضع معانيها بإزائها.

فالمقصور القياسي: هو كل اسم معتل اللام، له نظيرٌ من الصحيح، مُلتَزَمٌ فَتْحُ ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل المعتل اللام، الذي على وزن فعِلَ، بفتح فكسر، كالجَوَى والهَوَى والعَمَى، فإنه نظيرُ الفرَحِ والأشَرِ والطَّرَبِ؛ وكـ فِعَل بكسر ففتح، في جمع فِعْلة، بكسر فسكون، وفُعَل، بضم ففتح، في جمع فِعْلة، بكسر فسكون، وفُعَل، بضم ففتح، في جمع فُعْلة، بضم فسكون، نحو فريَة وفِرَى، ومِرْيَة ومِرًى، ومُدْيَة ومُدًى، وزُبْية وَزُبًى؛ فإن نظيرهما قِرَب بالكسر، وقُرَب بالضم، في جمع قِرْبة بالكسر وقُرْبَة بالضم. وكذا كل اسم مفعول معتل اللام، زائد على الثلاثة، كَـ مُعْطى ومُسْتدْعى، فإن نظيرَه مُكْرَم ومستخْرَج، وكذا أفعل صيغة تفضيل كالأقصى، أو لغيره كالأعمى، ونظيرهما من الصحيح الأبعدُ والأعمش. وكذا ما كان جمعاً لفُعْلَى أنثى أفعل، كالدُّنيا والدُّنا ونظيره الأُخْرَى والأُخَر. وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالاًّ على الجمعية بالتجرد من التاء، على وزن فَعَل بفتحتين، وعلى الوحدة بالتاء، كحصاة وحصًى، ونظيره مَدَرة ومَدَر. وكذا المَفْعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو: مَلْهًى ومَسْعًى ونظيرهُ مَذْهَب ومَسْرَح.

والممدود القياسي: كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخر، مُلْتَزَمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أوّله همزة وصل، نحو ارْعَوَ ارْعِواء، وابتغى ابتغاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح: احمرَّ احمراراً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً. وكذا مصْدَرُ كلِّ فعل معتلِّ اللام يوازن أَفْعَلَ، كـ أعْطَى إعطاءً، وأملَى إملاء، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً، وأحسن إحساناً. وكذا كل ما كان مفرد الأفْعِلة، كـ كِساء وأكْسِية، ورِداء وأردية، فإن نظيره من الصحيح حمارٌ وأحْمرة، وسلاحٌ وأسلِحَة. وكذا كل مصدر لفَعَل بفتحتين دالاً على صوت أو داء، كالرُّغاء: لصوت البعير، والثُّغاء: لصوت الشاة، فإن نظيره الصراخ، وكـ المُشاء، فإن نظيره الزُّكام.

والسماعي منهما ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعاً: الفتى: واحد الفِتْيَان، والحِجَا: أي العقل، والسَّفا: أي الضَّوء، والثَّرى: أي التراب.

ومن الممدود سماعاً الثَّراء بالفتح: لكثرة المال، والحِذاء بالكسر: للنعل، والفُتاء بالضم: لحداثة السنّ، والسَّناء بفتح السين للشرف.

٣ ـ وقد اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله:

لابدَّ من صَنْعا وإن طالَ السَّفَر[1]

واختلفوا في مدّ المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وحُجتهم قول الشاعر:

سَيُغْنِيني الذي أغْناكَ عَنِّي فلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِناءٌ

التقسيم الخامس للاسم
من حيث كونه مفرداً، أو مثنى، أو جمعاً

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحد، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مُثَنَّى ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبيَّنة في النحو.

والمثنى: ما دل عى اثنين مُطْلقاً، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون كرجلان وامرأتان،

---

(١) عجزه:

وإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ

وكتابان وقلمان، أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلمين فليس منه كِلاَ وكِلَتا، واثنان كـ اثنتان، وزَوْج، وشَفْع، لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة.

٢ ـ وشرط الاسم الذي يراد تثنيته.

أن يكون مفرداً، فلا يُثنَّى المجموع ولا المثنَّى، بأن يُقال رجلانان وزيدونان.

وأن يكون معرَباً، وأما اللذان وهَذان، فليسا بمُثَنَّيَيْن، وكذا مؤنثهما، وإنما هما على صُورة المثنى.

وأن يكونا متَّفِقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال العُمران بضم ففتح في أبي بكر وَعَمَر، لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العَمْران، بفتح فسكون، في عَمْرٍو وعُمَر، لعدم الاتفاق في الوزن. ولا للعَينان في الباصرة والجارية، لعدم الاتفاق في المعنى.

وأن يكون مُنَكَّراً، فلا يُثنى العَلَم باقياً على عَلَميته. وأن يكون له مُمَاثل، فلا يُثنّى الشمس والقمر، لعدم المماثلة، وقولهم القَمَران للشمس والقمر تغليب.

وألا يستغنى بتثنية غيره عنه، فلا يُثنى سواء للاستغناء عن تثنيته بتثنية سِيّ.

٣ ـ والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكَّر سالم، ومؤنثٍ سالم، وجمع تكسير. فجمع المذكر السالم، هو لفظ دل على أكثر مِنِ اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزيدون والصالحون، والزيدِين والصالحين.

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمع: إما أن يكون جامداً أو مشتقاً، ولكل شروط.

فيُشترط في الجامد: أن يكون عَلَماً لمذكَّر عاقل، خالياً من التاء، ومن التركيب، فلا يقال في رجل: رَجُلُون، لعدم العلمية، ولا في زينب: زينبون، لعدم التذكير، ولا في لاحق علَم لفرس: لاحقون، لعدم العقل، ولا في طَلْحة: طلْحتون، لوجود التاء، ولا في سيبويه: سِيْبَوَيْهُون، لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فَعْلاء، ولا فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرْضِع مُرْضعونْ، لعدم التذكير، ولا في نحو فارِهٍ صفة فَرَس فارِهون، لعدم العقل، ولا في علاَّمة عَلاّمتُون، لوجود التاء، ولا في نحو أحمر أحمرون، لمجيئه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذ قولُ حكيم الأعور بن عياش الكَلْبِي:

فما وَجَدَتْ نساءُ بني تميم   حَلائِلَ أسْوَدِينَ وَأحمرِينا

ولا في نحو عَطْشانَ: عطشانون، لكونه على فعلان الذي مؤنثه فَعْلَى، ولا في نحو

عذْل وصَبُور وجَريح: عَذْلون. وصَبُرُون، وجَريحون، لاستواء المذكر والمؤنث فيها.

وجمع المؤنث السالم: ما دل على أكثر مِن اثنين، بزيادة ألف وتاء على مفرده، كفاطمات، وزينبات، وهذا الجمع يَنقاس في جميع أعلام الإناث، كزينب وهند ومريم. وفي كل ما ختم بالتاء مطلقاً، كفاطمة وطلحة، ويستثنى من ذلك إمرأة، وشاة، وقُلة بالضم والتخفيف: إسم لُعْبة، وأمة، لعدم ورودها.

وفي كل ما لحقته ألف التأنيث مطلقاً: مقصورة أو ممدودة، كسَلْمَى وحُبْلَى وصحراء وحسناء. ويستثنى من ذلك فَعْلاء مؤنث أفعل، وفَعْلَى مؤنث فعْلان، فلا يجمعان هذا الجمع، كما لا يجمع مذكرهما جمع مذكر سالماً، وفي مصغر غير العاقل كجُبيل ودُرَيْهم، وفي وصفه أيضاً، كشامخ صفة جبَل، ومعدودٍ صفةِ يوم.

وفي كل خُماسي لم يُسْمع له جمع تكسير، كسُرَادِق وحمّام وإصْطبل.

وما سوى ذلك فمقصور على السماع، كسموات وسِجِلاَّت وأُمهَات.

كيفية التثنية:

إذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحاً، أو منزّلاً منزلة الصحيح، كَرجل وامرأة وظبي ودَلْو، زِدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها، فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظَبْيان.

وإذا كان منقوصاً محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رَددتها في التثنية، فتقول: قاضيان وداعيان.

وإذا كان مقصوراً، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياءً كحُبْلَى ومستدعًى، فتقول حُبْلَيان ومستدعَيَان، وشذّ قَهْقَران، وخَوْزلان بالحذف، في تثنية قَهْقَرى وَخَوْزَلَى[1] وكذا تقلب ياء إذا كانت ثالثة مبدلة منها، كفَتَيَان ورَحَيان في فَتًى ورحى، فراراً من التقاء الساكنين لو بقيت، وحذّرا من التباس المفرد بالمثنّى حال إضافته لياء المتكلم لو حُذفت. وشذ في حِمى حِمَوَان بالواو، وكذا إذا كانت غير مبدلة وأميلت، كمتى علَما، فتقول في التثنية مَتَيان.

وتقلب ألف المقصور واواً إذا كانت مبدلة منها كعصاً وقفاً، فنقول عَصَوان وقفوان، وشذّ في رِضاً رِضَيان بالياء، مع أنه واويّ، وكذا تقلب وَاواً إذا كانت غير مبدلة ولم تُمل، كـ لَدَى وإذا مسمَّى بهما، فنقول لَدَوَانِ وَإِذَوَان.

وإذا كان ممدوداً، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كقرَّاءان ووُضَّاءان، في تثنية قرَّاء

---

(١) القهقري: الرجوع إلى خلف. والخوزلى: مشية فيها تثاقل، ويقال فيها الخيزلى.

ووُضّـاء، الأول الناسك، والثاني وضيء الوجه ويجب قلبها واواً، إن كانت للتأنيث، كحمراوان وصحراوان، في حمراء وصحراء. وقال السيرافي: إذا كان قبل ألف التأنيث واو، وجب تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، كعشواء فنقول عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيها، وشذ حَمْرايان بالياء، وخُنْفُسان وعاشوران وقُرْفصان، بالحذف في تثنية خُنْفُساء وَعاشوراء، وقُرْفُصاء. وإذا كانت همزته بدلاً من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح، ككساء وحَيَاء أصلهما: كِساو وَحَيَاي، فنقول: كساوان وحَيَاوان، أو كساءان وحَيَاءان[1].

وإذا كانت همزته للالحاق، كعِلْباء وقُوباء[2] بالموحدة، زيدة الهمزة فيهما، للالحاق بقِرطاس وقُرْناس، بضم فسكون، وهو أنف الجبل، ترجّح القلب على التصحيح، فنقول عِلباوان وَقُوباوان، أو عِلْباآن وقُوباآن. وقيل: التصحيح فيه أرجح.

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالم

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحاً زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه، بدون عمل سواها.

وإذا كان منقوصاً حذفت ياؤه، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فنقول: القاضُـون والداعُون، أو القاضِين والداعِين، أصلهما القاضِيون والداعِيُون والقاضِيينَ والداعِيين، وسيأتي سبب الحذف في التقاء الساكنين.

وإذا كان الاسم منقوصاً حذِفَت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾[3] ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾[4] أصلهما: الأَعْلَوُوْنَ والمُصْطفَوِين.

وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فتقول في وُضّـاء وُضّاءُون، وفي حَمْراء علماً لمذكر حَمْراوُون، ويجوز الوجهان في نحو علْباء وكِساء عَلَمين لمذكر.

ومما تقدم تعلم أن أولون، وعالَمون، وَأَرَضون، وسِنُون، وبنُون، وثبُون، وعِزُون، وأهْلُون، وعِشْرُون وبابه، ليست من جمع المذكر السالم، وإنما هي ملحقة به.

---

(١) لم يقولوا: حيايان لشبهه بعلباء في المد والإبدال والصرف، ولأن الواو أخف، حيث وجد لها شبه من الهمزة. عن سيبويه ملخصاً.

(٢) القوباء: مرض يظهر في الجلد، وليس فعلاء بضم الفاء وسكون العين غيرها.

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٣٩).

(٤) سورة ص، الآية (٤٧).

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالم

إذا كان المفرد بلا تاء، كزينب ومَرْيَم، زدت عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فتقول زينبات ومَرْيَمات.

وإذا كان مقصوراً عُومل معاملته في التثنية، فتقول: فَتَيَات وحُبْلَيات، ومُصْطَفَيات، ومَتيات: في فتًى، وَحُبْلى، ومصطَفى، ومَتَى «مسمًّى بها مُؤنث». وتقول عَصَوات، وإذاوات، وإلـوَات، في عصا وإذا وإلى «مسمًّى مُؤنث»، وكذا إن كان ممدوداً أو منقوصاً، فتقول: صَحْرَاوات، وَقُرَّاءات، وعِلْبَاوَات، أو علباءات، وكساءات أو كساوات، وتقول في قاض «مسمًّى به مؤنثٌ»: قاضيات.

وإذا كان المفرد مختوماً بالتاء، زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضاً من أصل، كـ أخْت وبنْت وعدة، حُذِفت منه في الجمع، فتقول: فاطمات، وخديجات، وبنَات، وأخَوَات، وعِدات.

ومتى كان المفرد إسماً ثلاثياً، سالم العين ساكنها، مؤنثاً، سواءٌ ختم بتاء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث الفتح، والتسكين، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإتباع، وأما قول بعض العُذْريين:

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا   وَمَـالِـي بِـزَفْـرَاتِ الْـعَـشِـيِّ يَـدَانِ

بتسكين فاء زَفْرات: فضرورة ـ أو كانت لام مضموم الفاء كـ دُمْية، أو لام مكسورها واواً كَـذِروة، فيمتنع الإتباع، فنحو دَعْد وجَفْنَة بفتح فائهما، يتعيّن فيه الفتح في الجمع، ونحو جُمْل وبُسْرة بالضم، وهند وكِسْرة بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو دُمْية بالضم، وذِرْوة بالكسر، يمتنع فيه الإتباع، وشذ جِرِوات ، بكسر الراء.

أما الصفة كـ ضخمة، أو الرباعيّ كـ زينب، أو معتل العين كـ جُور[1]، أو مضعفها كَـ جِنّة بتثليث الجيم، أوَ متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

جمع التكسير

هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده، تغييراً مقدراً كـ فُلْك، بضم فسكون، للمفرد والجمعْ، فزنته في المفرد كزنة قُفْل، وفي الجمع كزنة أُسْد، وكـ هجان لنوع من الإبل، ففي المفرد كـ كتاب، وفي الجمع كـ رِجال. أو تغييراً ظاهراً إما بالشكل فقط، كـ أُسْد بضم

(١) جُور: بضم الجيم إسم بلد في بلاد فارس، وإليها ينسب الورد الجوري.

فسكون، جمع أسَد بفحتين. وإما بالزيادة فقط، كصِنوان، في جمع صِنو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كـ تُخَم في جمع تخمة بضم ففتح فيهما. وإما بالشكل والزيادة كـ رِجال بالكسر، في جمع رَجل بفتح فضم، وإما بالشكل والنقص كـ كُتُب بضمتين، في جمع كتاب بالكسر، وإما بالثلاثة، كـ غِلمان بكسر فسكون، في جمع غلام بالضم.

أما التغير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقتضيه القسمية العقلية، ولكن لم يوجد له مثال.

وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم، ذكوراً كانوا أو إناثاً، وأبنيته سبعة وعشرون منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة.

والجمْعان قيل إنهما مختلفان مبدأ وغاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له. وقيل: إنهما متفقان مبدأ لا غاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له.

وإنما تعتبر القلة في نكران الجموع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعاً: بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيُستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازاً، ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً، كـ أرجل، بفتح فسكون فضم، في جمع رِجْل بكسر فسكون، وكـ رجال بكسر ففتح، في جمع رَجُل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأوّل، ولا قِلّة للثاني، فإن وضع بناءان للفظ واحد، كأفلس وفلوس، في جمع فلس، بفتح فسكون، وأثْوُب وثياب، في جمع ثَوْب فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازاً كإطلاق أفْلس أَحَدَ عشر، وفُلُوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالاً.

جموع القِلَّة

الأوَّل: أَفْعُل، بفتح فسكون فضم. ويطَّرد في:

١ - كل إسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعَف، على وزن فَعْل، بفتح فسكون، ككلْب وأكْلُب، وظَبْي وأَظْب، ودَلْو وأَدْلٍ. وما كان من هذا النوع واويَّ اللام أو يائيها، تكسر عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتي: في الإعلال.

وشذ أوْجُه، وأكُفّ، وأَعْيُن، وأَثْوُب، وأَسْيُف في قوله:

لِكُلِّ دهَرٍ قد لَبِسْتُ أثْوُبا   حتَّى اكْتَسَى الرَّأسُ قنَاعاً أَشْهَبَا[1]

---

(١) أي حتى شاب شعره فخالط بياضه سواده. والبيت لمعروف بن عبد الرحمن، أو حميد بن ثور.

وقوله:

كأنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ   عُضْبٌ مَضَارِبُها باقٍ بِهَا الأُثُرُ

٢ - وفي إسم رباعيّ مؤنّث بلا علامة، قبل آخره مدّ، كذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وشذ أفعُلٌ، وغراب، وشهابٍ، من المذكر:

الثاني: أفعَال، بفتح فسكون، ويكون جمعاً لكل ما لم يَطَّرد فيه أفْعُل السابق، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحِمْل بكسر فسكون وأحمال، وصُلْب بضم فسكون وأصلاب، وباب وأبواب، وسبَب بفتحتين وأسباب، وكَتِف بفتح فكسر وأكتاف، وعَضُد بفتح فضم وأعضاد، وجُنُب بضمتين وأجناب، ورُطَب بضم ففتح وأرطاب، وإبِل بكسرتين وآبال، وضِلَع بكسر ففتح وأضلاع، وشذ أفراخ في قول الحُطيئة:

ماذا تقول لأفراخٍ بذي مَرَخٍ   زُغْبِ الحواصلِ لا ماءٌ ولا شَجَرٌ

كما شذّ أحمال، جمع حَمْل، بفتح فسكون، في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَـٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[1].

الثالث: أَفْعِلَة، بفتح فسكون فكسر، ويطرد في كل اسم مذكَّر رُباعيّ قبل آخره مدّ، كـ طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وَيُلْتَزَم في فِعَالٍ، بفتح أوله أو كسره، مضعَّف اللام أو معتلها، كـ بَتَاتٍ وأبِتّة، وزِمام وأزِمَّة، وقبَاء وأقبية، وكِساء وأكسِية؛ ولا يجمعان على غيره إلا شذوذاً.

الرابع: فِعْلة، بكسر فسكون، ولم يطرد في شيء، بل سمع في ألفاظ، منها شِيخة جمع شيخ، وثِيْرة جمع ثَوْر، وفِتية جمع فَتًى، وصِبْية، جمع صَبيّ وَصَبِيّة، وغِلْمة جمع غُلام، وثِنْية جمع ثُنْيٍ بضم الأول أو كسره، وهو الثاني في السيادة. ولعدم اطراده قيل إنه إسم جمع لا جمع.

جموع الكثرة

الأول: فُعْل، بضم فسكون. وينقاس في أَفْعَلَ ومؤنّثِه فَعْلاء صِفتين، كحُمْر بضم فسكون في جمع أحمر وحمراء.

ويكثر في الشعر ضم عينهِ إن صحت هي ولامه ولم يضعَّف، نحو:

وَأَنْكَرَتْني ذواتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ[2]

(١) سورة الطلاق، الآية (٤).

(٢) هذا عجز بيت، وصدره، طوى الجديدان ما قد كنت أنشره.

بضم الجيم جمع نَجْلاء: أي واسعة، بخلاف نحو بِيضٍ وَعُمْيٍ وغُرّ فلا يُضَم لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني، والتَّضعيف في الثالث.

وكما يكون جمعاً لأفعل الذي مؤنثه فَعْلاء، يكون جمعاً أيضاً لأفعل الذي لا مؤنث له أصلاً، كأكْمر لعظِيم الكَمَرَة وآدَر بالمد لعظيم الخُصية. وكذا لفَعلاء الذي لا أفعل له كـ رَتْقاء[1].

الثاني: فُعُل، بضمتين. ويطرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كـ غفور وغُفُر، وصَبور وصُبُر، وفي كل إسم رُباعيّ قبل آخره مدّ، صحيح الآخر، مذكراً، كان أو مؤنثاً، كـقَذَال بالفتح، وهو جِمَاع مؤخَّر الرأس[2]، وقُذُل، وحِمار وَحُمُر، وكُرَاع بالضم وكُرُع، وقضِيب وقُضُب، وعَمود وعُمُد. ويشترط في مفرده أيضاً ألاّ يكون مضعَّفاً مَدّته ألف. ثم إن كانت عين هذا الجمع واواً وجب تسكينها، كَسُور وسُوْك جمعي سِوار وسِواك، وإلا جاز ضمها وتسكينها، نحو قُذُل بضمتين، وقُذْل بالسكون، وسُيُل بضمتين، وسِيْل بكسر فسكون، جمع سَيال: إسم شجر له شوك لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بِيْض في جمع أبيض.

الثالث: فُعَل بضم ففتح. ويطرد في اسم على فُعْلة بضم فسكون، وفي فُعْلى بضم فسكون أنثى أفعل، كغُرْفة ومُدْية وحُجّة. وكصُغْرَى. وكُبْرَى. فنقول فيها غُرَف، ومُدًى، وحُجَج، وصُغَر وكُبَر. وشذ في بُهْمة بضم فسكون، وصف للرجل الشجاع: بُهَم، كما شذ جمع رُؤْيا بضم الأوَّل، ونَوْبَة وقَرية بفتح أوَّلهما، ولِحية بكسره، وتُخَمة بضم ففتح، على فُعَل، للمصدرية في الأوَّل، وانتفاء ضم الفاءفي الثلاثة بعده، وفتح عين الأخير.

الرابع: فِعَل بكسر ففتح. ويطَّرد في اسم على فِعْلة بكسر فسكون، كحِجَّة وحِجج، وكِسْرة وكِسَر وفِرْية، وهي الكذب، وفِرَى. وسُمِع في حِلية ولِحْية بكسر أوَّلهما: حُلّى وَلُحًى بضمه، كما سمع في فُعْلة بضم فسكون فِعَل بكسر ففتح، كصُورة وصِوَر.

الخامس: فُعَلَة، بضم ففتح. ويطرد في وصفِ عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام، كقاض وقضاة، ورامٍ ورُماة، وغاز وغُزَاة.

السادس: فَعَلَة، بفتحات، ويطرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام، ككاتب وكَتَبة، وساحر وسَحَرة، وبائع وباعة، وصائغ وصاغَة، وبارٍ وَبَرَرَة، وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقتها، وإنّما ضُمّت فاء الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها.

---

(١) الرتقاء: امرأة أعضاؤها غير مكتملة النمو يصعب جماعها.

(٢) أي وسط مؤخر الرأس.

السابع: فَعْلَى، بفتح فسكون ففتح. ويطَّرد في وصف دالٍّ على هلاك، أو توجُّع، أو تشتت، بزنة فعِيل، نحو قتيل وقَتْلى، وجريح وَجرْحَى، وأسير وأسْرَى، ومريض ومَرْضَى. أو زنة فَعِل بفتح فكسر، كزَمِن وزمْنَى، أو زنة فاعل، كهالك وهَلْكَى، أو زنة فَيْعِل بفتح فسكون فكسر، كميت ومَوْتَى، أو زنة أفعَل كأحمَقَ، وَحَمْقَى، أو زنة فَعْلان، كعطشان وعَطْشَى.

الثامن: فِعَلَة، بكسر ففتح. وهو كثير في فُعْل بضم فسكون اسماً صحيح اللام، كقُرْط وقِرَطة، ودُرْج ودِرَجة، وكُوز وكِوَزة، ودُبّ ودِبَبة. وقلَّ في اسم صحيح اللام على فَعْل بفتح فسكون، كغَرْد بالغين المعجمة لنوع من الكمأة وغِرَدَة، أو بكسر فسكون كقِرْد وقِرَدة.

التاسع: فُعَّل، بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحاً، ويطرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحي اللام، كراكع وراكعة، وصائم وصائمة، تقول في الجمع رُكَّع وصُوَّم. وندر في معتلها كغازٍ وغُزَّى، كما ندر في فَعِيلَة وفُعَلاء ففتح، كخريدة وخُرَّد، ونُفَساء ونفَّس.

العاشر: فُعَّال، بضم الأول، وفتح الثاني مشدَّداً، ويطَّرد كسابقه في وصف على فاعل، فيقال: صائم وصوَّام، وقارئ وقرَّاء، وعاذل وعُذَّال. وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّاد في قول القُطاميّ:

أبْصَارُهُنَّ إلَى الشُّبَّان مائلةٌ وقد أَراهُنَّ عني غَيْرَ صُدَّاد

كما ندر في المعتل، كغازٍ وغُزَّاء، وسارٍ وسُرَّاء.

الحادي عشر: فِعَال، بكسر ففتح مخففاً. ويطَّرد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل كلبْ وكلبَة وكِلاب، وصعْب وصَعْبة وصِعاب؛ وتُبدل واو المفرد ياء في الجمع، كثَوْب وثِياب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما، كضيْف وضِياف، ويَعْر وَيِعار، وهو الجَدْي يُرْبط في زُبْية الأسد.

الثالث والرابع: فَعَل وفَعَلة، بفتحتين اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولامهما من جنس، نحو جَمَل وجِمال، ورَقَبة ورِقاب.

الخامس: فِعْل بكسر فسكون اسماً كقِدْح وَقِداح، وذِئْب وَذِئاب، ونِهْي، وهو الغدير، ونِهاء.

السادس: فُعْل بضم فسكون، اسماً غير واويّ العين، ولا يائيّ اللام، كرُمْح ورِماح وجب وَجِباب.

السابع والثامن: فعيل وفعيلة، وصفي باب كَرُم، صحيحي اللام، كظريف وظريفة وظِراف وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجْمع على غيرها، كطويل وطويلة وطِوال.

التاسع والعاشر والحادي عشر: وشاعت أيضاً في كل وصف على فعْلان بفتح فسكون للمذكر، وفَعَلَى للمؤنث، وفُعْلان بضم فسكون له، وفُعْلانة لها، كغضْبان وغَضْبى وغِضاب، وعطْشان وعطْشى وعِطاش، وكخُمْصان وَخُمْصانة وخماص.

الثاني عشر: فُعول، بضمتين. ويَطّرِد في اسم فَعِل، بفتح فكسر، ككَبِد وكبُود، وَوَعِل ووُعُول، ونَمِر وَنُمور. وفي فَعْل اسماً ثلاثياً ساكن العين، مثلث الفاء نحو كَعْب وكعُوب، وَجُنْد وَجُنود، وضِرْس وَضُرُوس.

ويشترط أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم واواً كحوض وحوت ولا لام المضموم ياء كمُدى، وشَذّ في نُؤيْ: وهي الحفرة تُجعل حولِ الخِباء، لوقايته من السيل نِئِيّ، ولا مضعَّفاً كَخُفّ، ويُحفظ في فَعَل بفتحتين كأسَد وأُسود وَذَكَر وَذُكُور، وَشَجَن، وهو الحزن، وشجون.

الثالث عشر: فِعْلان، بكسر فسكون. ويطَّرد في اسم على فُعَالٍ بالضم، كغُراب وغِرْبان، وغُلام وغِلمان، أو فُعَل بضم ففتح كـ صُرَد وصِرْدان. وبه يُسْتَغْنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد. أو فُعْل بضم الفاء أو فتحها واوي العين الساكنة، كحُوت وحِيتان، وكُوز وكِيزان، وتاج وتِيجان، ونار وَنِيران. وقَلّ في نحو غَزَال غِزْلان، وفي خروف خِرْفان، وفي نِشوة نِشوان.

الرابع عشر: فُعْلان بضم فسكون. ويَكثر في اسم على فَعْل بفتح فسكون، كظَهْر وَظُهْران، وبَطْن وبُطنان، أو على فَعَل بفتحتين صحيح العين وَليست هي ولامه من جنس واحد، كذَكَر وذُكْران، وحَمَل بالمهملة، وهو ولد الضأن الصغير وحُمْلان، أو على فَعيل كقضيب وقُضْبان، وغَدير وغُدْران. وقَلَّ في نحو راكب رُكبان، وفي أَسْوَد سُوْدَان.

الخامس عشر: فُعَلاء، بضم ففتح ممدوداً. ويطرد في وصف مذكر عاقل، على زنة فعيل بمعنى فاعل، مضعَّف ولا معتل اللام، ولا واوي العين، نحو كريم وكُرَماء، وبخيل وبُخلاء، وظريف وظُرَفاء. وشَذّ أسيرٌ وأُسَرَاء، وَقَتِيلٌ وقُتلاء، لأنهما بمعنى مفعول. أو بمعنى مُفْعِل، بضم فسكون فكسر، كسميع بمعنى مُسْمِع، وأليم بمعنى مُؤْلم، تقول فيهما سُمَعَاء وأُلَمَاء، أو بمعنى مُفَاعِل، كخُلطاء وَجُلَسَاء، في خَلِيط بعنى مُخَالِط، وَجَلِيس بمعنى مجالس. أو على زِنة فاعل دالاًّ على معنى كالغريزة، كصالح وصُلحاء، وجاهِل وجُهَلاء، وشَذَّ شُجَعاء في شُجاع، وجُبَنَاء في جَبَان، وسُمَحاء في سَمْح، وخُلفاء في خليفة، لأنها ليست على فَعِيل ولا فاعل.

السادس عشر: أفْعِلاء، بفتح فسكون فكسر، ويطَّرد في مُفْرد سابقه الأول، وهو فعيل، لكِنْ بشرط أن يكون معتلَّ اللام أو مضعفاً، كغني وأغنياء، ونبي وأنبياء، وشديد وأشِدّاء،

وعزيز وأعِزاء وهو لازم فيهما. وشذ في نصِيب أنْصِباء، وفي صديق أصْدِقاء، وفي هَيِّن أَهْوناء، لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعفة.

السابع عشر: فَواعِل، ويطرد في فاعله اسماً أو صِفة، كناصية ونواص، وكاذبة وكواذب، وفي اسم على فوعل، بفتح فسكون ففتح، أو فَوْعَلة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما، أو فَاعِلَ بفتح العين أو كسرها، كجَوْهَر وجواهر، وصَوْمعة وصوامع، وخاتم وخواتم، وكاهِل وكواهل. أو فاعِل بكسر العين، وصفاً لمؤنث، كحائض وحوائض، وحامل وحوامل. أو لمذكر غير عاقل كصاهلٍ وصواهل، وشاهقٍ وشواهق، وشذ في فارسٍ فوَارس، وفي ناكسٍ بمعنى خاضع نوَاكس، وفي هالِكٍ هَوَالك. ويطرد أيضاً في فَاعِلاَء، بكسر العين والمد، كقاصِعاءَ وَقَواصِع، ونافقاء وَنَوَافق.

الثامن عشر: فَعَائِل، بالفتح وكسر ما بعد الألف. ويطرد في رُباعيٍّ مؤنث، ثالثه مدة، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً، أو بالمعنى، كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذُؤابة وذوائب، وحَلوبة وحلائِب، وشِمال بالكسر، وشَمال بالفتح: ريح تهب من جهة القطب الشمالي، وشَمائل، وعَجُوز وعَجائز، وسعيد علم امرأة وسعائد، وحُبارَى وحَبَائر، وجَلُولاء: قرية بفارس، وجَلائل.

ويُشْتَرَط في ذي التاء من هذه الأمثلة: الاسميةُ، إلا فَعيلة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، وشذ ذَبيحة وذبائح. وندر في وَصِيد: وهو إسم للبيت أو فنائه: وصائد؛ وفي جزُور جزائر، وفي سماء، إسم للمطر: سمائي.

التاسع عشر: فَعَالِي بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

العشرون: فعَالَى، فتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في فَعْلاء إسماً كصَحْراء، أو صفة لا مذكر لها كعذراء، وفي ذي الألف المقصورة للتأنيث كحبلَى، أو الإلحاق، كذِفْرَى بكسر الأول: إسم للعظم الشاخص خلْف أذُن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وعَلْقَى بفتح الأول: إسم لنبت، فنقول في جمعها صحارٍ، وصحارَى، وعَذارٍ وعَذَارَى، وحَبَالٍ وحَبَالَى، وذَفارٍ وذَفَارَى، وعَلاقٍ وعَلاَقَى.

وتنفرد «الفَعالِي» بكسر اللام في أشياء: منها فَعَلاة بفتح فسكون، كَموْماة: إسم للفلاة الواسعة التي لا نبات بها، وفِعْلاء بالكسر كسِعْلاة، إسم لأخبث الغِيلان؛ وفِعْلِية بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء كهِبْرية، وهو ما يعلق بأصول الشَّعَر كنخالة الدقيق، أو ما يتطاير من زَغَب القُطْن والريش؛ وفَعْلُوة بفتح فسكون فضم كَعَرقُوَة، إسم للخشبة المعترضة في فم الدلو،

وما حذف أول زائديه كحبنطىً؛ إسم لعظيم البطن، وقَلَنْسُوة لما يُلْبَس على الرأس، وبُلَهْنِية، بضم ففتح فسكون فكسر: إسم لسعة العيش، وحُبَارَى بضم الأول، تقول في جمعها: مَوَامٍ، وَسَعَالٍ، وَهَبَارٍ، وعَرَاقٍ، وحَبَاطٍ،د وقَلاَسٍ، وبَلاةٍ، وحَبَارٍ.

وينفرد «الفَعَالَى» بفتح اللام في وصف على فَعْلان، كـ عطشان وغضْبان، أو على فَعْلى بالفتح كـ عَطْشَى وَغَضْبَى، تقول في الجمع عَطَاشَى وغَضَابَى. والراجح فيهما ضم الفاء كسُكارى.

ويحفظ المفتوح اللام في نحو حَبِطَ[1] بفتح فكسر وحَبَاطَى، ويتيم ويَتَامى وأيِّم، وهي الخالية من الزوج وأيامى، وطاهِر وطهارى، في قول امرئ القيس:

ثيابُ بني عَوْف طَهَارَى نَقِيَّةٌ[2]

وفي شاةٍ رئيسٍ: إذا أصيب رأسها، ورَأَسَى، ويُحفظ المضموم في نحو قديم وقُدَامى وأسير وأسَارَى.

الحادي والعشرون: فَعالِيّ، بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويطّرد في كل ثلاثي ساكن العين، زيد في آخره ياء مشدَّدةٍ، ليست متجدِّدة للنسب، ككرسيٍّ وبُخْتي وقُمْرِيّ، بالضم، أو لنسب تُنوسِيَ كَمَهْرِي، تقول في جمعها: كراسِيّ، وَبَخَاتِيّ، وقَمَارِيّ، وَمَهَارِيّ. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كرسي، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشذ قَبَاطي في قُبطي[3] لأن ياءه للنسب، والقبط: نصارَى مصر. ويُحْفَظ في إنسان، وظَرِبان بفتح فكسر، إذ قد سمع أناسيُّ وظَرَابِيُّ، وليسا جمعاً لإنسيٍّ وظَرِبيّ بل أصلهما: أناسينُ وظرابينُ، قلبت النون فيهما ياء وأدغمت الياء في الياء. وسُمِع في عَذْراء وَصَحْرَاء، تقول فيهما: عذَاريُّ وصَحَارِي.

الثاني والعشرون: فَعالِلُ، ويطّرد في الرباعي المجرّد ومزيده، وكذا في الخماسي المجرد ومزيده، فتقول في جَعْفَر وبُرْثُن وزَبْرج جعافر وبراثِنِ وزَبَارِج. أما الخماسي فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد حُذف الخامس كسفرجل تقول فيه سَفَارِج وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرج فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو خَدَرْنَق بوزن سفَرْجل، إسم للعنكبوت، وفي

---

(١) يقال حبط الجمل فهو حبط: إذا انتفخ بطنه من أكل كلأً غير ملائم اهـ.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

«وَأَوْجُهُهم عندَ المَشَاهِدِ غُرَّانُ»

(٣) القبطي والقبطية، بضم القاف وكسرها: اسم لنوع من الثياب البيض الرقاق، كان يصنعها أقباط مصر فنسبت إليهم.

فرزدق بوزنه أيضاً: خَدَارِقُ أو خَدَارِنُ، وفَرَازِقُ أو فرازِدُ، إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والدال في الثاني تشبه الفتاء في المخرج، وتقول في مزيد الرُّباعي نحو مُدَحْرِج دَحارج، بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر لِيناً فلا يُحْذَف، ثم إن كان اللين ياء صح، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء نحو سِرْدَاج، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديج وعصافير. وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول في قِرطَبُوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح للداهية، وقَبَعْثَرىً: قراطِب وقباعِث.

الثالث والعشرون: شِبْه فَعَالِل. وهو ما ماثله عَدَداً وهيئة، وإن خالفه زِنة، وذلك كمفاعِل، وفوَاعِل، وفياعل، وأفاعِلة. ويطّرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبْرَى وَسَكْرَى، فإن لها جموعَ تكسير تقدمت. ولا يُحْذَف الزائد إن كان واحداً، كَأَفْضَل ومَسْجِدٍ وجَوْهَرٍ وَصَيْرفٍ وعلقًى بل يُحذف ما زاد عليه، سواء كان واحداً كما في نحو منطلق، أو اثنين كما في نحو مستخرج،، ويُؤَثر بالبقاء ماله مزِيَّة على الآخر، معنى ولفظاً كالميم، فيقال مَطَالِق، ومَخَارِج، لا نَطَالق وسخارج أو تخَارج، لفضْل الميم، بتصدّرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء، لأنها تدلُّ على اسمي الفاعل والمفعول، وكالهمزة والياء مصدَّرتين في نحو أَلَندد ويَلَنْدَد للشديد الخصومة، لأنهما في موضعين يقعان فيه دالّين على معنى كأقوم ويقوم، فتقول في جمعهما ألادُّ وَيَلادُّ، أو لفظاً كالتاء في نحو استخراج تقول في جمعه تَخاريج بإبقاء التاء، لأنها لا تُخْرِج الكلمة عن عدم النظير، بل لها نظير نحو تَباريح وتماثيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخَاريج، إذ لا وجود لسفاعيل، وكالواو في نحو حَيْزَبُون للعجوز، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها، وهو الياء، فتقول في جمعه حَزَابِين، بقلب الواو ياءً كما في عُصْفور، بخلاف ما لو حذفتها وأبقيت الياء، وقلت حَيَازِبْن بسكون الموحدة قبل النون، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث إلا وأوسطهن ساكن معتل. فيلجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى يحصل مفاعل، فتقول حَزَابِن. فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخَر. فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت، كنوني سَرَنْدَى: للسريع في أموره والشديد. وعَلَنْدَى للغليظ، وأليفهما. فتقول سرانِد، وعلاند بحذف الألف، وسراد وعلادٍ بحذف النون. وكَذَا حَبَنْطَى لعظيم البطن. تقول فيه حَبانِطٍ وَحَباطٍ، بقلب الألف ياءً، ثم يُعَلّ إعلال جَوَارٍ، لأن كلتا الزيادتين للإلحاق بسفرجل؛ فتكافأتا.

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأول: يجوز تعويض ياءٍ قبل الطَّرَف مما حذف ، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً. فتقول في سفَرْجَل وَمُنْطَلِق: سفاريج وَمَطاليق. وأجاز الكوفيون زيادتها في مماثل مَفَاعِل، وحذفها من مماثل مفاعيل، فتقول في جَعافر جعافير وفي عصافِير عصافِر. ومن الأول: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾[1] ومن الثاني: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾[2]. وأما فَواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً، كقول زهير بن أبي سلمى:

سَوَابِيغُ بِيضٌ لا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ[3]

الثانية: كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكَسَّر، لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى؛ وجاءَ شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو ملعون، وميمون، ومشؤوم، ومكْسور، ومَسلوخة: ملاعين، وميامين، ومشائيم، ومكاسير، ومسَاليخ. وجاء أيضاً في مُفْعِل. بضم الميم وكسر العين من المذكر، كمُوسِر ومُفْطِر: مياسيرُ ومفاطِير، كما جاء في مُفْعَل بفتح العين كَمنكَر: مَناكير.

وأما إذا كان مُفْعِل بكسر العين، مختصاً بالإناث، فإنه يُكَسَّر كمُرْضِع ومَرَاضِع.

الثالثة: قد تدعُو الحاجة إلى جَمْع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبُيوتان. تقول أيضاً في جماعات منها جمالات وبُيوتات، ومنه: ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ﴾ [سورة المرسلات: ٣٣] وإذا قصد تكسير مُكسَّر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد، فيكسَّر بمثل تكسيره، كقولهم في أَعْبُد أعابد، وفي أسلحة أسالح، وفي أقوال أقاويل، شبَّهوها[4] بأسود وأساود، وأجْردة وأجارد[5]، وإعصار وأعاصير، وقالوا في مُصْران جمع مصير: مصارينُ. وفي غِرْبان غَرَابينُ. تشبيهاً بسلاطين وسراحين. وما كان على زنة مَفاعل أو مفاعيل، فإنه لا يُكسَّر لأنه لا نظير له في الآحاد، حتى يُحْمَل عليه، ولكنه قد يُجمَع تصحيحاً، كقولهم في نواكِس وأيامِن: نواكِسُون وأيامنون، وفي خرائد وصواحِب: خَرَائِدات وَصَواحبات، ومنه: «إنكنَّ لأنتنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُف».

---

(١) سورة القيامة، الآية (١٥).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٥٩).

(٣) هذا عجز بيت، وصدره: * عليها أسود ضاريات لبوسهم *

(٤) أي في عدد الحروف، ومطلق الحركات والسكنات، وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود.

(٥) اتفق الكل على التمثيل بأجردة، وأجارد، ولكنه لم يوجد في اللغة. قال الصبان: والظاهر أنه جمع جراد أو جريد.

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إما عوضاً عن الياء المحذوفة، كقنادلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعثة، وأزارقة ومَهالبة، في جمع أشعثي وأزرقي ومُهَلَّبي، نسبة إلى أشعَث وأزرق ومُهلَّب . وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارفة وصياقلة، جمع صَيْرَفٍ وصَيْقَل، لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف. وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التأنيث اللاحق له، كحجارة وعُمومة وخُؤولة.

الخامسة: المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تجمع أجزاؤها الأولُ كما تُثَنَّى، فتقول عبد اللّه، وعبْدان الله، وعباد الله، وَذوَا القَعْدَة والحِجَّة، وأذْوَاء أو ذوات. وما كان كابن عرس[1] وابن آوى وإبن لَبُون، يقال في جمعه: بنات عِرس وبنات آوى، وبنات لَبُون. والمركبات المَزْجِية، والمركبات الإسنادية، والمثنى، والجمع، وإذا جعلت أعلاماً لا تُثَنَّى ولا تجمع، بل يُؤتَى بذو مثناة أو مجموعاً، بحسب الحاجة، فتقول: ذوا بَعْلَبَكَّ أو أذْواء سيبويه وذوو سِيبَوَيه وذَوُو زَيْدِين.

السادسة: مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة، وقد يدُلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي.

والفرق بين الثلاثة، مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين: أن اسم الجنس الجمعي هو ما يتميز عن واحدة: إما بالياء في الواحد، نحو رومي ورُوم، وتُرْكي، وتُرْك، وزنْجي وزنج، وإما بالتاء في الواحد غالباً، ولم يلتزم تأنيثه نحو تمرة وتمر، وكَلمة وكلِم، وشجرَة وشجر، ويقل كونها في غير الواحد، والمحفوظ منه جَبْأة وكَمْأة: لجنس الجَبْءِ، والكَمْءِ. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس، فإن التُزِم تأنيثه بأن عُومِل معاملة المؤنث فَجَمْع، كتُخَم وتُهَم، في تخمة وتهمة. إذ تقول هي أو هذه تُخَمٌ وَتُهَمٌ.

وأن إسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كرَكْب وصَحْب، جمع راكب وصاحب، وكغَزِي. بوزن غَنِيّ: اسم جمع غازٍ، أوله واحد وهو موافق لها، لكنه مساو للواحد في النسب إليه: نحو رِكاب، على وزن رِجال، اسم جمع ركوبة، تقول في النسب رِكابي، والجمع كما سيأتي لا يُنْسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام، أو أُهْمِل واحده، وهذا ليس واحداً منهما، فليس بجمع.

(١) قوله وما كان كابن عرس: أي كابن مخاض، وابن ماء. وابن نعش. وحكى الأخفش بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش، كذا في المختار.

وأن الجمع ما عدا ذلك، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجموع، كأبابيل: لجماعات الطير، وعَباديد: للفِرَق من الناس والخيل، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جمع واحدُه مُقَدَّر. وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كفُلْك وإمام، ومنه: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾ [سورة الفرقان: ٧٤] أوْلاً، كأفراس جَمْع فَرَس.

وعندهم إسم جنس إفرادي وهو ما يصدق على القليل والكثير، كعسل ولبَن وماء وتُراب.

التَّصغير

وهو لغة التقليل. واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحَق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى. وفوائده تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كُلَيب وَدُرَيْهمات، وتحقير شأنه نحو وُجَيل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو قُبَيل العصر، وبُعَيد المغرب، وفُوَيق الفَرْسخ، وتُحَيْت البَرِيد، أو تقريب منزلته نحو صُدَيِّقي أو تعظيمه نحو قول أوْس بن حَجَر:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخِ الرَّأس لم تكُن ... لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلاَ

وزاد بعضهم التلميح نحو بُنَيَّة وحُبيب، في بنت وحبيب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.

وشروط المصغر:

١ ـ أن يكون اسماً فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ قوله:

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنا ... من هؤُلَيَّاءِ بين الضَّالِ والسَّلَمِ[1]

٢ ـ وألا يكون متوغلاً في شبه الحرف؛ فلا تصغر المضْمَرات ولا المُبْهَمات ولا مَنْ وكَيْفَ ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذ، كما سيأتي.

٣ ـ وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو كُمَيت وشُعَيب، لأنه على صيغته، ولا نحو مُهَيْمِن ومُسَيْطِر، لأنهما على صيغة تشبهه.

٤ ـ وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كل وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأي سيبويه.

وأبنيته ثلاثة: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، كفُلَيْس، وَدُرَيْهِم، وَدُنَيْنير، وضع هذه الأمثلة

---

(١) البيت لعلي بن حمزة العريني، راجع اللسان، مادة (ش د ن).

الخليل. وقال: عليها بُنيت معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو أُحَيْمِر وَمُكَيْرم وسُفَيرج: وزنها الصرفي أُفَيْعِل، ومُفَيْعِل، وفعيْلِل، وأما التصغيري فهو فُعَيْعِل في الجميع.

والأصل في تلك الأبنية «فُعَيْل» وهو خاص بالثلاثي، ولا بدَّ من ضم الأول ولو تقديراً، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمَّى ياء التصغير. ويُقتصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لُغيز: للغز وزُمَّيل للجبان تصغيراً، لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزاً لثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء «فُعَيْعِل» كجعيفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف لِين قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول في قُنَيْدِيل، وإلا قلب إليها كمصيبيح وعُصيفير. في مصباح وعصفور، وهو بناء «فُعَيْعِيل».

ويُتَوَصَّل إلى هذين البناءين بما تُوُصِّل به بناءِ فَعالِل وفَعَاليل في التكسير من الحذف وجوباً، أو تخييراً، فتقول في سفرجل وفَرزدق، ومستخرج؛ وألندد، ويلندد، وحيزبون: سُفيْرِج وفُريزِد أو فُريزِق ومُخَيْرِج، وأَلَيِّد، ويُلَيِّد، وحُزيبين، وفي سرندى وعلندى، سُرَيْنِد وعُلَيند، أو سُرَيْدِ وعُلَيْدِ، مع إعلالهما إعلال قاض.

وكما جاز في التكسير تعويض ياء قبل الآخر مما حُذِفَ، يجوز هنا أيضاً، فتقول سفُيرج وسُفَيرِيج، كما قلت في التكسير: سَفارج وسفاريج، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو أحرنجام مصدر أحرنجم، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما سبق فشاذ، مثاله في التكسير جمعهم مكاناً على أمكن، ورهْطاً وكُراعاً على أراهط وأكارع، وباطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث، وللقياس: أمْكِنة، وأرْهط أو رُهُوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثة، ومثاله في التصغير تصغيرهم مغْرباً وعِشاء على مُغَيْرِبان وعُشَيَّان، وإنساناً ولَيْلة، على أنَيْسِيان ولُيَيْلِيَة، ورجُلا على رُوَيْجل، وصبية وغِلْمة وبَنُون على أُصَيْبية، وأُغيلمة، وَأُبَيْنون، وعَشية على عُشَيْشِية، والقياس: مُغَيْرب، وعُشَي، وأنَيْسين، ولُيَيْلة، ورُجيل، وصُبيَة، وغليْمة، وَبُنَيُّون وَعُشَيّة، وقيل إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل.

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة: ما قبل علامة التأنيث كشجرة وحُبْلى، وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء، وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس، وما قبل ألف فَعْلان الذي لا يجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء

ما بعد ياء التصغير على فتحة للخفة، ولبقاء ألفي التأنيث وما يشبههما في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فتقول: شُجَيرة وحُبَيلى، وحُمَيراء، وأجيمال، وأفيراس وسُكيران، وعُثيمان، لأنهم لم يجمعوها على فَعَالين، كما جمعوا عليه سِرحاناً وسُلطاناً، ولذا تقول في تصغيرهما سُرَيْحين وسُلَيْطين، لعدم منع الصرف بزيادتها، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيراً وتكسيراً[1].

ويُستثنى من التوصل إلى بِنَاءَي فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، بما يُتَوَصَّل به إلى بناء مَفاعل ومفاعيل، عِدَّة مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مختتمة بشيء مقدر انفصاله، والتصغير وارد على ما قبله، والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تأنيث ممدود كقُرفُصاء، أو تائه كحَنظلة، أو علامة نَسَب كعَبْقَرِي، أو ألف ونون زائدتين، كزعْفران وجُلْجُلان، أو علامتي تثنية، كمسلِمَيْن ومُسلِمان، أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كجعفَرين وجعفرون ومسلِمات، أو عَجُزَي المضاف والمَزْجِي، فهذه كلها يخالف تصغيرها

(١) تحقيق تصغير ما ختم بألف ونون أن يقال:

لا تقلب الألف ياء فيما يأتي:

أولاً: في الصفات مطلقاً، سواء كان مؤنثها خالياً من التاء، وهو الأصل، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمنع من الصرف، نحو سكران وجوعان وعريان وندمان وقطوان: للبطيء، تقول في تصغيرها: سكيران، وجويعان، وعريان، ونديمان وقطيان.

ثانياً: في الأعلام المرتجلة نحو مروان، وعثمان، وعمران، وسعدان، وغطفان، وسلمان، تقول في تصغيرها: مريان، وعثيمان، وعميران... إلخ. أما عثمان، اسم جنس لفرخ الحبارى، وسعدان: لنبت، فيقال في تصغيرهما: عشيمين، وسعيدين.

ثالثاً: أن تكون الألف رابعة في اسم جنس، ليس على فعلان مثلث الفاء ساكن العين، كظربان وسبعان، يقال في تصغيرهما ظريبان وسبيعان.

رابعاً: أن تكون الألف خامسة في اسم جنس، أو في حكم الخامسة، وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها، نحو زعفران، وعقربان، وأفعوان، وصليان، وصليان: للحية، وعبوثران: لنبت، تقول في تصغيرها: زعيفران، وعقيربان، وأفيعيان، وصليليان، وعبيثران، وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف، نحو قرعبلانة: دويبة عظيمة البطن، تقول في تصغيرها: قريعبة.

ويكسر ما بعد ياء التصغير، لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت رابعة في اسم جنس على فعلان، مثلث الفاء ساكن العين، كحومان: لنبت، واحدة حومانة وسلطان وسرحان، تقول في تصغيرها: حويين، وسليطين، وسريحين، تشبيهاً لها بزليزيل وقريطيس وسريبيل، تصغير زلزال وقرطاس مثلث الفاء، وسربال.

وأما العلم المنقول فحكمه حكم ما نقل عنه، فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء التصغير، نحو سكران مسمى به، تقول في تصغيره سكيران، وإن نقل عن اسم جنس فيكسر ما بعد ياء التصغير، هو سلطان مسمى به، تقول في تصغيره سليطين. اهـ منه.

تكسيرها، تقول في التصغير: قُرَيْفِصَاء، وحُنَيظلة، وعُبَيْقِري، وزُعيفران، وجُلَيجِلان ومُسَيْلمَين أو مُسَيْلمان، وجُحَيْفِرِينَ أو جُعَيفرون، ومُسَيْلِمات، وأُمَيْرِئُ القيس وبُعَيْلَبَك، وتقول في تكسيرها: قرافِص، وحناظِل، وعباقر، وزعَافر، وجلاجل، إذ لا لبس في حذف زوائدها تكسيراً، بخلاف التصغير، للالتباس بتصغير المجرد منها، وإذا أتت ألف التأنيث المقصورة رابعة، ثبتت في التصغير، فتقول في حُبْلى حُبَيْلى، وتُحذف السادسة والسابعة كَلُغيزَى: للغز، وبَرْدَارَايا: لموضع، فتقول: لُغَيْغِيز وبُرَيْدِر، وكذا الخامسة إن لم تُسبق بمدة كقَرْقَرى لموضع، تقول فيها قُرَيْقر، وإن سبقت بمدة خيِّرْت بين حذفها ألف التأنيث، كحبارى: لطائر، وقَرَنْبَا لِتمر، فتقول: حُبَيْر أو حُبَيْرَى، وقُرَيِّث أو قُرَيْثا.

واعلم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها:

فإن كان ثاني الإسم المصغر ليناً منقلباً عن غيره، يرد إلى ما انقلب عنه. سواء كان واواً منقلبة ياء أو ألفاً نحو قيمة وماء، تقول فيهما قُوَيْمة ومُوَيَة، إذ أصلهما قِوْمة ومَوَه بخلاف ثاني نحو معتد، فإنه غير لين، فيصغر على مُتَيْعد، وبخلاف ثاني آدم، فإنه منقلب عن غير لين، فيقلب واواً كالألف الزائدة من نحو ضارب، والمجهولة من نحو صاب وعاج، فتقول فيها: أُوَيْدِم، وضُوَيرب وصُوَيب وعُوَيْج.

وأما تصغيرهم عيداً على عُيَيْد، مع أنه من العَوْد فشاذ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعُود أحد الأعواد. أو كان ياء منقلبة واواً أو ألفاً، كموقن وناب، تقول فيهما مُيَيْقِن ونُيَيْب، إذ أصلهما مُيْقِن ونَيْب. أو كان همزة منقلبة ياء كذِيب، تقول فيه ذؤَيب أو كان أصله حرفاً صحيحاً غير همزة نحو دنينير في دينار، إذ أصله دِنَّار، بتشديد النون.

ويجري هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول، كموازين وأبواب وأنياب بخلاف نحو قِيَم وَدِيَم.

وإن حذف بعض أصول الإسم: فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ وقاض، لم يُرَدَّ إليه شيء، بل تقول شُوَيْكٍ وقويضٍ، بكسر آخره منوَّناً، رفعاً وجراً، وشُوَيْكياً وقُويضياً نصباً، وإلا ردّ نحو كُلْ وَخُذْ وَعِد بحذف الفاء فيها، ومُذْ وَقُل وَبِعْ بحذف العين أعلاماً، ونحو يد ودم، بحذف لامهما، ونحو قِه وَفِه وشِه، بحذف الفاء واللام، ورَه بحذف العين أعلاماً أيضاً، فتقول في تصغيرها: أُكَيل، وأُخَيذ، ووعيد، برد الفاء، ومُنَيذ وَقُوَيل، وبُيَيع برد العين، ويُدَيّ وَدُمَيّ، برد اللام، ووُقَيّ ووُفيّ وَوُشَيّ، برد الفاء واللام، ورُأي، برد العين واللام.

أما العلم الثُّنائيُّ الوضع، فإن صح ثانية كَبَلْ وهلْ، ضُعِّف أو زيدت عليه ياء، فيقال: بُلَيل أو بُلَيّ، وهُلَيْل أو هُلَيّ وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال في لَوْ وما وَكَيْ أعلاماً: لَوٌّ وكَيٌّ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة، إذ لا يمكن تضعيفها

بغير ذلك، وتصغر تصغير دوٌّ وحيٌّ وماء، فيقال لُوَيٌّ وكُيَيٌّ ومُويٌّ، كما يقال دُوَيٌّ وحُيَيٌّ وَمُوَيه، إلا أن هذا لامه هاء، فرُد إليها.

وإن صغِّر المؤنَّث الخالي من علامة التأنيث، الثلاثي أصلاً وحالاً، كدار وسن وَأذُن وعين، أو أصلاً كيد، أو مآلا فقط كحُبْلى وحمراء، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسماء مطلقاً، أي ترخيماً وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فتقول دُوَيْرة، وسُنَينة وعُيَينة، وأذَينة، ويُدَية، وحُبَيلة، وحُمَيرة، وفي غير الترخيم حُبَيْلى وحُميراء كما سلف، وسُمَية، وأصله سُمَيَيٌ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سما يسمو، حذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سَمَّيت به مذكراً حذفت التاء، فتقول سُمَي، لتذكير مسمَّاه، وأما نحو شجر وبقَر فلا يصغر بالتاء، لئلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أنّثهما، وأما عند من ذكرهما فلا إشكال، وكذا نحو زينب وسُعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما زُيَينب، وسُعَيِّد بتشديد الياء.

وشذ حذف التاء فيما لا لبس فيه، كحرْب وذَوْد وَدِرْع ونَعْل ونحوها، مع ثلاثيتها وإجلابها فيما زاد على الثلاثة، كوُرَيِّئة وأمَيِّمة، بياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقُدَيديمة، بياءين بينهما دال: الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام وقِدَّام.

واعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعَيل وفُعَيْعِل، لأنه عبارة عن تصغير الإسم بعد تجريده من الزوائد، فيصغر الثلاثي الأصول على فعَيْل، مجرَّداً من التاء، إن كان مسماه مذكراً، كحُمَيد في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحماد وحمدان وحَمُّودة، ولا التفات إلى اللبس ثقة بالقرائن، وإلا فبالتاء كحُبَيلة وسويدة في حبلى وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال في تصغيرهما حُيَيْض وطُلَيْق من غير تاء لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صغرتهما لغير ترخيم، قلت حُوَيِّض بشد الياء، وطُويلق، بقلب ألفهما واواً، لأنها ثانية زائدة.

وأما الرباعي فيصغر على فُعَيْعِل كقُرَيْطِس وعُصيفر في قرطاس وعُصفور، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيماً على بُرَيْه وسُمَيْع، ولغير ترخيم على بُرَيْهيم وسُمَيْعِيل، أو على أُبَيْرَة وأُسَيْمَع، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

تنبيهان: فيما يجوز تصغيره وما لا يجوز:

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز

الكوفيون تصغير ما له نظير في الآحاد كرُغفان، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره رُغَيفان. فمن أراد تصغير جمع رده إلى مفرده وصغره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غِلمان وجوار ودَرَاهم: غُلَيمون أو غُلَيِّمين، وجُوَيْريات وَدُريهمات.

وأما اسم الجمع واسمُ الجنس الجمعي فيُصغران، لشبههما بالواحد.

الثانية: لا يصغر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة:

١ ـ أفعل في التعجب.

٢ ـ والمزجي ولو عددياً عند من بناه.

٣ ـ وذا وتا ومثناهما وجمعهما.

٤ ـ والذي والتي كذلك.

وحكمهما: أن تصغير أفعل والمزجي كالمتمكن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، وضم كإلى، ويزاد في آخر المثنى ألف، فتقول ذيا وتيا، ومنه قول رؤبة الراجز:

أو تحلفي بربِّكِ العليِّ   أنّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

وذَيَّان وتَيَّان وأوليَّا، واللَّذَيَّا واللَّذَيان، واللَّتَيا واللَّتيان واللَّذَيِّين، بفتح الياء المشددة أو كسرها، أو اللَّذَيُّون في حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه، والأخفش[1]، واللَّتيان جمع اللَّتيا، يغني عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه، وصغرهما الأخفش بقلب الألف واواً، وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة. وتقلب الهمزة في اللائي، فيقال اللَّويَا واللَّويتا، وضم لام اللّويا واللتيا لغة، كما في التسهيل، خلافاً للحريري في «دُرَّة الغواص». وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق، ولذا مُنِع عمل اسم الفاعل مصغراً، كما منع موصوفاً.

النَّسَب

وسماه سيبويه الإضافة، وإبن الحاجب النِّسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية.

---

(١) يقول سيبويه بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء ويقول الأخفش بفتح ما قبلهما، ومنشأ الخلاف ألف اللذيا. فالأول يحذفها اعتباطاً في التثنية. والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة عنده، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع.

ويحدث به ثلاث تغييرات: لفظي، ومعنوي، وحُكْمي:

فالأول: زيادة ياء مشددة في آخر الإسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصريّ، وشاميّ، وعراقيّ.

والثاني: صيرورته اسماً للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك زيد قرشيّ أبوه، وأمه مصريَّة.

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسي أو للنسب كشافعي، كراهية اجتماع أربع ياءات، ويقدر حينئذٍ أن المنسوب والمنسوب إليه مع المجددة للنسب، غيرُهما بدونها، ولهذا التقدير ثمرة تظهر في نحو بَخاتِي وكراسي، إذا سُمِّي بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف، لوجود صيغة منتهى الجموع، نظراً لما قبل التسمية، فإن الياء من بُنْية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفاً لزوال صيغة الجمع بياء النسب، وإن سُمِّي به مؤنث، فيكون ممنوعاً من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنوي. والأفصح في نحو مرمي مما إحدى ياءيه زائدة حذفُهما، وبعضهم يحذف الأولى ويقلب الثانية واواً، لكن بعد قلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فتقول على الأول مرمي، وعلى الثانية مَرْمَوي.

ويتعين في نحو حَيٍّ وطَيّ مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فتح أولاهما، وردها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلب الثانية واواً كطَووي وحَيَويٌّ.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكة مكي، وقول العامة خليفتي في خليفة، وخَلْوَتِي في خَلْوَة لَحْن، والصواب خَلْفيّ وخَلْويّ.

الثالث: الألف خامسة فصاعداً مطلقاً، أو رابعة متحركاً ثاني كلمتها: فالأولى ألف التأنيث كحُبارى: لطائر، أو الإلحاق كَحَبَرْكى مُلْحَق بسفرجل: للقُرَاد، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفوة، تقول في النسبة إليها حُبَارِيّ وَحَبَرْكِيّ ومصطفيّ. والثانية ألف التأنيث خاصة كجمَزَى: للحمار السريع، تقول في النسبة إليه جَمَزِي، فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واواً، سواء كانت للتأنيث كحُبْلى، أو للالحاق كعَلْقَى، اسم لنبت، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كَمَلْهَى من اللهو، تقول فيها: حُبْليّ أو حُبْلَوِيّ، وعَلْقِيّ أو عَلْقَوِيّ، ومَلْهِيّ أو مَلْهَويّ. والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو، نحو حُبْلاوِيّ.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كالمعتدِي، أو سادسة كالمستعْلي، تقول فيهما: المعتدِيُّ والمستعلِيُّ. أما الرابعة كالقاضي فكألف نحو مَلْهًى، تقول القاضي والقاضَوِي، والحذف أرجح، وأما الثالثة كالشجي والشذِيَ فيجب قلبها واواً كألف نحو فَتًى وَعَصًى، تقول: شَجَوِي وشَذَوِيّ، كما تقول فَتَوِيّ وَعَصَوِيّ، ولا تقلب الياء واواً إلا بعد قلبها ألفاً، ويُتَوَصل لذلك بفتح ما قبلها، كما سبق في مَرْمِي.

وإذا نَسَبْتَ إلى فَعِل، مكسور العين، مثلث الفاء، كنَمِر ودُئِل وإبِل، فتَحْت عينه في النسب، تقول نَمَرِيّ، ودُؤَلِيّ وإبَلِيّ، وقال بعضهم يجوز في نحو إبل إبقاء الكسرة إتباعاً.

الخامس والسادس: علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَيْن إذا أعربا، بالحروف، تقول زَيدي في النسب إلى زيدانِ وزيدُون. وأما من أجرى المثنى عَلَماً مجرى سَلْمان في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فيقول: زَيْدَاني ومن أجرى الجمع المذكر مجرى غِسْلين، في لزوم الياء، والإعراب على النون منونة، يقول فيه زَيْدِيني، ومن جعله كهارون في المنع من الصرف للعلمية وشبه العُجمة مع لزوم الواو، أو كَعَرَبُونٍ في لزومها منوناً، أو كالماطرون: إسم قرية بالشام في لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون للحكاية، يقول في الجمع زَيْدُونِي.

أما جمع المؤنث السالم، فنحو تَمَرات جمعاً، ينسب إلى مفرده ساكن الميم، وعَلماً إليه مفتوحها، سواء حُكِي أو مُنع، وذلك للفرق بين النسب إليه مفرداً وجمعاً، وأما نحو ضخمات[1] فألفه كألف حُبلى بجامع الوصفية. ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسة فصاعداً، سواء كان من الجموع كمسلمات، أو الشاذة كسُرادقات، تقول فيها مُسْلمي وَسُرادِقي.

ويجب حذف ستةٍ أخرى متصلة بالآخر:

أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال في نحو طيِّب وَهَيِّن، طيْبيّ، وَهَيْنيّ بخلاف المفتوحة كهبيّخ للغلام الممتلئ، ما لم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة كمُهييم، تقول هَبَيَّخِي ومُهَيِّيمي، تصغيرها مِهْيَام، مِفْعال من هام على وجهه: إذا ذهب من العشق، أو من هام إذا عطِش، أو مُهوِّم، إسم فاعل من هَوَّمَ الرجلُ: هز رأسه من النُّعاس، تحذف الواو الأولى، ثم توضع ياء التصغير، فيصير مُهَيْوِم، فيُعَلّ على مُهيم، إتباعاً لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، فيشتبه حينئذٍ باسم الفاعل المكبر من هَيَّمه الحُب، فإذا نسب إلى المصغَّر زيدت ياء، لمنع الاشتباه، ومثله مصغر مُهيِّم المذكور، وشذ طائي في طَيِئ، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى، وقلب الثانية، ألفاً.

---

(١) يقول الفارضي: أن المراد بالنحو في هذا الباب كل ما كان ساكن الثاني وألفه رابعة... إلخ، سواء كان اسماً أو صفة، وعليه فيقال في هندات: هندى وهندوى.

ثانيها: ياء فعيلة بفتح فكسر، صحيح العين غير مضعّفها، كحنيفة وحنَفِي، وصحيفة وصحفي بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة، وشذ سليقي، منسوباً إلى سليقة في قوله:

وَلَسْتُ بنحْويٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ولكِنْ سليقيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

كما شذ عمِيريّ وسليميّ، في عميرة كلْب وسَلِيمة الأزد، نطقوا بالأول، للتنبيه على الأصل المرفوض، وبالأخيرين له، وللتفرقة بين عَمِيرة غير كلْب، وسَليمة غير الأزد.

وأما معتل العين كطويلة، أو مضعفها كجليلة، فلا تحذف ياؤهما، تقول فيهما: طَوِيليّ، وجَلِيليّ.

ثالثها: ياء فُعَيْلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعفتها، كجُهَيْنة وَقُرَيْظة، تقول في النسبة إليهما: جُهَنِيٌّ وقُرَظيّ بحذف التاء، ثم الياء؛ وعُيَيْنِيّ وقُوَيمِيّ، في عُيَيْنة وقُوَيْمة كذلك، مع بقاء ضم الفاء، إذ لا يترتب عليها إعلال العين، وشذَّ رُدَيْنِي في رُدَيْنة، ولا يجوز الحذف في نحو قَليلة، لأن العين مضعَّفة.

رابعها: واو فَعُولة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غيرَ مضعفتها، كشنُوءة؛ تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور شَنَئِي، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة. ومن قال شَنَوِي بالواو، قال فيها شَنُوَّة، بشد الواو، وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط، وغيرُه إلى حذف الواو مع التاء فقط. وأما نحو قَوُولة وَمَلُولَة، فلا حذف فيهما غير التاء، للاعتلال في الأول، والتضعيف في الثاني.

خامسها: ياء فَعِيل، بفتح فكسر، يائي اللام أو واويها، كغَنِيّ وعَلِيّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول غَنَوِيٌّ وَعَلَوِي.

سادسها: ياء فُعَيل، بضم ففتح، المعتل اللام كقُصَي. تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول قُصَوِيّ، فإن صحت لام فعيل وفُعَيل، كعَقيل وعُقيل، لم يحذف منهما شيء، وشذَّ في ثَقيف وقُريش، وهُذَيل: ثَقفيّ، وقُرَشِيّ، وهُذَلِيّ.

وحكم همزة الممدود هنا: كحكمها في التثنية، فتسلم إن كانت أصلاً، كقُرَّائِيٌّ في قُرَّاء، ومنهم من يقلبها واواً، والأجود التصحيح. وتقلب واواً إن كانت للتأنيث كحمْراويّ وصحراويّ، في حمراء وصحراء، وشذّ قلبها نوناً في صَنْعاني وبَهْراني، نسبة إلى بَهْرَاء اسم قبيلة من قضاعة، وبعض العرب يقول صَنْعَاوِي وبَهْراوي على الأصل.

ويُخيَّرُ فيها إن كانت للإلحاق كعلباء، أو بدلاً من أصل ككساء، فتقول عِلْبائيّ أو عِلْباوِيّ، وكسائيّ أو كساوِيّ.

ويُنْسب إلى صدر العَلَم المركَّب إسناديًّا، كَبَرقِي، وتأبَّطي: في بَرَقَ نحرُه، وتأبَّط

شَرّاً[١] أو مَزْجيًّا كبَعْلِي وَمَعْدِي: في بَعَلْبَك وَمَعْدِ يَكرِبَ[٢] وهذا هو القياس فيه مطلقاً، سواء كان صحيح الصدر أو معتله، وبعضهم يعامِلِ المعتلّ معاملة المنقوص، فيقول في مَعْدِ يكرب مَعْدَوِي. وقيل يُنْسَبُ إلى عجزه، فتقول بَكّيّ وَكَرِبيّ. وقيل: إليهما مُزالاً تركيبهما فتقول: بَعْلِيّ بَكّيٌّ، وَمَعْدِيّ كَرِبيّ؛ وعليه قوله:

تَـزَوَّجْـتُـهَـا رامِـيَّـة هُـرْمُـزِيَّـةً ... بِفَضْلَةِ ما أعْطَى الأميرُ مِنَ الرِّزْقِ

في النسبة إلى «رام هُرْمُزَ» وقيل إلى المركب غير مزال تركيبه، تقول بَعْلَبَكّي، مَعْدِ يَكربِيّ. وقيل: يُنْسَبُ إلى «فَعْلَلِ» مُنْتَحتاً منهما، تقول بَعْلَبكي وَمَعْدَكِيّ؛ كما تقول حضْرَمِيّ في حَضْرَمَوْت.

ومثل الإسنادي أيضاً الإضافي كامرئ القيس، تقول فيه امْرِئيّ أو مَرَئِيّ، والثاني أفصح عند سيبويه، وعليه قول ذي الرُّمَّة يهجو امرأ القيس[٣]:

إذا الـمَـرَئـيُّ شَـبَّ لـه بَـنَـاتٌ ... عَـقَـدْنَ بـرأسِـهِ إبَـةً[٤] وَعَـارَا

وقول جرير:

يَـعُـدُّ الـنَّـاسِـبُـونَ بـنـي تـمـيـم ... بُـيُـوتُ الـمـجـدِ أرْبَـعَـةٍ كـبـارَا
ويـخـرُجُ مـنـهُـمُ الـمَـرَئـيُّ لَـغْـواً ... كما ألغيتَ في الدِّيَةِ الحُوَارَا[٥]

ويُستثنى من المركب الإضافيّ ما كان كُنية، كأبي بكر وأم كلثوم، أو معرّفاً صدره بعجزه، كابن عمر وابن الزُّبير، فإنك تَنْسُب إلى عجزه، فتقول: بكْري وكُلْثُومِي وَعُمَري. وألحق بهما ما خِيف فيه لبْس، كقولهم في عبد مَناف مَنَافِي، وعبد الأشهل أشْهلي، دفعاً للَّبس، وشذ فيه «فَعْلَلٌ» السابق، كتَيْمَلِيّ وعَبْدَرِيّ، ومَرْقسِيّ، وعَبْقسِيّ، وعبْشَمِيّ: في تيم اللاّت، وعبد الدار، وامْرئ القيس ابن حجْر الكِنْدِي، وعبد القيس، وعبد شمس ومن الأخير قول عبد يغُوث الحارثي:

وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّة ... كأنْ لم ترى قَبْلِي أسيراً يَمَانِيَا

وإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَتْ لامه، فإن جبر في التثنية وجمع التصحيح، بردّها، كأب وأخ وَعِضَةٍ وَسَنَةٍ، تقول فيها: أبَوَانِ وأخَوَانِ وَعِضَوَات وَسَنَوَاتٍ، أو عِضَهات وَسَنَهَات، وجب رد المحذوف في النسب، فتقول: أبَوِيّ وأخَوِيّ وعِضَوِيّ وَسَنَوَيّ، أو عِضَهِيّ وسَنَهِيّ. وإن لم

---

(١) وهي ألقاب لشعراء صعاليك من شعراء الجاهلية.

(٢) وينسب إليها أيضاً «بعلبكي» و«معد يكربي».

(٣) امرؤ القيس: بطن من تميم.

(٤) الإبة: الخزي. المرئي: نسبة إلى امرئ القيس.

(٥) الحوار: ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يفطم.

يُجبر فيهما جاز الأمران في النسب، نحو غَدٍ وشَفَةٍ، تقول فيهما غَدِيّ وشَفِيّ، أو غَدَوِي وشَفَوِي. إلا إن كانت عينه معتلة، فيجب جَبْره، كَذَوَوِي في ذِي وذَات، بمعنى صاحب وصاحبة، وشاهِي أو شَوْهِيّ، بسكون الواو في شاة، أصلها: شوهة. ويجوز الأمران في يدٍ ودمٍ عند من لا يَرُدّ لامهما في التثنية، ووجب الرَّدُّ عند من يردها، فتقول على الأول: يَدِيٌّ أَوْ يَدَوِيّ، ودَمِي أو دَمَوِيّ، وعلى الثاني: يَدَوِيّ وَدَمَوِي لا غير.

وإذا نُسِب إلى ما حُذِفت لامه، وعُوِّض عنها تاء تأنيث لا تنقلب هاء في الوقف، حذفت تاؤه، فتقول: بَنَوِي وأخوِي في بِنْت وأخْت، ويونس يقول بِنْتِي وأخْتِي، ببقاء التاء، محتجًا بأن التاء لغير التأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إذا كان معتلاً كفتاة، وبأن تاءها لا تُبْدل هاء في الوقف. وكل ذلك مردود بصيغة الجمع، إذ تقول فيهما: بَنَات وأخَوَات، بزيادة ألف وتاء، وحذف التاء الأصلية.

ولا تُرَدُّ الفاء لما صحت لامه، كعِدَة وصِفَة، تقول فيهما عِدِيّ وصِفِيّ، وتُردُّ لمعتلها كشِيَة، تقول فيه: وِشَوِي، بكسر الواو، وفتح الشين، أو وِشْيِي، بكسرتين بينهما شين ساكنة[1].

وإذا نُسِب إلى محذوف العين، وهو قليل في كلامهم، فإن صحت لامه ولم يكن مضعَّفاً، لم يجبر بردِ المحذوف، كسَهٍ وَمُذْ، مسمًّى بهما، فتقول منهما سَهِيّ ومُذِيّ. لا سَتَهِي ومُنْذِي وإن كان مضعفاً كرُبَّ بحذف الباء الأولى، مخفف رُبَّ إذا سمي به، فإنه يجبر برد المحذوف، فيقال رُبِّيّ، ومثل المضعَّف في وجوب الرد، معتلُّ اللام كالمُرِي، إسم فاعل أرَى، وكيَرَى مضارع رَأى مسمًّى بهما، فتقول فيهما المُرْئِيّ، واليَرْئِي، بفتح الياء، وسكون أو فتح الراء، على الخلاف بين سيبويه والأخفش، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد أو عدم إبقائها.

وإذا نَسَبْت إلى الثُّنَائِي وضعاً، ضَعَّفَت ثانيه إن كان معتلاً، فتقول في لَوْ وكَيْ مُسمّىً بهما: لَوٌّ وَكَيٌّ بالتشديد، وتقول في لا عَلَما: «لاء» بالمد، وفي النسب إليها: لَوِّيٌّ وكَيْوِيٌّ، ولائيٌّ أو لاوِيٌّ كما تقول في النسب إلى الدوٌّ وهو الفلاة، والحي والكساء: دَوِّي وحَيَوِي وكِسَائي أو كِساوِي، وأنت في الصحيح بالخيار، نحو كَمْ فتقول كَمِيّ بالتخفيف، أو كَمِّي بالتضعيف.

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت إسم جمع، كقومي ورهطي: في قوم ورهط؛ أو إسم جنس كشَجَري في شجر؛ أو جمع تكسير لا واحد له، كأبابيلي في أبابيل، أو علَما كَبساتينيّ، نسبة إلى البساتين، عَلَم على قرية من ضواحي مصر، أو جارياً مجرى العلم كأنصاريّ، أو يتغير المعنى إذا نُسب لمفرده كأعرابي[2].

---

(١) أي على الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن، فإن الأول يبقي حركة العين بعد رد المحذوف، وهي هنا الكسرة، ثم يقلبها فتحة، فتنقلب الياء ألفاً، ثم واواً، والثاني العين إلى سكونها الأصلي، فلا داعي للقلب عنده.

(٢) الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعاً لعرب، ثم خصص لساكني البادية، والعرب يشمل ساكن البادية وساكن الحاضرة.

خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ «فاعِل» مقصوداً به صاحب كذا، كطاعم، وكاسٍ، ولابن، وتامرٍ. ومنه قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:

دعِ المكارم لا ترْحَل لبُغيتها   واقْعُدْ فإنَّكَ أنْت الطَّاعمُ الكاسي

أي ذُو طَعام وكُسوة. وقوله:

وَغَرَرْتَني وزَعْمت أنكَ   لابنٌ في الصيف تامِرْ

أي ذو لبن وتمر.

أو بصوغ «فعّال» بفتح الفاء وتشديد العين، مقصوداً به الحِرَفُ كنَجّار وعطّار وبَزّاز، أي محترف بالنِّجارة والعِطارة والبزازة، أو بصوغ «فَعِل» بفتح فكسر، كطَعِم ولَبِن، أي صاحب طعام، ومنه قوله:

لَسْتُ بلَيْلِي ولكنّي نَهِرْ   لا أدْلُجُ اللَّيْلَ وَلكِنْ أبْتَكِر

وتصاغ نادراً على وزن «مِفْعال» كمعطار، أي ذي عِطر، («وَمِفْعِيل» كفرس مِحْضِير، أي ذي حُضْر، بضم فسكون، وهو الجري.

وما خرج عما تقدَّم في النسب فشاذّ، كقولهم رُقَبانِيّ وشَعْرانِيّ وفَوْقَانيّ وتحتانيّ، بزيادة الألف والنون: لعظيم الرَّقَبة، والشعْر، ولِفوق، وتحت. ومَرْوَزِي في مَرْو، بزيادة الزاي، وأَمَوي بفتح الهمزة في أمَية بضمها، وَدُهْرِي بالضم: للشيخ الكبير في الدهر بالفتح، وبَدَوِيّ، بحذف الألف، في البادية، وجَلُوليّ وحَرُوريّ، بحذف الألف والهمزة في جلولاء، قرية بفارس، وحَرُوراء قرية بالكوفة.

الباب الثالث

في أحكام تعم الاسم والفعل
فصل في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إما أن تكون لإفادة معنى، كفرَّح بالتشديد من فرح، وإما لإلحاق كلمة بأخرى، كإلحاق قَرْدَدٍ اسم جبل بجعفر، وجَلْبَبَ بدَحْرَجَ. ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو قَطَّع، أو مع الانفصال بزائد نحو عَقَنْقَل، بمهملة وقافين بينهما ساكن، مفتوح ما عداه: للكثيب العظيم من الرمل.

أو بتكرير لام كذلك، نحو جلْبَبَ وجِلْباب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو مَرْمَريس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل، أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو صَمَحْمَح، بوزن سفَرْجَل: للشديد الغليظ. وأما مكرر الفاء وحدها كقَرقَف وسُندس، أو العين المفصولة بأصل، كحَدْرد بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء في رُباعي كسِمْسِم، فأصلي، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصليٌّ كصَمَحْمَح وَسَمَعْمَع: لصغير الرأس، حُكِم بزيادة الضعفين الأخيرين (لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقلّ الأصول).

ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصلي، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة، المجموعة في قولك: «سألتمونيها». وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرَّات، فقال:

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ، تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مسؤولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

وقد تكون الزيادة[1] واحدة، واثنتين، وثلاثاً، وأربعاً، ومواضعها أربعة، لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة. فالواحدة قبل الفاء نحو أصبع وأكرم، وبين الفاء والعين، نحو كاهل وضارب، وبين العين واللام نحو غَزَال. وبعد اللام كحُبْلَى.

(١) أي لا بقيد كونها من حروف «سألتمونيها» كما سيأتي.

والزيادتان المتفرّقتان بينهما الفاء، نحو أجادل، وبينهما العين كعاقول، وبينهما اللام نحو قُصَيْرَى: أي الضلَع القصيرة، وبينهما الفاء والعين نحو إعصار، وبينهما العين واللام نحو خَيْزَلَى، وهي مِشية فيها تثاقل، وبينهما الفاء والعين واللام، نحو أجْفَلَى للدعوة العامة. والمجتمعتان قبل الفاء، نحو منطلق، وبين الفاء والعين، نحو جواهر، وبين العين واللام، نحو خُطّاف، وبعد اللام نحو عِلباء.

والثلاث المتفرقات نحو تماثيل، والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج، وبين العين واللام نحو سَلاليم، وبعد اللام نحو عنفوان. واجتماع اثنتين وانفراد واحدة نحو أُفْعُوَان.

والأربع المتفرقات: نحو احميرار مصدر احمارَّ، ولا توجد الأربع مجتمعة.

وأدلة الزيادة تسعة:

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كألف ضارب، وألف وتاء تَضَارَبَ من الضرب، فما عدا الضاد والراء والباء: حُكْمه الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع، كنُوني سُنْبل وحَنْظل، من أسبل الزرع، وَحَظِلت الإبل، أي خرج سُنْبُل الزرع وتأذت الإبل من أكل الحنظل، فنونهما زائدة لسقوطها من الفرعين.

الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، كنوني نرْجس، بفتح فسكون فكسر، وهُنْدَلِع بضم فسكون ففتح فكسر: لبقلة، وتاءي تَنْضُب، بفتح فسكون فضم: اسم شجر، وتَنْفُل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب، لانتفاء هذه الأوزان في الرُّباعي المجرَّد.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مَثَلاً، كأيْطل بفتحتين بينهما ساكن، وإطْل بكسر فسكون أو بكسرتين: للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً، كتُتْفُل بضمتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعْلُل كبُرْثُن لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهي تَتْفُل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى، إذ لا وجود «لفَعْلُل» بفتح فضم بينهما سكون، فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير، دليل على زيادتها في لغة الضم، والأصل الاتحاد.

السادس: كون الحرف دالاً على معنى، كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل.

السابع: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كوَرَنْتَل، بفتحات، بينهما نون ساكنة: للداهية، وشَرَنْبَث بزنته: للغليظ الكفين والرجلين، وعَصَنْصَر بفتح المهملات وسكون النون: اسم جبل، لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كجَحَنْفل بزنته أيضاً وهو الغليظ الشفة، من جَحْفَلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق، كهمزة أرْنب وأفكلَ، بفتحتين بينهما ساكن: للرِّعْدة، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق، كأحمر.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً، كنوناتِ حِنْطَأوٍ بكسر فسكون ففتح فسكون: لعظيم البطن، وكِنْتأوٍ بزنته، لعظيم اللحية، وسِنْدَأو وَقِنْدَأو بزنة ما تقدم: لخفيفها.

وزاد بعضهم **عاشراً** ـ وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير فيهما، نحو كَنَهْبُل، بفتحتين فسكون فضم: شجر عظيم، وقد تفتح باؤه، فزنته بتقدير أصالة النون: «فَعلُّل»، وبتقدير زيادتها «فَنَعْلُل» وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

ويُحْكم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين، كضارب وعِمَاد وحُبْلَى، ويحكم بزيادة الواو متى صحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر ولم تكن كلمتها من باب سِمْسِم، كمحمود وبُويع، بخلاف سَوْط وَوَرَنْتل وَوَعْوَعَة.

ويحكم بزيادة الياء متى صَحِبت أكثر من أصلين، ولم تتصدَّر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سمسم كيضرِبُ فعلاً، ويَرْمَعِ اسما، بخلاف نحو بيت ويُؤْيُؤْ لطائر، ويَسْتَعُور بزنة فَعْلَلُول، كعَضْرَفوط: اسم لدويبة.

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصلين، ولم تلزم في الاشتقاق، كمحمود، ومسجد، ومنطلق، ومفتاح بخلاف نحو مهْد ومِرْعِز، بكسرتين بينهما سكون: اسم لما لان من الصوف، فإنهم قالوا: ثوب مُمَرْعَز فأثبتوها في الاشتقاق، واستدلوا بذلك على أصالتها، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها.

ويحكم بزيادة الهمزة مصدّرة متي صحبت أكثر من أصلين، ومتأخرة بشرط أن تسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين كأحْفَظُ فِعلا، وأفضَل اسما مشتقاً، وإصبع اسماً جامداً، وأفْلُس جمعاً، وكحمراء وصحراء.

ويحكم بزيادة النون مُتَطَرِّفة إن كانت مسبوقةً بألف مسبوقةٍ بأكثر من أصلين، كسكران وغَضْبان، ومتوسطة بين أربعة أحرف، إن كانت ساكنة غير مضعفة كغَضَنْفَر وقَرَنْفَل، أو كانت من باب الانفعال، كانطَلَق ومُنْطَلِق، أو بدأت المضارع.

ويحكم بزيادة التاء في باب التفعل كالتّدَحْرج، والتفاعل كالتعاون، والافتعال كالاقتراب، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين. أو كانت التاء في التفعيل أو التفعلل، أو كانت للتأنيث كقائمة، أو بدأت المضارع. وتُزاد التاء سماعاً في نحو ملكوت، وجَبَرُوت ورَهَبُوت وعنكبوت. وتزاد السين سماعاً في قُدْموس بزنة عُصفور، للإلحاق به، وزيادة الهاء واللام قليلة، ومثلوا للهاء بقولهم أهْراق في أراق، وبأمهات في جمع أم. ومن مثل لها بهاء السكت رُدّ عليه بكونها كلمة مستقلة. ومثلوا للأم بطَيْسَل وزَيْدَل وعَبْدَل، والأصل طَيْس وهو الكثير، وزيد وعبد، ومن مثل لها بلام ذلك وتلك، رُدّ عليه بردّ هاء السكت.

فصل في همزة الوصل

همزة الوصل: هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها.

ولا تكون في حرف غير ألْ، ومثلها أمْ في لغة حِمْيَر، ولا في فعل مضارع مطلقاً ولا في ماض ثلاثي كأمَر وأخذ، أو رُباعي كأكرم وأعطى، بل في الخماسي كانطلق واقتدر، والسُّداسي كاستخرج واحرنجم، وأمرهما، وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً كاضرب، بخلاف نحو هَبْ وعِدْ وقُلْ. ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي، كانطلاق واستخراج، وفي عشرة أسماء مسموعة، وهي: اسمٌ واسْتٌ، وابنٌ، وابنة، وامْرُؤٌ، وامرأة، واثْنان، واثْنتان، وايْمُنُ المختصة بالقسم، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع.

ويجب فتح همزة الوصل في أل، وضمها في نحو انطُلِق واستُخْرِج مبنيين للمجهول، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة. كادخُلْ واكتُب، بخلاف امْشُوا واقْضُوا مما جُعِلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو، فتكسر الهمزة بخلاف عكسه، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء، كاغزِي، فيترجح الضم على الكسر، كما يترجح الفتح على الكسر في ايْمُن وايم، والكسر على الضم في اسم، ويجوزان مع الإشمام في نحو اختار وانقاد مبنيين للمجهول. ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة، والمصادر، والأفعال.

وتُحذف لفظاً لا خطاً إن سبقت بكلام، ولفظاً وخطاً في «ابن» مسبوق بعلَم، وبعده علَم بشرط كونه صفة للأول، والثاني أباً له، ما لم يقع أول السطر، وفي بسم الله الرحمن الرحيم، قال بعض الشعراء، مشيراً إلى ذلك:

أفي الحق أن يُعْطَى ثلاثون شاعراً ويُحْرَمُ ما دُون الرضا شاعرٌ مِثْلِي
كما سامحوا عَمْراً بواو مزيدة وضُويق «باسم الله» في ألفِ الوصلِ

وإن وقعت بعد همزة استفهام، فإن كانت مكسورة حذفت نحو ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾[1] ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[2]؟ أبنكَ هذا؟ أسمك علي؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة، فإنها تبدل ألفاً، وقد تسهل نحو: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[3]؟. كما تحذف همزة «أل» خطاً ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية، سواء كانت للجر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب، نحو قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾[4] ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾[5] ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾[6].

(١) سورة ص، الآية (٦٣).
(٢) سورة المنافقون، الآية (٦).
(٣) سورة يونس، الآية (٥٩).
(٤) سورة التوبة، الآية (٦٠).
(٥) سورة البقرة، الآية (١٤٩).
(٦) سورة الضحى، الآية (٤).

وكقول الشاعر:

يا لَلرِّجَال عَلَيْكُمْ حَمْلَتي حُسِبَتْ

ونحو يا لَلْماء والعُشْب. ولا تحقق مطلقاً إلا في الضرورة، كقوله:

الا لا أرَى اثْنَينِ أحسَنَ شِيمَةً   عَلى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي ومِنْ جُمْلِ

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسْكانه، أو حذفه؛ فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جعلُ مُطْلَق حرف مكان آخر. فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال، ولا عكْسَ، إذ يجتمعان في نحو قال ورمى، وينفرد الإبدال في نحو اصطبر وادّكر. وخرج بالمكان العِوَض، فقد يكون في غير مكان المعوَّض منه. وكتاءي عِدَة واستقامة وهمزتي ابن واسم. وقال الأشمونيّ: قد يُطلق الإبدال على ما يُعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثَمَّ اختص بحروف العلة والهمزة، لأنها تقاربها بكثرة التغيير.

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

ما يبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف، وما يبدل إبدالاً نادراً وهو شبه أحرف: الحاء، والخاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتان، كقولهم في وُكْنة، وهي بيت القَطَا في الجبل: وُقْنة: وفي أغنّ أخَنّ، وفي رُبَع رُبَح، وفي خَطَر غَطَر، وفي جَلْد جَضْد، وفي تلعثَم تلَعْذَم.

وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً، يجمعها قولك «لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته» والضروري منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: «هَدَأتُ مُوطِيا» وما عداها فإبداله غير ضروري فيه، كقولهم في أُصْلان بالضم، على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أصيل، أو هو تصغير أصيل، وهو الوقت بعد العصر: أُصَيلال، وفي اضطجع إذا نام: الطَجع، وفي نحو علي علَما، في الوقف أو ما جرى مجراه: علِجّ بإبدال النون لاماً في الأول، والضاد لاماً في الثاني والياء جيماً في الثالث.

قال النابغة:

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلالاً أُسَائِلُهَا أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وقال منظور بن حَبَّة الأسدي في ذئب:

لَمَّا رَأى أن لا دَعَهْ لا شِبَعْ مالَ إلى أرْطَاةِ حَقْفٍ فَالْطَجَعْ

وقال آخر:

خالِي عُوَيْفٌ وَأبو عَلِجّ المُطعمانِ اللَّحْمَ بِالعَشِجّ

يريد أبا عليّ والعشيّ، وتسمى هذه اللغة عَجْعَجَة قُضاعة. واشترط بعضهم فيها أن تكون الجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطْلِق، مستدلاً بقول بعض أهل اليمن:

لا هُمّ إن كنت قبلتَ حِجَّتِجْ
فلا يزالُ شاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ
أقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ[1]

١ ـ الإعلال في الهمزة

١ ـ تقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع:

الأول: أن تتطرفا بعد ألف زائدة، كسماء وبناء، أصلهما سَماوٌ وبِنايٌ، بخلاف نحو قال، وباع، وإداوة، وهي المِطْهرة، وهداية، لعدم التطرف، ونحو دَلْو وَظَبْي، لعدم تقدم الألف، ونحو آيةٍ ورايةٍ، لعدم زيادتها.

وتشاركهما في ذلك الألف، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كحمراءَ إذا أصلها حَمْرَى كسَكرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمد، كألف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة.

الثاني: أن تقعا عينا لاسم فاعل فِعْل أعلّتا فيه، نحو قائل وبائع، أصلهما قاوِل وبايِع، بخلاف نحو عَيِنَ فهو عايِنَ، وعَوِرَ فهو عاوِر، لأن العين لما صحت في الفعل، خوف الإلباس بعان وعار، صحت في اسم الفاعل تبعاً للفعل.

الثالث: أن تقعا بعد ألف «مَفَاعل» وشِبْهه وقد كانت مدتين زائدتين في المفرد، كعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو قَسْوَر، وهو الأسد، وقساوِر، لأن الواو ليست بمدة، ومَعِيشة ومعايِش، لأن المدة في المفرد أصلية، وشذ في مُصيبة مصائب، وفي مَنارة منائر بالقلب، مع أصالة المدة في المفرد، وسهَّله شَبَه الأصليّ بالزائد.

---

(١) الشاحج: البغل إذا صوت. والأقمر: الأبيض، والنهات: النهاق. ينزي: يحرك. والوفرة. الشعر يغطي الرقبة إلى شحمة الأذن، وهذه لغات قبائل وليست إبدالاً.

وتشاركهما في ذلك الحكم الألفُ، كَرِسَالة ورسائل، وقِلادَة وقلائد.

الرابع: أن تقعا ثانيتي لِينَيْن بينهما ألف «مفاعِل»، سواء كان اللِّينان ياءين، كنيائف جمع نيِّف، وهو الزائد على العِقد، أو واوين، كأوائل جمع أوَّل، أو مختلفين، كسيائد جمع سيِّد، أصله سيود، وأما قول جَنْدَل بن المُثَنَّى الطُّهَوِي:

وَكَحِّلَ العينين بِالعَوَاوِرِ

من غير قلب، فلأن أصله بالعواوير كطواويس، وقد تقدم جواز حذف ياء «مفاعيل»، ولذا صُحِّح.

وتختص الوا بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً، أو ساكنة متأصلة الواوية، نحو أواصل وأواق، جمعي واصلة وواقية، ومنه قول مُهَلهِل:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وقَالَتْ   يَا عَدِياً لَقَدْ وَقَتْكَ الأوَاقِي

ونحو الأولى أنثى الأوَّل، وكذا جمعها وهو الأوَلُ، بخلاف نحو هَوَوي ونَوَوِي، في النسبة إلى هَوًى وَنَوًى، لعدم التصدر، وَوُوْفِيَ وَوُعِدَ مجهولين، لعدم تأصل الثانية.

وتبدل الهمزة من الواو جوازاً في موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضماً لازماً غير مشددة، كوُجوه وأجُوه، ووُقوت وأُقوت: في جمع وقت ووجه، وأدْوُر وأدؤُر وأنْوُر وأنْؤُر: جمعي دار ونار، وقَئول وصَئُول: مبالغة في قائل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب، نحو هذا دلو، وضمة التقاء الساكنين، نحو ﴿وَلاَ تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، وخرج بغير مشدَّدة، نحو التعوُّذ والتحوُّل.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كإشاح وإفادة وإسادة، في وِشَاح، ووِفادة ووِسادة.

وتبديل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشدَّدة، كغائيّ ورائيّ: في النسبة لغاية وراية.

وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء في ماء، بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أمواه.

(ب) فصل في عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واواً، ولا يكون ذلك إلا في بابين:

أحدهما: باب الجمع على زنة «مفاعِل»، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمـ عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واواً أو ياء، فخرج باشتراط عروض الهمزة المَرائِي: في جمـ مِرْآة، فإن الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير سلامة اللام، في نحو صحائف وعجائز ورسائل فلا تغير الهمزة فيما ذُكِر، والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتحـ

ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع، وواواً في موضع واحد. فالتي تقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واواً منقلبة ياء، والتي تقلب واواً يشترط فيها أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب ياء.

فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة:

١ ـ مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة، أصلها خَطَايِيء، بياء مكسورة، هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامه. ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حد ما تقدم في صحائف، فصار خطائيء بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياء، لأن الهمزة المتطرّفة إثر همزة تقلب ياء مطلقاً، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المدارى والعذَارى، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خَطاءاً بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

٢ ـ ومثال ما لامه ياء أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قضايِي بياءين، أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو صحائف فصار قضائِيُ، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفاً، فصار قضاءاً، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياء، لما تقدم، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال.

٣ ـ ومثال ما لامه واو قلبت ياء في المفرد: مَطِيّة، إذ أصلها مَطِيْوَة من المَطا، وهو الظهر، أو من المَطْو وهو المد، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا، كما في سيِّد وميِّت، وجمعها مطايا، وأصلها: مَطايِوُ، قلبت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار مَطايِيُ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَاءَيُ، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

٤ ـ ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد: هِرَاوَة، وهي العصا، وجمعها هَرَاوَى، أصلها هَرَايِوُ. وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما في رسالة ورسائل، فصار هَرائوُ، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار هَرَائي، ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هَراءَيُ، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هراءَا، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واواً، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هَرَاوَي بعد خمسة أعمال.

وشذ من هذا الباب قوله: «حَتّى أُزِيرُوا المَنَائِيا»[1] والقياس المنايا، و«اللهم اغفِرْ لي خَطَائِئِي» والقياس خطاياي، وهَدَاوَى جمع هَدِية، والقياس هدايا.

* * *

(١) هنا جزء من بيت شعر لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب، قاله في غزوة بدر، وتمامه:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا في مُقَامِنَا ثَلاَثَتِنَا حَتَّى أزِيرُوا المَنَائِيا

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة، والتي تُعَل هي الثانية، لأن الثقل لا يحصل إلا بها، فلا تخلو الهمزتان: إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى، نحو آمنت أومِنُ إيماناً، والأصل أأمَنْت أؤمِن إئمانا، وشذّ قراءة بعضهم: ﴿إِئْلافِهِمْ﴾، بتحقيق الهمزة الثانية[1].

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع العين أو اللام، فإن كانتا في موضع العين، أدْغمت الأولى في الثانية، نحو سآال مبالغة السؤآل، ولأّآل ورأّآس في النسب لبائع اللُّؤْلؤ والرُّؤوس. وإن كانتا في موضع اللام، أبْدِلت الثانية ياء مطلقاً، فتقول في مثال قِمَطرْ من قرأ قِرَأى، في مثال: سَفَرجَل منه: قَرَأيَاً.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطّرَف[2] أو كانت الثانية مكسورة[3] أبدلت ياء مطلقاً. وإن لم تكن طَرَفاً وكانت مضمومة[4]، أبدلت، واواً مطلقاً، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم[5] أبدلت واواً، وإن انكسر[6] أبدلت ياء.

ويجوز في نحو رَأس ولُؤْم وبِئْر، إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما قبلها، وفي نحو وضوء ومجيء، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مع الإدغام.

---

(١) ويقرأ بياء ساكنة بعد الهمزة وهو المشهور ﴿إِيلافِهِمْ﴾ ويقرأ بهمزتين بعدهما ياء ساكنة والياء ناشئة من إشباع كسرة الهمزة وهي قراءة أبي جعفر (الإتحاف ٦٣١/٢) والوليد وأبي حيوة (تفسير القرطبي) (٢٠/ ٢٠٤) وبعض أهل مكة (فتح القدير ٤٩٨/٥) ويقرأ بهمزة واحدة على فِعَال (حجة القراءات ٧٤٧) ويقرأ ﴿إِلَفِهِمْ﴾ عن عكرمة وهلال بن فتيان (البحر المحيط ٥١٤/٨) راجع أيضاً معاني القراءات ومختصر ابن خالويه... إلخ.

(٢) كأن تبنى من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن.

(٣) كأن تبنى من أم، بفتح الهمزة وشد الميم، مثل أصبع: بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها، والباء فيهن مكسورة، فتقول في الأول أأمم بهمزة مفتوحة فساكنة، تنقل حركة الميم الأولى إلى واو، الهمزة الثانية، ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء، وكذا في الباقي.

(٤) كأوب: جمع أب، وهو المرعى، أصله أأبب، بوزن أفلس، فنقلوا وأبدلوا الهمزة وأدغموا أحد المثلين في الآخر.

(٥) كأوادم وأويدم، في جمع وتصغير آدم.

(٦) كأن تبنى من أم على وزن أصبع، بكسر الهمزة، وفتح الباء.

٢ ـ الإعلال في حروف العلة

(أ) قلب الألف والواو ياء:

تقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو مِصباح ومفتاح، تقول فيهما مصابيح ومفاتيح، ومُصَيْبيح ومُفَيتيح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام غُلَيِّم.

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطرف، كَرَضِيَ وَقَوِيَ وَعُفِيَ مبنياً للمجهول، والغازي والداعِي؛ أو قبل تاء التأنيث كشَجِيَة وَأَكْسِيَة وغازِية وعُرَيْقِية: تصغير عُرْقُوَة؛ وشذ سَوَاسِوَة: جمع سواء. أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِران، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيان.

ثانيهما: أن تقع عيناً لمصدر فعلٍ أعِلَّت فيه، وقبلها كسرة، وبعدها ألف، كصِيام وقيام وانقِياد واعتِياد، فخرج نحو سِوار وسِواك، بكسر أولهما، لانتفاء المصدرية، ولِواذ وجِوار، لعدم إعلال عين الفعل في لاوَذ وجاوَرَ، وحال حِوَلاً وعاد المريضَ عِوَدا، لعدم الألف فيها، وراح رَوَاحاً لعدم الكسر. وقلَّ الإعلال فيما عَدِم الألف، كقراءة بعضهم: ﴿**جَعَلَ اللَّهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَماً لِلنَّاسِ**﴾[1]. وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَت الظبية تَنُور نِوَاراً، بكسر النون، أي نفرت، وشار الدابة شِوَاراً بالكسر: راضها، ولا ثالث لهما.

ثالثها: أن تكون عيناً لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في مفرده إما معتلَّة، كدار ودِيار، وحيلة وحِيل، ودِيمة ودِيَم، وقِيمة وقِيَم، وشذَّ حِوَج بالواو في حاجة؛ وإما شبيهة بالمعَلَّة، وهي الساكنة، بشرط أن يليها في الجمع ألف، كسوط وسِياط، وحَوْض وحِياض، وروض ورِياض. فإن عُدِمَت الألف صحت الواو، نحو كُوز وكِوَزة، وشذ ثِيَرة جمع ثَوْر. وكذا إن تحركت في مفرده، كطَوِيل، وطِوال، وشذ الإعلال في قول أُنَيْفِ بن زَيَّان النَّبْهَانِيّ الطَّائي:

تَبَيَّنَ لي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ... وأنَّ أعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

وتسْلم الواو أيضاً إن أعِلَّت لامُ المفرد، كجمع رَيَّان وجَوّ، فيقال فيهما رِوَاء، وجِوَاء،

---

(١) سورة المائدة، الآية (٩٧).

بكسر الفاء وتصحيح العين، لئلا يتوالى في الجمع إعلالان: قَلْبُ العين ياء، وقلبُ اللام همزة.

رابعها: أن تقع طَرَفا، رابعة فصاعداً بعد فتح، فنحو أعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ، ومُعْطَيان ومُزَكِّيان، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

خامسها: أن تقع متوسطة إثر كَسْرة، وهي ساكنة مفردة، كمِيزان، ومِيقات، فخَرج نحو صِوان، وهو وِعاء الشيء، وسِوَار، لتحرك الواو فيهما، ونحو اجْلِوَّاذ، وهو إسراع الإبل في السير، واعْلِوَّاط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب، لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أن تكون الواو لاماً لِفُعْلَى «بضم فسكون» وصفا، نحو الدُّنيا والعُلْيا. وقول الحجازيين القُصْوَى شاذ قياساً، فصح استعمالاً، نُبِّه به على أن الأصل الواو، كما اسْتَحْوَذَ والقَوَد، إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبِّه به على الأصل، وبنو تميم يقولون: القُصْيَا على القياس. فإن كانت «فُعْلَى» اسماً لم تُغَيَّر كحُزْوَى: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونا، نحو سيد وميت، وطيّ وليّ، مصدَرَي طويت ولويت، فخرج نحو يدعو ياسر، ويرمي واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو طويل وغيور، لتحرك السابق، ونحو ديوان، إذ أصله دِوَّان «بشد الواو» وبويع، إذ أصل الواو ألف فاعَلَ، ونحو قَوْيَ «بفتح فسكون» مخفف قَوِيَ «بالسكر» للتخفيف. وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط، كَضَيْوَنٍ وللسِّنَّور الذكر ويوم أيْوَمُ: حصلت فيه شدَّة، وعَوَى الكلب عَوْية، ورجاء بن حَيْوَة.

ثامنها: أن تكون الواو لام «مَفْعُول» الذي ماضيه على «فَعِل» بكسر العين، نحو مَرْضِي ومَقْوِيّ عليه، فإن كانت عينُ الفعل مفتوحة صحت الواو، كمدعوّ ومغزوّ. وشذ الإعلال في قول عبدِ يغوثَ الحارثي من الجاهليين:

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أنَّني   أنَا الَّليْثُ مَعْدِياً عَلَيَّ وعادِيا

تاسعها: أن تكون لام «فُعُول» بضم الفاء جمعاً، كعِصِيّ ودِلِيٍّ وَقِفيٍّ؛ ويقل فيه التصحيح، نحو أبُوٌّ وأخُوٌّ جمعي أب وأخ، ونُجُو جمع نجو، وهو السحاب الذي هَرَاق ماءه. وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كعُلُوّ وعُتُوّ، ويقلّ فيه الإعلال، نحو عَتَا الشيخ عِتِيًّا: إذا كبَر وقسا قلبه قِسِيا.

عاشرها: أن تكون عيناً «لفُعَّل» بضم الفاء وتشديد العين، جمعاً صحيح اللام، غير مفصولة منها، كصُيَّم ونُيَّم، والأكثر تصحيحه، كصُوَّم ونُوَّم. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام، لئلا يتوالى إعلالان، كشُوًّى، وغُوًّى، جمعي شاوٍ وغاوٍ، أو فصلت من العين، نحو صُوَّام

ونُوَّام، وشذ قول ذي الرُّمَّة:

أَلاَ طَـرَقَـتْـنَـا مَـيَّـةُ ابْـنَـةُ مُـنْـذِرٍ   فَـمَـا أَرَّق الـنُّـيَّـامَ إلا سَـلامُـهَـا

(ب) قلب الألف والياء واواً:

١ ـ وتقلب الألف واواً إذا انضم ما قبلها كبُوَيع وضُورِب وضُوَيْرِب.

٢ ـ وتقلب الياء واواً إن كانت الياء ساكنة مفردة مضموماً ما قبلها في غير جمع، كمُوقِنٍ وَمُوسِر، وَيُوقِنُ ويُوسِر. فخرج بساكنة نحو هُيَام، وبمفردة نحو حُيّض جمع حائض، وبمضموم ما قبلها: ما إذا كان مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً، وبغير جمع: ما إذا كانت فيه كبِيض وهِيم، جمعي أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء، ويجب في هذه الحالة قلب الضمَّة كسرة.

وكذا تقلب الياء واواً إذا انضم ما قبلها، وكانت لام «فَعُلَ» بفتح فضم كنهُوَ الرجل وَقَضُوَ، أو كان ما هي فيه مختوماً بتاء بنيت الكلمة عليها، كأن تَصُوغ من الرَّمْي مثل مقْدُرة، فإنك تقول مَرْمُوَة. أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصوغ من الرمْي أيضاً مثل سَبعَان، بفتح فضم: اسم موضع فإنك تقول رَمُوان.

وكذا تقلب واواً إذا كانت لاماً «لفَعْلَى، بفتح الفاء» اسماً لا صفة، كَتَقْوَى وَشَرْوَى، وَهو المِثل، وَفَتْوَى. «وشذّ التصحيح في سَعْيا: لمكان، وَرَيَّا: للرائحة». وكذا إن كانت الياء عيناً «لفُعْلَى، بضم الفاء» إسماً كطوبى، أو صفة جارية مجرى الأسماء، وكانت مؤنث أفعل، كطُوبى وَكُوسَى وَخُوْرَى، مؤنثات أطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأخير، فإن كانت «فُعْلَى» صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ أي جائرة، ومِشْيَة حِيْكَى: أي يتحرَّك فيها المَنْكِبَان، وقال بعضهم: إن كانت «فُعْلَى» وصفاً: فإن سلمت الضمة قلبت الياء واواً، وإن قلبت كسرة بقيتا لياء، فتقول الطُّوبَى وَالطِّيبَى، والضُّوقَى والضِّيقى، والكوسَى والكِيسَى.

(ج) قلب الواو والياء ألفاً:

تقلب الواو والياء ألفاً بعشرة شروط:

الأول: أن يتحركا.

الثاني: أن تكون الحركة أصلية.

الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحاً.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيها.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألاّ يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، وبالثاني جَيَل وتَوَم «بفتح أولهما وثانيهما» مخففي جَيْأل وتَوءَم «بفتح فسكون ففتح فيهما»، الأول اسم للضَّبُع، والثاني للولد يولد معه آخر. وبالثالث العِوَض والحِيَل والسُّوَر، «بالكسر في الأوَّلَيْن والضم في الثالث»، وبالرابع ضربَ وَاقد، وكتبَ يَاسِر، وبالخامس بَيَان وَطوَيل وَخَوَرْنَق: اسم قصر بالعراق، لسكون ما بعدهما، وَرَمَيَا وغَزَوَا وَفَتَيان وعَصَوان، لوجود الألف، وعَلَوِيّ وفَتَوِيّ، لوجود ياء النسب، المشدَّدة.

السادس: «ألاَّ تكونا عيناً لِفَعِلَ بكسر العين»، الذي الوصف منه على أفعل، كَهِيف فهو أهْيَف، وعَوِر فهو أعْوَر. وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعل، فإنه يُعَلّ، كخاف وهاب.

السابع: ألاّ تكونا عيناً لمصدر هذا الفعل، كالهَيَف وهو ضُمور البطن، والعَوَر، وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: ألاّ تكون الواو عيناً لافتعل الدال على التشارك في الفعل، كاجْتَوَرُوا وَاشْتَوَروا، بمعنى تجاوروا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كأَخْتَان بمعنى خان، واختار بمعنى خار. وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أعِلَّت في استافوا: بمعنى تسايفوا، أي تضاربوا بالسيوف، لقربها من الألف في المخرج.

التاسع: ألاّ تكون إحداهما متلوَّة بحرف يستحق هذا الإعلال. فإن كانت كذلك صَحَّتِ الأولى، وأعلّت الثانية، نحو الحَيَا والهوَى، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها أَيَيَة كقَصَبَة، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً فصار آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَإنْ لِحرْفَيْنِ ذا الإعْلاَلُ اسْتُحِقّ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قد يَحِقّ

العاشر: ألاّ تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون، وألف التأنيث، نحو الجَوَلاَن والهَيَمَان[1] مصدريْ جَالَ وهَامَ، والصَّوَرَى اسم محل، والحَيَدَى: وصف للحمار الحائد عن ظله.

وشذّ الإعلال في ماهان وداران[2]، والأصل: مَوَهان وَدَوَرَان، بفتحات فيهما.

---

(١) هذا قول سيبويه. وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختوماً بألف ولون الإعلال، وشذ عنده الجولان والهيمان، والصحيح الأول.

(٢) وقيل إنهما اسمان أعجميان، فلا يردان على القاعدة.

فصل في فاء الافتعال وتائه

١ ـ إذا كانت فاء الافتعال واواً أو ياء أصلية، أبدلِت تاء، وأدْغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تَصَرَّف منه، نحو اتَّعَد وَاتَّصَل واتَّسَر، من الوعد والوصل واليُسر، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة، فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، في نحو إيتَزَرَ من الإزار، لأن الياء ليست أصلية، ونحو أوتمن من الأمن، لأن الواو ليست أصلية، وشذ في «افتعل» من الأكل اتَّكَلَ.

٢ ـ وإذا كانت فاؤه صاداً، أو ضاداً أو طاء، أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فتقول في «افتعل» من الصبر: اصطبر، ولا يجوز في الفصيح الإدغام. ومن الضرب: اضطرب، بلا إدغام أيضاً، وجاء قليلاً اصَّلح واضَّرب، بقلب الثاني إلى الأوّل، ثم الإدغام، وتقول من الطُّهر «بالطاء المهملة» اطَّهّر، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين، وسكون أوّلهما، ومن الظلم بالمعجمة اظْطَلم، بمعجمة فمُهْمَلة.

ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الظاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: أطَّلم بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة ظاء والإدغام أيضاً، فتقول أظَّلم بالمعجمة. وقد رُوي قول زُهَيْر يمدح هَرِمَ بن سِنان:

هُوَ الجَوَاد الَّذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عفْواً، وَيُظْلَمُ أحياناً فَيَظَّلِمُ

فَيَطَّلِمُ بتشديد المهملة، وَيَظّلِمُ بتشديد المعجمة، ويَظْطَلِم بالإظهار.

٣ ـ وإذا كانت فاؤه دالاً، أو ذالاً، أو زاياً، أبْدِلت تاؤه دالاً مُهملة، فتقول في «افْتَعَل» من دان: أدّان بالإبدال والإدغام، لوجود المثلين وسكون أوّلهما، ومن زَجَر ازْدَجَر بلا إدغام، ومن ذكر اذْدَكَر.

ولك في هذا المثال ثلاثة الأوجه المتقدمة في اظطلم، فتقول اذْدَكَر وَادَّكَر وَاذَّكَر. وَقُرِئَ شاذاً ﴿فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ﴾[1] بالذال المعجمة والإدغام.

وسمع إبدال تاء الافتعال صاداً مع الإدغام، وعليه قراءة ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُون﴾[2] أي يخْتَصِمُون.

---

(١) وهي كذلك في قراءة ابن مسعود وبعض بني أسد (تفسير الطبري (٢٧/٥٦ ـ ٥٧) وقال يعقوب: قراءة قتادة وفي مختصر ابن خالويه: عيسى وابن مسعود وقتادة (١٤٨).

(٢) سورة يس، الآية (٤٩).

فصل إبدال الميم من الواو والنون

١ ـ تُبْدَل الميم من الواو وجوباً في «فم»، إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر؛ ودليل ذلك تكسيره على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة، كقوله ﷺ: «لَخُلُوفِ فم الصائم أطيبُ عندَ اللّهِ من ريحِ المسك». وقول رُؤْبة:

يُصبحُ ظمآن وفي البَحْرِ فَمُهُ

٢ ـ ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿**إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا**﴾[1] وقوله: ﴿**مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا**﴾[2]؟.

وأبدلت الميم من النون شذوذاً في قول رُؤْبة:

يا هَالَ ذاتَ المنْطِقِ التَّمْتَامِ وكفكَ المخضِّبِ البَنَام

أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أسْودَ قَاتِن: أي قاتم، بإبدال الميم نوناً.

الإعلال بالنقل

تُنْقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقُولُ ويَبيع، أصلها يَقْوُل كيَنْصُر، ويَبْيِع كيضْرِب، وإلا قُلِبَ حرفاً يجانسها، كيَخاف ويُخيف، أصلهما يَخْوف كيعْلم، ويُخْوِف كيُكْرم.

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كبايع، وَعَوَّق، وَبَيَّن، بالتشديد فيهما، كما يمتنع أيضاً إن كان فعلَ تعجب، نحو ما أبينَه وأقوَمه، أو كان مضعَّفاً، نحو أبيضّ وأسودّ، أومعتل اللام نحو أَحْوَى وأهوى.

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة، مواضع:

الأول: الفعل المعتل عيناً كما مُثِّل.

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مَفْعَل، أو زيادة لا يمتاز بها، فالأول، كمَقام ومَعاش، أصلهما: مَقْوَم وَمَعْيَش

(١) سورة الشمس، الآية (١٢).

(٢) سورة يس، الآية (٥٢).

على زنة مَذْهب، فنقلوا وقلبوا. وأما مَدْيَنَ وَمَرْيَم فشاذَّان، والقياس: مَدَان وَمَرَام، وعند المبرد لا شذوذ، لأنّه يشترط في مَفْعَل أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال. والثاني كأن تَبْنِي من البيع أو القول إسماً على زنة «تِحْلِيءٍ»، بكسرتين بينهما ساكن، وآخره همزة: اسم للقشرة التي على الأديم، مما يلي منبت الشعر، فإنك تقول تِبيع وتِقْيل، بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء فيهما، فإن أشبهه في الوزن والزيادة نحو أبيض وأسود، خالفه فيهما نحو مِخْيط، وجب التصحيح.

الثالث: المصدر الموازن للأفعال والاستفعال، نحو إقوام واستقوام، ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب، لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خِلاف، والصحيح أنها الثانية، لقربها من الآخِر، ويؤتى بالتاء عوضاً عنها، فيقال إقامة واستقامة، وقد تُحْذَف كأجاب إجاباً، وخصوصاً عند الإضافة، نحو: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾[1]، ويقتصر فيه على ما سُمع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو أعوَل إعوالاً، واستحوذ استِحْواذاً، وهو إذن سماعيّ أيضاً.

الرابع: صيغة «مفعُول» كمقُول ومَبِيع، بحذف أحد المدَّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني، لئلا تنقلب الياء واواً، فيلتبس الواوي باليائيّ، وبنو تميم تصحح اليائيّ، فيقولون مَبْيوع ومَدْيون ومُخْيُوط، وعليه قول العبَّاس بن مِرْداس السُّلَمِيّ:

قد كان قَوْمُك يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً ... وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلان مدْيُون لفلان. وربما صحّح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، فقد سُمِع ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُود، وقول مَقْوُول، ومِسْك مَدْوُوف، أي مبلول.

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان: قياسيّ، وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء الساكنين؛ وغيرُ قياسيّ، وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطاً. فالقياسيّ يدخل في ثلاث مسائل:

الأولى: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

والثانية: تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثيّ، الذي عينه ولامه من جنس واحد، عند إسناده لضمير الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان الماضي على وزن «أَفْعَلَ» فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه

---

(١) سورة الأنبياء الآية (٧٣) وسورة النور، الآية (٣٧).

ووصْفَيْه، ما لم تُبدل، كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحُمِل غيره عليه، نحو أكَرَم ويُكْرِم ونُكْرِم وتُكْرِم ومُكْرِم ومُكْرَم؛ وشذّ قولُه:

فـإنَّـهُ أَهْـلٌ لأَنْ يُـؤَكْـرَمَـا

فلو أبدلت همزة «أفْعَلَ» هاء، كهَرَاقَ في أراق، أو عيناً كعَنْهَلَ الإبلَ: لغة في أنْهَلَهَا، أي سقاها نَهَلا، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في جميع تصاريفهما.

وأما المسألة الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال، فارجِع إليها إن شئت.

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضي ثلاثياً مكسور العين، وكانت هي ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرّك ثلاثةُ أوجه: الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة، كظَلِلْت بالإتمام، وظِلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وظَلْت، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو أقررت، وشذّ أحَسْتُ في أحْسَسْتُ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثياً مفتوح العين، نحو حَلَلْتُ، وشذ هَمْتُ في هَمَمْتُ.

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعاً أو أمراً اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأوّلان فقط، نحو يَقْرِرْنَ وَيَقِرْنَ، واقْرِرْنَ وَقِرْنَ، لأنه لما اجتمع مثلان وأوّلهما مكسور، حسُن الحذف كالماضي، قال تعالى: ﴿وَقِـرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1]، فإن كان أولُ المثلين مفتوحاً كما في لغة قَرِرت أَقَرُّ بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، قلّ النقل، كقراءة نافع وعاصم **﴿وَقَـرْنَ فِي بُيوتِكُنَّ﴾**[1].

وأما القسم الثاني من القياسيّ، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتي له باب مستقل إن شاء الله.

وأما غير القياسي، فكحذف الياء من نحو يدٍ ودم، أصلهما يَدَيٌ وَدَمَيٌ، والواو من نحو اسم وابن وَشَفة، أصلها: سِمْوٌ وَبَنَوٌ وَشَفَوٌ، والهاء من نحو الست، أصله سَتَةٌ، والتاء من نحو اسْطَاع، أصله استطاع في أحد وجهين.

الإدغام

بسكون الدال وشدّها، والأولى عبارة الكُوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عَبَّر سيبويه. وهو لغةً: الإدخال، واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مَخْرج واحد لا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف، ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين.

---

(١) سورة الأحزاب، الآية (٣٣).

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

١ ـ فمن الممتنع ما إذا تحرك أولُ المثلين وسكن الثاني، نحو ظَلِلْت، أو عُكِس وكان الأول هاء سكت، نحو: ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[1]، لأن الوقف مَنْوِيّ، وقد أدغمها وَرْش على ضعف، أو كان مَدّة في الآخر، كيدعو واقد، ويُعْطى ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يقْرَأ أحد. والحقُّ أن الإدغام هنا رديء، أو تحركاً وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كقَرْدَدٍ وَجَلْبَبَ، أو خفيف اللبس بزنة أخرى، نحو دُرَر كما سيأتي:

٢ ـ ويجب إذا سَكنَ أولُ المثلين وتحرّك الثاني، ولم يكن الأول مدّاً ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو جِدّ وحظّ وسَأّل ورأّس، بزنة فَعّال، وكذا إذا تحركا معاً بأحد عشر شرطاً.

أحدها: أن يكونا في كلمة كمدّ وملّ وحَبّ، أصلها مَدَدَ بالفتح، ومَلِلَ بالكسر، وحَبُب بالضم وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون الإدغام جائزاً، نحو «جعلَ لَكم».

ثانيها: ألا يتصدّر أحدهما كدَدَن وهو اللهو.

ثالثها: ألا يتَّصل بمدغم كَجُسَّسٍ جمع جاسّ.

رابعها: ألاّ يكونا في وزن مُلْحق بغيره كقَرْدَد: لجبل، فإنه ملحق بجعفر، وجَلْبَبَ فإنه ملحق بدحرجَ، واقعنسَسَ فإنه ملحق باحرنجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألاّ يكونا في اسم على وزن «فَعَلٍ» بفتحتين كطَلَل: وهو ما بقي من آثار الديار، أو «فُعُلٍ» بضمتين كذُلُل جمع ذَلول: ضد الصعْب، أو «فِعَلٍ» بكسر ففتح كَلِمَم جمع لِمَّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو «فُعَل» بضم ففتح كدُرَر جمع دُرة: وهي اللؤلؤة. فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقاً، أو كان في اسم على زنة فَعَل، أو فُعُل، أو فِعَل أو فُعَل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: ألاّ تكون إحداهما عارضة، كاخْصُصَ أبي واكْفُفِ الشر.

العاشر: ألاّ يكونا ياءين لازماً تحريك ثانيهما، كحيِيَ وَعَيِيَ.

الحادي عشر: ألاّ يكونا تاءين في «افتعل» كاستتر، واقتتل.

٣ ـ وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك.

كما يجوز أيضاً في ثلاثٍ أُخَر:

---

(١) سورة الحاقة، الآيتان (٢٨ ـ ٢٩).

إحداها: أُولَى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو تَتَجَلّى وتتعلم. وإذا أدغمتَ جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق، خلافاً لابن هشام في توضيحه، حيثُ رَدّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع، ولكنها حُجّة في اللغة العربية، تقول في إدغام نحو استْتَر واقتتل سَتّر وقَتّل يُسَتّر سِتّاراً، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسيّ، بخلاف نحو سَتّر بالتضعيف كفعّل، فمصدره التفعيل، وتقول في نحو تَتَجَلّى، وتَتَعَلم: تجلّى، وَأتّعَلّم.

وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حذَفْتَ إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿نَاراً تَلَظَّى﴾[1] ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾[2]. وقد تُحْذَفُ النون الثانية من المضارع أيضاً، وعليه قراءة عاصم، ﴿وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾[3] أصله نُنَجّي بفتح الثاني.

ثانيها وثالثها: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبنيّ عليه، نحو ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾[4] يُقْرأُ بالفك، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو قوله تعالى: ﴿وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾[5]، وقول جَرير يهجو الراعيَ النُّميريَّ الشاعر:

فَغُضّ الطرْفَ إنكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

وقد تقدّم ذلك في حكم المضعّف. والتزموا فك «أفْعَل» في التعجُّب، نحو أَجْبِبْ بزيد، وَأَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجه المتقين، وَإدغام هلُمَّ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتحَ، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو رُدَّ وَشُدَّ، من الضم للاتباع، والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، فهما مُستثنيان من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة، لأنه في الحقيقة ماضٍ، وفي الثاني على لغة تميم، لأنه عندهم فعلُ أمْرٍ غيرُ متصرِّف تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمُ فِعْل أمر لا يلحقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[7] ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[7].

---

(١) سورة الليل، الآية (١٤).

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٤٣).

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٨٨) وهي كذلك في قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم.

(٤) سورة المائدة، الآية (٥٤) وهي كذلك في قراءة الكل عدا ابن عامر الشامي ونافع (معاني القرآن (٢/٢٠٠)، وفي فتح القدير (٢/٥١) قراءة أهل الكوفة وأهل البصرة وزاد في الاتحاف (١/٥٣٨) وأبا جعفر.

(٥) سورة لقمان، الآية (١٩).

(٦) سورة الأحزاب، الآية (١٨).

(٧) سورة الأنعام، الآية (١٥٠).

تنبيه:

إذا وَلِيَ المدغَمَ حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو رَدُّوا وَرُدِّي وَرُدَّا؛ وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكأن الألفَ وَلِيَتْه، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب، خلافاً لثعلب، وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثلث آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومي الفاء، نحو رُدَّ القوم. ولم يَغُضَّ الطرْفَ. فإذا كانا مفتوحي الفاء أو مكسوريها نحو عَضَّ وَفِرَّ، ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكوفيين.

وإذا اتصل المدغَم بضمير رفع متحرِّك وجب فك الإدغام، نحو: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾. وقد يُفَكُّ شذوذاً في غير ذلك، نحو أَلِل السِّقاء: أي تغيَّرت رائِحته، وفي الضرورة، نحو قول أبي النجم العِجْلِيّ:

الحمدُ للّه العَلي الأجْلَل

فصل في إدغام المتقاربين

١ ـ حيث أن التقاربَ ينقسم إلى تقارب في المَخْرج، وتقارب في الصفة، لزم أن نُبين أوّلاً مخارج الحروف وصفاتِها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول:

مخارج الحروف أربعة عَشَرَ تقريباً:

١ ـ أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.

٢ ـ ووسَطُه: للحاء، والعين المهملتين.

٣ ـ وأدناه: للخاء والغين المعجمتين.

٤ ـ وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقاف والكاف.

٥ ـ ووسطه مع ما فوقه من الحَنَك: للجيم والشين.

٦ ـ وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.

٧ ـ وما دون طرَفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحَنَك: للام، فمخرج اللام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجاً.

٨ ـ وللراء من اللسان وما فوقه وما يليهما، فهي أخرج من اللام.

٩ ـ وللنُّون ما يليه الخَيْشُوم، وهو أقصى الأنف.

١٠ ـ وللطاء والدال المهملتين والتاء المثناة طرفُه، مع أصول الثنايا العليا، وهي الأسنان المتقدمة، ثِنْتان من أعلى، وثنتان من أسفل.

١١ ـ وطرفه مع الثنايا للصاد، والزاي، والسين.

١٢ ـ وطرفه مع طرف الثنايا: للظاء، والذال، والثاء المثلثة.

١٣ ـ وباطن الشفة السُّفْلى مع طرف الثنايا العليا: للفاء.

١٤ ـ وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.

وصفاتها: جَهْر، وهَمْس، ورَخَاوة، وشدة، وتوُّسط بينهما، وإطباق، وانفتاح، واستعلاء، واستِفال، وذَلاقة، وإصمات، وصَفِير، ولِين.

١ ـ فالمجهور: ما ينحصر جَرْي النَّفَس مع تحركه لقوّته، وقوّة الاعتماد عليه في مَخْرجه، فلا يخرج إلا بصوت قَوِيّ، يمنع النّفَس من الجري معه.

٢ ـ **والمهموس**: بخلافه، وحروفه مجموعة في قوله: «فَحَثَّهُ شَخص سكَتَ». وما عداها فهو المجهور.

٣ ـ **والشديد**: ما ينحصر جَرْي الصوت عند إسكانه. وأحرفه: «أجِدُكَ قَطبْتَ». ومن هذه الأحرف تسمى أحرف القَلْقَلة، إذا كانت ساكنة، وهي «قُطْبُ جُدْ».

٤ ـ **والرِّخو**: ضدّه. والذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري، وأحرفه: «لم يروِعنا».

٥ ـ **والمطبَق**: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحَنَك. وأحرفه الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

٦ ـ **والمنفتح**: بخلافه.

٧ ـ **والمستعلي**: ما يرتفع به اللسان إلى الحَنَك. وأحرفه أحرف الإطباق، والخاء والغين المعجمتان، والقاف.

٨ ـ **والمُستَفِلُ**: ما عداها.

٩ ـ **والذَّلاقة**: الفصاحة والخِفة في الكلام. وحروفها: «مُرْ بِنَفَل» ولخفة أحرفها لا يخلو رُباعيّ أو خماسيّ لثقلهما من أحدها إلا نادراً، كالعسجد، وهو الذهب، والزَّهْزَقة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهي شدة الضَّحِك.

١٠ ـ **والمُصْمتَة**: ما عداها.

١١ ـ وأحرف الصَّغير: الزاي، والسين، والصاد.

١٢ ـ **وأحروف اللين**: الألف، والواو، والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قَلْب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو ادَّكَرَ وَاذَّكَرَ.

٢ ـ ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوُجوب، والامتناع، والجواز.

فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والثاء، والدال، إلى الظاء، واللام، والنون، وفي اللام الساكنة غيرَها مع الراء، نحو: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ﴾. وفي النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بِغُنَة: وهي أحرف «ينمو» واثنان بلا غُنّة، وهما اللام والراء. وتقلب ميماً مع الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع البَاقي، فلها خمس حالات:

والامتناع في إدغام أحرف «ضَوِيَ مِشْفَر» فيما يقاربها، لأن استطالة الضاد، ولين الياء والواو، وغُنّة الميم، وتَفَشِّي الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو سيِّد وَمَهْدِيّ لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف «يرملون» ونحو التاء والثاء والدال والذال والطاء والظاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن تقول سكَت ثَّابِت أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول لبثَّ تاجر أو دارم... الخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم.

التقاء الساكنين

١ ـ إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين، وجب التخلص منهما: إما بحذف أولهما، أو تحريكه، ما لم يكن على حَدِّه، كما سيأتي:

فيجب إن كانا في كلمة حذف الأول لفظاً وخطاً إذا كان مدة، سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة أو كالجزء منها، نحو قُلْ وَبعْ وَخَفْ، ونحو أنتم تغزُون وتقضُون، ولَتَرمُنَّ ولتَغْزُنَّ يا رجال. وأنتِ ترمين وتغزِينَ، ولتَرْمِنَّ وَلتَغزِنَّ يا هند، ويُحذف لفظاً لا خطاً إن كانا في كلمتين؛ وكان الأوّل مدة أيضاً، نحو يغزو الجيش، ويرمي الرجل، و«رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»، و﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[1].

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين:

أحدهما: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تُحذف إذا وليها ساكن كما تقدّم.

ثانيهما: تنوين العلَم الموصوفِ بابنِ مضافٍ إلى علَم، نحو محمدٌ بن عبدالله. والتحريك إمّا بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأكثر، وإما بالضم وجوباً عند بعضهم في موضعين:

الأول: أمر المضَعَّف المتصل به هاء الغائب، ومضارعُه المجزوم، نحو رُدَّهُ ولم يَرُدَّه؛ والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

الثاني: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصيَامُ**﴾[2] و﴿**لَهُمُ الْبُشْرَى**﴾[3]. ويترجح الضم على الكسر في واو الجماعة المفتوحة ما قبلها، نحو اخشَوُا الله، ﴿**وَلَا تَنسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ**﴾[4] لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور، نحو بهم اليوم، وفيما ضمُّ التالي لثانيهما أصليّ، وإن كسر للمناسبة، نحو قالتِ اخْرُج، وقالتِ أُغزِي، و ﴿**أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُمْ**﴾[5].

---

(١) سورة النساء، الآية (٥٩). (٢) سورة البقرة، الآية (١٨٣). (٣) سورة يونس، الآية (٦٤).
(٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٧). (٥) سورة النساء، الآية (٦٦).

وإما الفتح وجوباً وذلك في تاء التأنيث إذا وليها ألف الاثنين، نحو قالتا، وفي نون مِنَ الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو مِنَ الله، ومِنَ الكتاب، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو مِنَ ابْنِكَ، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائب، نحو رُدَّها ولم يرُدّها. وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

ويترجح الفتح على الكسر في نحو ﴿آلَمَ اللهُ﴾ ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر.

٣ ـ ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغماً في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو ﴿وَلاَ الضَّالِّينَ﴾[1] [الفاتحة: ٧]، ومادّة، ودابّة، وخُوَيْصَّة، وتُمُودَّ الحبل.

الثاني: ما قُصِد سرده من الكلمات، نحو جِيْمْ مِيمْ قافْ، وَاوْ، وهكذا.

الثالث: ما وُقف عليه من الكلمات، نحو قالْ، وزيْد، وثوْبْ، وبكْرْ، وَعَمْرو، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهرياً فقط، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلسة جداً. وأما ما قبل آخره حرف لين، فالتقاء الساكنين فيه حقيقيّ، لإمكانه وإن ثُقِل. وأخف اللين في الوقف: الألف، ثم الواو والياء مدّين، ثم اللّمنان بلا مدّ، كثَوْب وبيْت.

الإمالة

وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع

هي لغة مصدر أمَلْت الشيء إمالة: عَدَلْت به إلى غير الجهة التي هو فيها واصطلاحاً: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة اليسار إن لم يكن ذلك، كنعمةِ وبسَحِر.

وأصحابها: بنو تميم، وأسَد، وقَيْس، وعامة نجد؛ ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً.

ولها أسباب وموانع، فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقة، كالفَتى، واشتَرَى، أو تقديراً، كفتاة، لتقدير انفصال تاء التأنيث، لا نحو باب، لعدم التطرف.

(١) سورة الفاتحة، الآية (٧).

ثانيها: كون الياء تخلُفها في بعض التصاريف، كألف مَلْهًى: وَأرْطًى، وحُبْلَى وَغَزَا وَتَلاَ وسَجَى، لقولهم في تثنيتها: ملْهَيان، وأرْطيَان، وَحُبْلَيَان، وفي بناء الباقي للمجهول: غُزِيَ، وَتُلِيَ، وسُجِيَ.

ثالثها: كون الألف مبدلة من عين فِعْل يؤول عند إسناده للتاء إلى لفظ فِلّت بالكسر، كباعَ وكالَ وهابَ وكاد ومات، إذ تقول: بِعتُ، وَكِلْت، وهِبْت، وكِدْت، وَمِتُّ، على لغة من كسر الميم، بخلاف نحو طالَ.

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كبايَعْته وسايَرْته.

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو عِيان وشَيْبان، ودخلْت بيْتها.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالِم، أو بعدها منفصلةً منها بحرف ككِتاب، أو بحرفين كلاهما متحرّك وثانيهما هاء، وأولهما غير مضموم، كيريد أن يضرِبَها، دون هو يضربُها، أو أوَّلهما ساكن كشِمْلال، أو بهذين وبالهاء كدرْهَماك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدِّم، كإمالة ﴿وَالضُّحَى﴾ [سورة الضحى: ١]، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة سَجَى وَقَلَى، لأن ألف الضُّحَى لا تمال، إذ هي منقلبة عن واو.

ويمنعها شيئان:

أحدهما: الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف قبلها كراشد، أو بعدها نحو هذا الجِدَار، وبنيت الجِدَار، وبعضهم جعل المؤخرة المفصولة بحرف ككافر كالمتصلة. وألا يُجاور الألف راء أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: ﴿إِنَّ الأَبْـرَارَ﴾[١].

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم منها ألاَّ يكون مكسوراً. فخرج نحو طِلاَب وغِلاَب وخِيام. وأن يكون متصلاً بالألف، أو منفصلاً عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكغنائم. وألاَّ يكون ساكناً بعد كسرة، فخرج نحو مِصباح وإصلاح ومطواع. وألا يكون هناك راء مكسورة مجاورة، فخرج نحو ﴿وَعَلَى أَبْـصَـارِهِـمْ﴾[٢] و ﴿إِذْ هُـمَـا فِـي الْـغَـارِ﴾[٣]. ويشترط في المتأخر الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كساخِر وخاطِب، وكنافِخ وناعِق، وكمواثيق ومناشيط.

---

(١) سورة الإنسان، الآية (٥) والإنفطار، الآية (١٣). (٢) سورة البقرة، الآية (٧).

(٣) سورة التوبة، الآية (٤٠).

تنبيهات

الأول: شرط الإمالة التي يكفّها المانع ألا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ألفاً منقلبةً عن ياء كطاب، فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة، والثاني الياء التي انقلبت ألفاً، لأن السبب المقدَّر هنا أقوى من السبب الظاهر، لأن الظاهر إما متقدِّم على الألف، كالكسرة في كتاب، والياء في بيان، أو متأخر عنها نحو غانم وبايع، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين، ولذلك أُمِيلَ نحو طابَ وخافَ، مع تقدُّم حرف الاستعلاء، وحاق وزاغ مع تأخره.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع المُمال في كلمة، لأن عدم الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء؛ فلا يمال نحو لزيد مال، لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقاً، لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قويّ، فلا تُمال ألف كتاب، من نحو كتاب قاسم، لوجود حرف الاستعلاء، وإن كان منفصلاً.

الثالث: تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف وقد تقدَّمت، وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه، إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه بريء منه، فلا تمال فتحة إلاَّ، ولا عَلَى، ولا إلى، مع السبب المقتضى في كلّ، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث. واستثْنَوا من ذلك ضميري «ها» و«نا» فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء لكثرة استعمالها.

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلتين، نحو من الكبر، أو منفصلتين بساكن غير باء، نحو مِنْ عمرو، بخلاف نحو أعوذ بالله مِنَ الغِيَر، ومن قبح السِّيَر، ومن غيرك.

ثالثها: هاء التأنيث في الوقف خاصة، كرحمة ونعمة، شبهوا هاء التأنيث بألفها، لاتفاقهما في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء، وأمال الكسائي قبل هاء السكت نحو ﴿كِتَابِيَه﴾، ومنعها بعضهم، وهو الأصحّ.

مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مرّن على كذا، مأخوذ من قولهم مَرَنَ على الشيء مُروناً وَمَرَانة: إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها.

وكثيراً ما يقولون: المطلوب أن تَبْنَى من كذا لفظاً بزنة كذا، فيجب أن نبحث أوّلاً عن معنى هذه العبارة، حتى يعمل سامعها بمقتضاها، فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحها هو أن المعنى: صُغ من لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما يقتضيه القياس، من القلب أو الحذف أو الإدغام مثلاً، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً، فلا خلاف في أن يزاد مثله في الفرع إلا إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل، كما في نحو اسم، فإن همزة الوصل فيه عِوَض عن أصل، هو لام الكلمة أو فاؤها، ففيه خلاف، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصوله في الفرع، فإذا أردنا أن نبني من الضرب مثالاً بزنة إِيسَ قلنا رَضِبَ.

وإنْ وُجِدَ في الرفع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً، عُمِل به، كما إذا لزم عليه لبس أو ثقل، لرفض العرب ذلك في كلامهم، وإن وُجِد في الأصل بسبب إعلال الحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في أنه لا يقلَب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل: أَقَاتِل.

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة شَرَنْبَب، فيقال ضَرَنْبَب مع أنهم لم ينطقوا به. ولا محذور فيما قاله سيبويه، إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم. وأما نحو جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما، لعدم ثبوتهما في كلامهم.

تطبيق

١ ـ إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلت فيه: «بَنْيَع وَقَنْوَل» بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألاّ يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت قَوَّل وبَيَّع، فيلتبسان بمضعَّفي. قال وباع.

٢ ـ وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن «قِمْفَخْر بكسر فسكون ففتح فسكون: للرجل العظيم الجثة» قلت قِنْوَلّ وبِنْيَعّ بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذراً من أن يلتبس بنحو عِلْكَدّ، ومعناه البعير الغليظ، فلا يُدْرَى: أهو مثله، أو مثل قِنْفَخْرٍ وأدغم: ولا يجوز أن تصوغ من نحو كَسر وجَعَل على وزن جَحَنْفَلْ، فلا تقول كَسنرَر ولا جَعَنْلَل، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل، وإن أدغمت التبس بنحو سَفَرْجَل، فيظن أنه خماسيّ الأصول.

٣ ـ وإذا قيل كيف تَبْني من نحو ضرَّب مضعَّف العين على زنة مُحَوِيّ، بضم ففتح فكسر فياء مشددة، قلت مُضَرِّبيّ لا مُضَرَبِيّ. وذلك أن لفظ مُحَوِيّ إسم فاعل منسوب إليه، من قولهم حَيّ بثلاث ياءات أدغمت الأولى في الثانية، فأصل مُحَوِيّ قبل النسب مُحَيِّي بثلاث ياءات، على وزن مُطرِّز، فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو المشتري، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واواً، وفتح ما قبلها، فيصير بعد النسب مُحَوِياً، وحيث أن الأسباب الموجبة للتغيّر في الأصل لم توجد في الفرع، الذي هو مُضَرِّبِيّ نُطِقَ به على حاله، أي على زنة مُحَوِيّ لو لم يحصل فيه تغيير.

٤ ـ وإذا قيل: صُغ من «آءة» إسم شجرة أو ثمرة، على زنة مُشطار: إسم للخمر، قلت: مُشتآ لا مُسآة، لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إلى أصله، إذ أصله، مُسْتَطَار، من «ط ي ر»، ولو قدّر أنه من «س ط ر» لقيل مُؤْواء.

٥ ـ وإذا قيل كيف نَبْني من «وَأَيْت» بزنة كوكب، حال كون المصوغ مخففاً مجموعاً جمع سلامة، مضافاً إلى ياء المتكلم؟ قلت فيه «أوِيَّ» بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة. وذلك أنك أوّلاً تبني من وأي بزنة كوكب فنقول: «وَوْأَى» ثم يعلّ إعلال فتًى، فيقال وَوْأَى. فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها، قلت فيه: «وَوَى» بزنة فتًى، ثم تقلب الواو الأولى همزة، فيصير أوَّى، وجوَّز بعضهم عدم القلب. فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أوَوْنَ كتَتَوْنَ. فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أوَوْيَ، ثم تقلب الواو الثانية ياء، وتدغم في الياء، وتكسِر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أوِيَّ.

٦ ـ وإذا قيل كيف تبني من «وأيت» بزنة أُبْلُم، وهو خوص الـمُقْل، قلت فيه «إوءٍ» بضم أوله، وذلك لأن أصله أوْؤُيٌ، ثم أعـلّ إعلال قاض، فصار أوْءٍ.

٧ ـ وإذا قيل صُـغ من «أوَيْتَ» بزنة أُبلُم؟ قلت فيه «أُوٌّ». أصله: «أُؤْوُيٌ» قلبت الهمزة الثانية واواً، وأدغم المثلان، ثم أعـلّ قاض، فصار أُوٌّ.

٨ ـ وإذا قيل كيف تبني من «وَأيْتُ» بزنة إوَزَّة؟ قلت: «إيئاة» بهمزة فياء فهمزة. وذلك

لأن أصل إوزة: إوْزَزَة، فحيئذٍ يكون أصل إيئَاة: إِوْأيَة، بهمزة مكسورة، فواو ساكنة، فهمزة مفتوحة، فياء مفتوحة. قلبت واوه ياء، لوقوعها إثر كسرة، فصار إيْأيَة، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيئَاة كسِعلان.

٩ - وإذا بنيت من «أوَيت» مثل إوزّة قلت «إيّاة» بهمزة مكسورة فياء مشددة. وذلك لأن أصله إئْوَيَة. أما الهمزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما الواو فهي عينها، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء، ثم يقال: اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمتا. وحينئذٍ اجتمعت ثلاث ياءات، قلبت الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيَّاة.

١٠ - وإذا قيل كيف تَبْني من قال وباع بزنة «عنكبوت»؟ قلت: بَيْعَوُت وقَوْلَلوت، لا بَنْيَعُوت وقَنْوَلُوت، لأن الصحيح أن النون لا تزاد ثانية ساكنة إلا بضَعْف.

١١ - وإذا قيل كيف تبني من «بِعْتُ» على زنة اطمأن؟ قلت «ابْيَعَعّ» بإدغام العين الثانية في الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى.

١٢ - وإذا قيل كيف تبني من قال على زنة «اغْدُودِنَ» مبنياً للمجهول؟ قلت: اقْوُووِل وابْيُويع بلا إدغام وجوباً، لأن الواو الثانية في اقْوُوِل، والواو في ابيويع حرفا مدّ زائدان، فلا إدغام فيهما.

١٤ - وإذا قيل كيف تبني من «قَوِيَ» بزنة «بيقور»، وهو إسم جمع البقرة؟ قلت فيه «قَيُّوٌّ» بياء مشددة مضمومة، فواو مشددة. والأصل «قَيْوُوْوٌ» قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمتا، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا ياءين مع وقوعهما طرَفا، لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها، وليس هذا منها. ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مَبْيوع، لأن العين لا تعلُّ إذا كانت هي واللامَ حَرْفي علة، سواء أعلَّتِ اللام كما في «قَوِيَ أو لم تعلّ كما في هَوِيَ».

وعلى هذا القياس يكون التمرين.

الوقف

١ - هو قطع النطق عند آخر الكلمة. ويقابله الابتداء الذي هو عمل. فالوقف استراحة عن ذلك العمل. ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظر في الشعر، ولتمام السجع في النثر.

وهو إما اختياريّ «بالياء المثناة من تحت»: أي قُصِدَ لذاته، أو اضطراريّ عند قطع النَّفَس. أو اختياريّ «بالموحدة»، أي قِصَد لاختبار شخصٍ هل يحسن الوقف على نحو بِمَ و ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾[1]، ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ﴾[2]، أولاً؟ والأول إما استثباتي وهو ما وقع في الاستثبات، والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو مَنُو، وأيُّون؟ لمن قال: جاءني رجل أو قوم. وإما إنكاريّ لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر المخبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذُكِر. وحينئذٍ فإن كانت الكلمة منونة كسر التنوين، وتعيّنت الياء مدة، نحو أزَيدُنِيه بضم الدال، وأزيدَنيه بفتحها، وأزيدِنيه بكسرها، وكسر النون في الجميع، لمن قال: جاء زيدٌ، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيد. وإن لم تكن منوّنة أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة، نحو أعُمَرُوه واعمرّاه، واحَذَامِيه، لمن قال جاء عُمَرُ ورأيتُ عُمَر، ومررت بحَذَامِ.

وإما تذكّري وهو المقصود به تذكر باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بِمَدّة مجانسة لحركة آخرها، كقالا، ويقولُوا، وفي الدَّارِي.

وإما ترنميٌّ كالوقف في قول جَرير:

أقلّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعتابَنْ

وأما غير ذلك وهو المقصود هنا.

٢ ـ والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع، نظمها بعضهم فقال: نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكانٌ وَيَتْبَعُهَا التَّضْعِيفُ وَالرَّوْمُ وَالإِشْمَامُ وَالْبَدَلُ.

فيُبدِل تنوين الإسم بعد فتحه ألفاً، كرأيتُ زيداً، وفَتى، ونحو ويْها وَإيْهَا بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً، ويردّ ما حُذِف لأجلها في الوقت كما تقدّم، وشبّهُوا «إذنْ» بالمنوّن، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف مطلقاً، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقاً، لشبهها بأنْ ولنْ، وبعضهم يقف عليها بالألف إن أُلْغِيت، وبالنون إن أعْمِلت.

ويُوقَف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ومطلقاً عند ربيعة. وأما الأزدة فتقلبه واواً بعد الضم، وياء بعد الكسر، فيقولون: جاء زيدُو، ومررت بزيدِي، وإن وقف على هاء الضمير حذف صلته، أي مَدَّته، بعد غير الفتح، نحو بهْ ولهْ، إلا في الضرورة كقول رُؤبة:

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

---

(١) سورة النمل، الآية (٢٥).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٤٣) والآية (١٤٤).

بخلاف نحو بِهَا ومنْها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله: «وبالكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ».

أراد: بِها، فحذف الألف، وسكن الهاء، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

وإذا وُقف على المنقوص ثبتت ياؤه، إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع نحو وَفَى: تقول هذا يَفي، أو كان محذوف العين،، كما إذا سميت بإسم الفاعل من رأى، فإنك تقول هذا مُري؛ إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافاً، وكان إذا كان منصوباً منوّناً نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾[1]، أو غير منوّن مقروناً بأل، نحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[2] فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف، ولكن يترجح في المنوّن الحذف، نحو هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، وقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالِي﴾[3] وفي غير المنوّن يترجَّح الإثبات، كهذا القاضي، ومررت بالمنادي، وقرأ الجمهور: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[4].

ويوقف على هاء التأنيث بالسكون، نحو فاطمهْ، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط، أو مع الرَّوم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفيّ ومنعه الفَّراءُ فيها، أو الإشمام، وهو ضَمُّ الشّفَتين والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت. ويختص بالمضموم، ولا يُدْركه إلا البصير؛ أو التضعيف، نحو هذا خالدّ، وهو يضربّ، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغة سَعْدية. وشرط الوقف بالتضعيف ألاّ يكون الموقوف عليه همزة كرِشاء، ولا ياء كالراعي، ولا واواً كيغزو، ولا ألفاً كيخشى، ولا واقعاً إثر سكون كزيد وبكر، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى قبله، كقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ﴾[5]، بكسر الباء، وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكناً غير متعذّر، ولا مستثقل تحريكه، وألاّ تكون الحركة فتحة، وألاّ يؤدِّيَ النقل إلى عدم النظير. فخرج نحو جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو إنسان ويشدّ، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقولُ ويبيعُ، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو هذا عِلْم، لأنه لا يوجد فعُل بكسر فضم في العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو «يُخْرِجُ الخَبَءْ» وإن كان الحركة فتحة، وفي نحو هذه رِدُءْ، وإن أدى إلى عدم النظير، لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (١٩٣).

(٢) سورة القيامة، الآية (٢٦).

(٣) سورة الرعد، الآية (١١). وهي كذلك بإثبات الياء في قراءة يعقوب.

(٤) سورة الرعد، الآية (٩).

(٥) سورة البلد، الآية (١٧). وسورة العصر، الآية (٣).

ويوقف على تاء التأنيث بدون تغيير إن كانت في حرف، كَثُمَّتْ وَرُبَّتْ، أو في فعل كقامت، أو اسم وقبلها ساكن صحيح، كأخْتْ وبنْتْ، وجاز إبقاؤها على حالها وقبلها هاء، إن كان قبلها حركة كَثَمَرَةْ وَشَجَرَةْ، أو ساكن معتلّ، كصلاةْ ومسلماتْ، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه، تحقيقاً أو تقديراً، وفي إسمه وكمسلمات وأذْرِعاتْ وهيْهَاتْ، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيَةٍ كَقَلْقَلَة، سمِّي بها الفعل، ونحو أُولاتْ. ومن الوقف بالإبدال قولهم كيف الإخوةْ والأخواهْ، وقولهم: «دَفْن البناهْ، من المكْرُماهْ»، وقُرِئَ هَيْهَاهْ. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى: ﴿إن شجرت﴾[1] وقوله:

كانَت نُفوسُ القومِ عندَ الغَلْصَمَتْ وكـادَتِ الـحُـرَّةُ أَنْ تُـدْعَـى أَمَـتْ

ويُوقف بهاء السكت جوازاً على الفعل المعلّ لاماً بحذف آخره، نحو لم يَغْزُهْ ولم تَرْمِهْ، ولم يَخْشَهْ. وتجب الهاء إن بقي على حرف واحد، نحو قِهْ، وعِهْ، وقال بعضهم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو لم يَقِهْ، ولم يعِه. ورُدَّ بلَمْ أكْ، ومَنْ تَقْ، بدون هاء عند إرادة الوقف، ويترجح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو لمهْ، وَعَمَّهْ. ويجب إن جُرَّت باسم، نحو مَجِيءَ مَهْ. وعلى كلٍّ فيجب حذف ألفها في الجر مطلقاً، وأما قولُ حسان رضي الله عنه:

عَلَى ما قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمرَّغَ في تُرَابِ

بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبيّ: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز مَجِيءَ مَا جِئْتَ؟ ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كلّ كلمة مبنية على حركة بناء لازماً، وليست فعلاً ماضياً، نحو هُوَ وهِيَ وياء المتكلم عند من فتحهن في الوصل، وكيفَ، وثَمّ، وإلحاقها لهذا النوع جائز مستحسن. فلا تلحق إسم «لا» ولا المنادى المضموم، ولا ما قُطِعَ لفظه عن الأضافة، كقبلُ وبعدُ؛ ولا العددَ المركبَ كخمسة عشرَ، لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لعُروضها عند المقتضى، وزوالها عند عدمه، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَهْ، قال حسان:

إذا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الْغُلامُ فَمَا إنْ يُقَالَ لَهُ مَنْ هُوَهْ

وفي هِيَ: هِيَهْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[2] وفي كيفَ وثُمَّ: كيفَهْ، وثُمَّهْ. وفي غلاميَ وكتابيَ: غلاميَهْ، وكتابيَهْ. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ

---

(١) سورة الدخان، الآية (٤٣).

(٢) سورة القارعة، الآية (١٠).

﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[1] والله أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الأميّ وعلى آله وصحبه وسلم.

قال المؤلف حفظه الله: وكان الفراغ من تبييضه يوم الاثنين، لعشر خلت من شوّال عام أحد عشر بعد ثلثمائةٍ وألفٍ هجرية، على صاحبها ألف الصلاة وأزكى التحية.

بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب.

شذا العرف في فن الصرف

للشيخ أحمد الحملاوي

(١) سورة الحاقة، الآية (١٩).

الفهرس

الباب الأول
في الفعل وفيه عدة تقاسيم

الباب الثاني
في الكلام على الإسم وفيه عدة تقاسيم

الباب الثالث
في أحكام تعم الإسم والفعل